



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة  
(1970 - 2016) في إطار منحنى فيليبس

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبة:

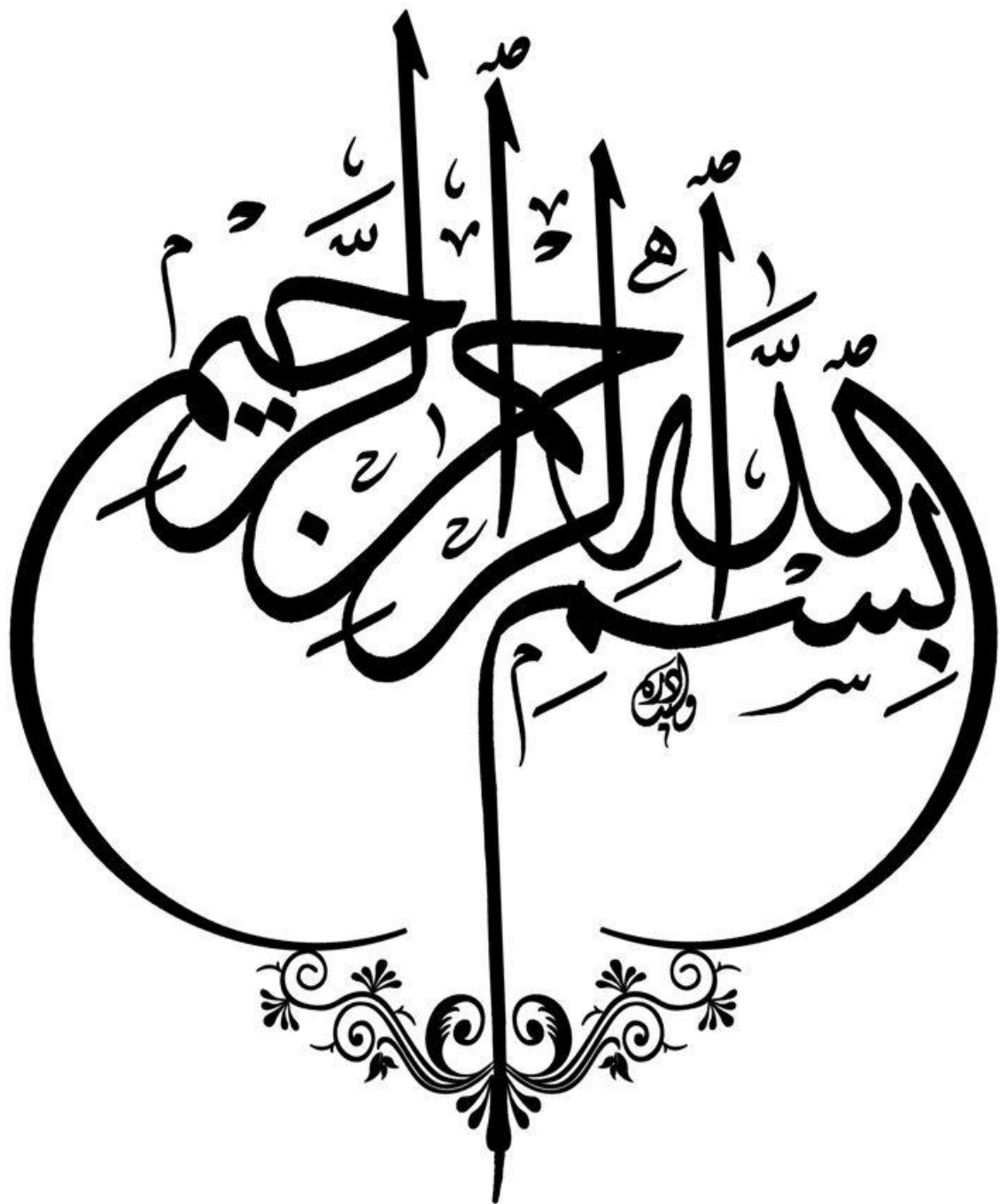
د: لشهب مسعود

العيفاوي حميدة

لجنة المناقشة:

الجامعة الأصلية	الرتبة	الصفة	اسم ولقب الأستاذ (ة)
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر - ب-	رئيسا	د: ساحلي لزهر
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر - أ-	مشرفا	د: لشهب مسعود
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذة مساعدة - أ-	مناقشا	أ: سلامات عقيلة

السنة الجامعية: 2017/2018.





## شكرو عرفان



إن الحمد والشكر أولاً وقبل كل شيء لله وحده الذي يسر لنا أمورنا وأحاطنا برحاب العلم  
والمعرفة.

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف لتوجيهاته القيمة لإتمام هذا البحث

- د: لشهب مسعود - والذي كان نعم المشرف جزاه الله خيراً.

شكراً للجميع أساتذة مشواري الدراسي

وبالأخص الأساتذ - د: بوالكور نور الدين - لمساعدته ولنصائحه القيمة تقبل مني الاحترام

والتقدير.

كما أشكر كل من ساعدنا في هذا البحث من قريب أو من بعيد ولو بكلمة صغيرة.



# إهداء



إلى من خلق السماء والأرض، إلى الذي يهديني إذا ضللت

ويذكرني إذا نسيت أشكر الأجداد

إلى الحبيب المصطفى خير الأنام محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

أهدي ثمرة مشواري الدراسي إلى أعذب اسم تهتز له الأشجان

وأجمل ما تقع عليه العينان

" أمي الحنونة "

إلى من علمني رفعة المنزلة وبهجة المستقبل، إلى من أحمل لقبه بفخر

"أبي العزيز" رحمة الله عليه.

إلى من تقاسمت معهم الحياة بلحظاتها أخوتي الأعزاء حفظهم الله

إلى صديقاتي كافة دون استثناء

إلى كل من شجعني على النجاح من قريب أو بعيد وساعدني على إتمام هذا البحث

المتواضع.

حميدة

## الملخص:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس. وقمنا بدراسة نظرية الظاهرتين ثم إسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة العلاقة بينهما في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة باستخدام برنامج إفيوز 7 (EViews7). وتم الوصول إلى نتيجة مفادها صحة منحنى فيليبس للبطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري.

## الكلمات المفتاحية:

التضخم، البطالة، منحنى فيليبس.

## Abstract:

In this study, we analyzed the relationship between inflation and unemployment in the Algerian economy during the period (1970-2016) under the Phillips curve. We studied the theory of phenomena and then dropped them on the reality of the Algerian economy by studying the relationship between them in Algeria during the period under study using (EViews7). The result was the validity of the Phillips curve of unemployment and inflation in the Algerian economy.

## Key words:

Inflation, unemployment, Phillips curve.

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	البسمة
	الشكر
	الإهداء
	المخلص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - و	مقدمة
44 -01	الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم وواقعه في الجزائر
02	تمهيد
27 -03	المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم
09 -03	المطلب الأول: مفهوم وأنواع التضخم
17 -09	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم
22 -17	المطلب الثالث: أسباب وآثار التضخم
27 -23	المطلب الرابع: سياسات مكافحة التضخم
43 -28	المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر
30 -28	المطلب الأول: طبيعة التضخم في الجزائر
35 -30	المطلب الثاني: مؤشرات قياس التضخم في الجزائر
40 -35	المطلب الثالث: أسباب وآثار التضخم في الجزائر
43 -40	المطلب الرابع: السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر
44	خاتمة الفصل
89 -45	الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة وواقعها في الجزائر
46	تمهيد
69 -47	المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة
54 -47	المطلب الأول: مفهوم وأنواع البطالة
59 -54	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للبطالة
65 -59	المطلب الثالث: أسباب وآثار البطالة

فهرس المحتويات

69 -65	المطلب الرابع: آليات مكافحة البطالة
<b>88 -70</b>	<b>المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر</b>
74 -70	المطلب الأول: تشخيص البطالة في الجزائر
77 -74	المطلب الثاني: هيكل القوى العاملة والمصادر الاستقصائية للبطالة في الجزائر
83 -78	المطلب الثالث: أسباب وأثار البطالة في الجزائر
88 -84	المطلب الرابع: الآليات المتبعة للحد من البطالة في الجزائر
89	خاتمة الفصل
<b>145 -90</b>	<b>الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2016) في إطار منحنى فيليبس</b>
91	تمهيد
<b>121 -92</b>	<b>المبحث الأول: الإطار النظري لمنحنى فيليبس</b>
98 -92	المطلب الأول: منحنى فيليبس في الفكر الاقتصادي
108 -98	المطلب الثاني: ظاهرة التضخم الركودي وعقم منحنى فيليبس
114 -108	المطلب الثالث: منحنى فيليبس والتوقعات الرشيدة
121 -115	المطلب الرابع: منحنى فيليبس في المدى الطويل
<b>143 -122</b>	<b>المبحث الثاني: دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر</b>
129 -122	المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2016)
135 -129	المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2016)
139 -136	المطلب الثالث: تقدير العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970-2016)
143 -139	المطلب الرابع: نتائج تقدير العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)
145 -144	خاتمة الفصل
<b>150 -146</b>	<b>خاتمة</b>
<b>162 -151</b>	<b>قائمة المراجع</b>

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
49	حساب قوة العمل المدنية	01
123	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)	02
125 - 124	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)	03
127 - 126	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال (2001-2016)	04
130	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)	05
132-131	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)	06
133	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	07
140	مصفوفة الارتباط بين معدل التضخم ومعدل البطالة	08
143-141	حسابات منحى فيليبس في الجزائر خلال الفترة ( 1970 - 2016 )	09

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
11	العلاقة بين كمية النقد المعروضة والمستوى العام للأسعار وفق التحليل الكلاسيكي	01
13	التضخم الناتج عن الفجوة بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي (رؤية كينز)	02
16	منحنى التضخم عند النقديين	03
88	تشخيص أهم آليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر	04
94	منحنى فليبس	05
97	منحنى فيليبس (Phillips) قصير الأمد يوضح العلاقة المتبادلة بين البطالة والتضخم	06
100	تطور صورة الركود التضخمي بالولايات المتحدة ودول غرب أوروبا (1960-1982).	07
101	منحنى فليبس للولايات المتحدة (1961-1979) (1970-1999)	08
104	ظاهرة الركود التضخمي (التضخم الركودي)	09
117	منحنى فيليبس في الأجل الطويل	10
120	منحنى فيليبس العام ونقطة الـ NAIRU	11
129	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)	12
135	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)	13

مَقَامَةٌ

## مقدمة:

يتميز النشاط الاقتصادي بحتمية تعرضه للتقلبات بين حالات الانتعاش والرواج من جهة وحالات الانكماش والركود من جهة ثانية، من شأن هذه التقلبات أن تجلب معها أزمات من التضخم ومالها من تأثير سلبي على ذوي الدخل الثابتة، وأزمات من البطالة والتي تؤدي إلى إحداث المزيد من الكساد وتعطيل القوى الإنتاجية.

فمشكلتي التضخم والبطالة تنال اهتماما واسعا على المستويين النظري والتطبيقي نظرا لما تحملاه من تطورات وتغيرات هامة في البناء الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا السبب فهما يكتسبان أهمية بالغة من حيث اهتمام المفكرين الاقتصاديين على تعداد المدارس التي ينتمون إليها، وامتد الاهتمام إلى بعض المنظمات الدولية وإلى صناع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية محاولة منهم لتفسير الخلل ومعرفة الأسباب التي أدت إلى هاتين الظاهرتين.

لهذا تعتبر قضيتي التضخم والبطالة من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، وهما من أهم المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية حيث تحاول الحكومة دائما إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما. في كثير من الأحيان تواجه حكومات الدول التي تعاني من التضخم أو البطالة العديد من مظاهر الاحتجاج المنندة بعدم معالجة الحكومة للتضخم أو البطالة.

ولقد كان للترابط ما بين التضخم والبطالة أثر واضح في المستويات الفكرية والقياسية والتطبيقية الاقتصادية. وفي هذا الإطار يعد منحى فيليبس الآلية المعبرة عن ترابطهما من جهة، والأكثر جدلا ما بين الباحثين الاقتصاديين من جهة أخرى. إذ يتم وضع أغلب السياسات الاقتصادية بالاعتماد عليه، فهو أداة بيد الدول المختلفة لمواجهة كل من الظاهرتين. وتعتبر المفاضلة بين التضخم والبطالة هي المفتاح الأساسي في تحليل منحى فيليبس.

## إشكالية الدراسة:

والجزائر هي الأخرى كانت ولا تزال تعاني نسب مرتفعة للتضخم والبطالة. لهذا، ووفقا لما سبق ومحاولة منا لدراسة واقع الجزائر من هاتين الظاهرتين يمكن لنا تحديد إشكالية الموضوع التي تقوم هذه الدراسة بالإجابة عنها من خلال الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)؟

وتتدرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- هل هناك علاقة مستقرة بين التضخم والبطالة في الجزائر؟
- هل توجد علاقة عكسية بين التضخم والبطالة في الجزائر؟
- هل علاقة فيليبس محققة في الاقتصاد الجزائري؟

## فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من إشكالية وتساؤلات حول هذا الموضوع، يمكن وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة سببية مستقرة بين التضخم والبطالة في الجزائر؟

الفرضية الثانية: توجد علاقة عكسية بين التضخم والبطالة في الجزائر؟

الفرضية الثالثة: علاقة فيليبس محققة في الاقتصاد الجزائري؟

## أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- 1- إبراز الجانب النظري للتضخم والبطالة وإسقاطهما على واقع الاقتصاد الجزائري، من خلال تحليل وقياس الظاهرتين خلال الفترة (1970-2016)؛

2- التحقق من طبيعة وشكل العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)؛

3- تقدير العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في إطار منحنى فيليبس في الفترة (1970-2016).

### أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوعا يحتل أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي من خلال:

1- أن الجزائر تعاني من كلا الظاهرتين أي التضخم والبطالة وتسعى جاهدة لتخفيض معدلاتهما.

2- تحديد وإبراز العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2016)، إذ أنه من المعلوم أن للظاهرتين آثار جد سلبية على التنمية والنمو الاقتصادي.

3- معرفة واقع واتجاه تطور التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

### الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين التضخم والبطالة، لكن معظمها كانت في شكل مقالات في مجلات ونذكر منها:

1- دراسة (هشام ليزة، محمد الهادي ضيف الله، 2014) دراسة السببية الاقتصادية بين

ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984-2010): الهدف من هذه

الدراسة هو الوصول إلى إيجاد السببية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر، وقد

توصلت هذه الدراسة إلى وجود سببية بين ظاهرة التضخم نحو البطالة في الاقتصاد

الجزائري وكذلك هناك سببية بين البطالة نحو التضخم حسب غرانجر، وحسب

معطيات الاقتصاد الجزائري هناك أثر ضعيف للتضخم نحو البطالة.

2- دراسة (سنوسي علي، بن البار محمد) حول العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2013 (دراسة قياسية): تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة باستخدام بيانات حول المعدلين في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتم استخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث والذي يبنى على اختبار خواص السلاسل الزمنية من حيث خاصية السكون والاعتماد على الاختبارات القياسية التي تتلاءم مع هذه الخواص، وكذا أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون. ففي هذه الدراسة ومن خلال تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) للعلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، ومن خلال النتائج المتحصل عليها أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر.

3- دراسة (نادية علي عايد، 2014) دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأسباب التي تقف وراء تفاقم ظاهرة البطالة في العراق، وتحدد آثار التضخم على الاقتصاد العراقي، إضافة إلى تحديد الآلية التي يمكن الاسترشاد بها وفق منحنى فيليبس لمعالجة التضخم. وقد اتضح من خلال هذه الدراسة إمكانية تطبيق منحنى فيليبس في الفترة (1991-2002) وبالتالي يمكن تتبع سياسات معينة في التقليل من البطالة وجعل معدل التضخم ضمن الحدود المرغوب بها.

4- دراسة (نور الدين بوالكور، 2017) تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار منحنى فيليبس: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة باستخدام منهجية فيليبس في تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والبطالة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين معدل التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) علاقة عكسية مما يسمح بتطبيق منحنى فيليبس على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

5- دراسة (سمية بلقاسمي، 2017) إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري: إن الهدف الرئيسي للدراسة هو التحقق من طبيعة

وشكل العلاقة القائمة بين البطالة والتضخم والقوى المسببة لها من خلال اختبار مدى صحة العلاقة الإحصائية لمنحنى فيليبس للبيانات الجزائرية خلال الفترة (1990-2014) ومعرفة الأثر الذي يحدثه تغير المعروض النقدي على كل من الظاهرتين. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن زيادة التضخم في المديين القصير والطويل لا يؤدي إلى حدوث أي تأثير على معدل البطالة.

### منهجية البحث:

لإبراز العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لاستعراض واقع التضخم والبطالة في الجزائر، وكذلك استخدمنا المنهج الإحصائي لدراسة تطورها خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى المنهج القياسي الاقتصادي من خلال الدراسة القياسية التطبيقية باستخدام برنامج EVIEWS7.

### حدود الدراسة:

لقد اقتصر الإطار المكاني على بلدنا الجزائر الذي عرف خلال السنوات الأخيرة موجات تضخمية وكذلك ارتفاع في معدلات البطالة.

أما الإطار الزمني فقد تم اختيار الفترة (1970-2016) باعتبارها كافية و مناسبة لاختيار الطريقة الإحصائية المتبعة وكذلك لتوفر المعطيات الخاصة بمتغيرات الدراسة خلال هذه الفترة.

### هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول إضافة إلى المقدمة والخاتمة، حيث خصص الفصل الأول لتوضيح الإطار النظري للتضخم وواقعه في الجزائر، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم؛

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر.

أما الفصل الثاني فقد جاء لتوضيح الإطار النظري للبطالة وواقعها في الجزائر، وتم تقسيمه إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة؛

المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر؛

وفي الأخير الفصل التطبيقي القياسي بعنوان دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس، وتم تقسيمه كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري لمنحنى فيليبس؛

المبحث الثاني: دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر.

# الفصل الأول

الإطار النظري للتضخم وواقعه في

الجزائر

### تمهيد:

التضخم هو من أقدم الظواهر النقدية التي عرفها العالم، حيث برزت ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ العصور القديمة، وقد أصبح التضخم في وقتنا الحالي سمة تتسم بها معظم اقتصاديات العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، حيث وصفوه بالعدو الأول الذي يجب محاربتة. ونظرا لأهمية هذه المشكلة التي تشكل إحدى أهم العوائق الاقتصادية للنمو الاقتصادي، اتجه معظم رجال السياسة والاقتصاد في العالم إلى دراسة وتحليل هذه الظاهرة بهدف وضع سياسات من شأنها أن تقي من آثارها الغير مرغوب فيها، أو على الأقل الحد من خطورتها.

وبالتوجه إلى الاقتصاد الجزائري نجده يعرف ضغوطات تضخمية لأسباب متعددة أدت بدورها إلى اختلاف أنواع التضخم في الاقتصاد الوطني، نتج عنها آثار جسيمة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، لكن السلطات الجزائرية حاولت وبشتى الطرق المتاحة لديها للبحث في السبل الفعالة لمعالجة ظاهرة التضخم، فتبنت إجراءات العديد من السياسات كالسياسة النقدية والسياسة المالية.

ومن أجل تحليل هذه الظاهرة نظريا وواقعا في الجزائر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

### المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم؛

### المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر.

## المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم.

يعد التضخم من أهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة والآخذة بالنمو على حد سواء، وقد تناولته الكثير من الدراسات ولا تزال بالبحث والتحليل وذلك لما له من آثار كبيرة على كافة مرتكزات الاقتصاد وجميع مؤشراتته بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية.

وقد قمنا في هذا البحث بدراسة الجانب النظري للتضخم وقمنا بتقسيمه إلى أربع (04) مطالب كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم وأنواع التضخم؛

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم؛

المطلب الثالث: أسباب وآثار التضخم؛

المطلب الرابع: سياسات مكافحة التضخم.

## المطلب الأول: مفهوم وأنواع التضخم.

التضخم ظاهرة شائعة ومألوفة أولاها الاقتصاديون اهتماما كبيرا في دراستهم كل حسب تياره الفكري وكذا المدرسة التي ينتمي إليها، ولهذا اختلفت تعاريف وأنواعه، وقد قمنا في هذا المطلب بالوقوف على أهم هذه التعاريف والأنواع.

## أولا: تعريف التضخم:

انقسم الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:<sup>1</sup>

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار؛

- ارتفاع التكاليف؛

- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد في وقت واحد.

• فيعرف التضخم على أنه هو: «الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة

ما».<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص. 51.

<sup>2</sup> خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة التاسعة، 2008، ص. 249.

- ويعرف أيضا أنه هو: «زيادة كمية النقود بدرجة تتخفض معها قيمة النقود، أو ارتفاع معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ثابت»<sup>1</sup>.
- ويمكن تعريفه أيضا بأنه هو: «حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض»<sup>2</sup>.
- والتضخم في معناه الاقتصادي هو: «ضعف القوة الشرائية للعملة والتضخم أمر لا بد منه، فالأشياء ترتفع أسعارها، وبذلك تقل قيمة النقود أمام السلع»<sup>3</sup>.
- وفي تعريف آخر هو: «الاتجاه المستمر والمؤكد للمستوى العام للأسعار إلى الارتفاع، وأيا كان السبب هو زيادة كمية النقود أو الاختلال في التوازن بين التيار النقدي والتيار الحقيقي السلعي»<sup>4</sup>.
- كما يعرف على أنه هو: «الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والنتائج عن وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات أكثر مما هو معروض منها، وذلك خلال فترة زمنية معينة. بمعنى آخر أن زيادة كمية النقود بدرجة تتخفض معها قيمة تلك النقود أو القوة الشرائية».

وقد ركز هذا التعريف على ركنين أساسيين هما:

- 1/ **التضخم يهتم بالمستوى العام للأسعار:** بمعنى أن هناك بعض الأسعار قد تتخفض والبعض الآخر قد يرتفع، ولكن الشكل العام للأسعار هو الارتفاع.
- 2/ **أن الارتفاع في الأسعار يتصف بالارتفاع المستمر والمتواصل:** فيجب أن يكون هذا الارتفاع مستمرا وملموسا ومحسوسا لدى أفراد المجتمع وهذا يمكن إدراكه من خلال القوة الشرائية للنقود. فالارتفاع المؤقت والمفاجئ أو الارتفاع لمرة واحدة ثم العودة للاستقرار أو الانخفاض لا يعتبر تضخما بالمفهوم الاقتصادي.
- **وكتعريف شامل للتضخم يمكن القول بأنه هو:** «الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار خلال فترة معينة مما يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للعملة وتردي قيمتها مقابل زيادة كميتها المعروضة».

<sup>1</sup> سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**. دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص. 165.

<sup>2</sup> حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 32.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص. 37.

<sup>4</sup> السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**. دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص. 207.

<sup>5</sup> سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص. 195-196.

❖ أما معدل التضخم فيمكن حسابه وفقا للمعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{مستوى الأسعار في السنة الحالية} - \text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}}{\text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

ولحساب هذا المعدل أو مقدار التغير في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، يمكن استخدام مفهوم الأرقام القياسية وأهمها:<sup>2</sup>

**1/ الرقم القياسي الأولي:** وهو يقيس التغير النسبي لسعر السلعة على المجموعة السلعية بين فترتين هما: فترة الأساس وفترة المقارنة، ويعبر عن هذا الرقم بالصيغة التالية:

$$In/0 = \frac{P_n}{P_0} \times 100\%$$

حيث أن:  $P_n$ : فترة المقارنة و  $P_0$ : فترة الأساس.

**2/ مؤشر لاسبير التجميعي للأسعار:** وهو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة الأساس ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$IL = \frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_0} \times 100\%$$

حيث أن  $P_0$ : يعبر عن سعر السلعة في سنة الأساس،  $P_1$ : يعبر عن سعر السلعة في السنة المقارنة،  $Q_0$ : يعبر عن كمية السلعة في سنة الأساس،  $Q_1$ : يعبر عن كمية السلعة في سنة المقارنة.

**3/ مؤشر باش التجميعي للأسعار:** وهو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة المقارنة.

$$Ip = \frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1} \times 100\%$$

**4/ رقم فيشر:** وهو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنتي الأساس وسنة المقارنة.

$$If = \sqrt{I_r \cdot I_p}$$

<sup>1</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 196.

<sup>2</sup> إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي). دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص ص. 301-304.

## ثانياً: أنواع التضخم:

تعددت أنواع التضخم وتقسيماته وتشابهت تسميات هذه الأنواع وسنقوم بمحاولة الوقوف على أهم هذه الأنواع حسب معايير مختلفة:

### 1. معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان: ويمكن تقسيمه إلى:

**1.1. التضخم الظاهر (الظلي):** وتطلق عليه أيضاً تسميات أخرى مثل: الصريح- الأصيل... وهو عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بصورة مستمرة دون أن يعترض طريقها أي عائق، وذلك استجابة لفائض الطلب، أو بعبارة أخرى ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التعادل أو التوازن بين العرض والطلب بدون تدخل السلطات النقدية.<sup>1</sup>

**2.1. التضخم المكبوت (الخفي):** ويطلق عليه أيضاً غير ظاهر، وهنا يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي منها، ولكن تتدخل الحكومة وتثبت الأسعار بصورة قانونية. وبالتالي لا يعبر عن نفسه في صورة ارتفاع في الأسعار بسبب التدخل الحكومي وتقييد الأسعار، ويحدث ذلك عادة في حالات الحروب والأزمات.

وينعكس هذا النوع من التضخم في مظاهر عديدة لعل أهمها: اختفاء السلع من الأسواق، وظهور الطوابير أمام منافذ التوزيع، وظهور السوق السوداء، وإتباع نظام التقنين في توزيع السلع، والتدهور المستمر في نوعية السلع.<sup>2</sup>

**3.1. التضخم الكامن:** وهو يعتبر جزءاً من التضخم المكبوت، وهو الذي يعبر عن قيام الدولة بتمويل جزء كبير من منتجاتها ومصانعها للإنتاج الحربي وهذا يؤثر على قلة المعروض من السلع والخدمات ويعني ذلك وجود فائض الطلب.<sup>3</sup>

### 2. معيار تعدد القطاعات الاقتصادية: ويكون ذلك حسب نوعين من القطاعات:

#### 1.2. في أسواق السلع: وفيه نوعين:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص. 163.

<sup>2</sup> السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص. 302.

<sup>3</sup> أنس البكري، وليد صافي، النقد والبنوك بين النظرية والتطبيق. دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص. 202.

<sup>4</sup> عيسى خليفي، التغيرات في قيمة النقود والآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي. دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص. 128.

**1.1.2. التضخم السلعي:** وهو تضخم يحدث في سوق أو قطاع سلع الاستهلاك، حيث يسهل هذا

التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية الحصول على أرباح عالية.

**2.1.2. التضخم الرأسمالي:** وهو تضخم يظهر في سوق أو قطاع سلع الاستثمار، عندما يحقق

المنتجون في صناعات سلع الاستثمار أرباحا كبيرة.

**2.2. في أسواق عوامل الإنتاج:** وفيه أيضا نوعين:

**1.2.2. التضخم بالأرباح:** تؤدي الأسعار الإدارية المحددة من طرف المؤسسات خارج قوانين

العرض والطلب في الأسواق إلى تضخم ناجم عن ارتفاع في الأرباح، كما أن ارتفاع الهوامش الربحية

يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو في الأجور.<sup>1</sup>

**2.2.2. التضخم الدخلي:** ويحصل نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج، ومنها أجور الكفاية للعمال، وقد ورد

هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار، فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع

استهلاك، وأسواق سلع الاستثمار. فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن

تحصل، وهي التي تتصف بالاستقرار في الأسعار.<sup>2</sup> وفي هذه الحالة قد ينشأ التضخم الربحي، وعندما

تتعادل نفقة إنتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم الدخلي.<sup>3</sup>

**3. معيار درجة التشغيل الاقتصادي:** ويفرق كينز بين نوعين هما:<sup>4</sup>

**1.3. التضخم غير الحقيقي:** وهو التضخم الذي يحدث ما قبل مرحلة التشغيل الكامل، لأن أي

زيادة في الأسعار يمكن امتصاصها من خلال زيادة الإنتاج، أي أن زيادة الطلب يقابلها زيادة في عرض

السلع والخدمات.

**2.3. التضخم الحقيقي:** هو التضخم الناتج في مرحلة التشغيل الكامل، لأنه وفي هذه الحالة تصبح

الزيادة في الطلب الفعلي غير قابلة للامتصاص من قبل المنتجين.

والفرق الجوهرى بين النوعين أن الحقيقي يحمل بين طياته خطرا حقيقيا وكبيرا على ذوي الدخل الثابتة

ويعاد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات ذات الدخل المرتفعة.

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص. 220-221.

<sup>2</sup> غازي حسين عناية، **التضخم المالى**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص. 61.

<sup>3</sup> وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد (الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامى)**. دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص. 39.

<sup>4</sup> محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلى**. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص. 197.

4. معيار حدة التضخم (حدة الضغوط التضخمية): يضم هذا المعيار العديد من الأنواع منها:
- 1.4. التضخم الجامح (المفرط): يعتبر من أخطر أنواع التضخم نظرا لعدم قدرة الحكومة والسلطات النقدية السيطرة عليه، حيث ترتفع فيه الأسعار بمعدلات عالية جدا في فترة قصيرة نسبيا، ويرافق ذلك زيادة في سرعة التداول للنقود، وانعدام الثقة في النقود من قبل الأفراد.<sup>1</sup>
- 2.4. التضخم الزاحف (المتدرج): ويسمى أيضا المعتدل، حيث يكون الارتفاع في الأسعار بطيء وخلال فترات زمنية مختلفة ويكون الطلب الكلي معتدلا، ويمكن السيطرة عليه وفي بعض الأوقات تعمل الدولة على تحقيقه من أجل تحفيز الاستثمار.<sup>2</sup>
- 3.4. التضخم المتقلب: يحدث هذا التضخم عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة، لتتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحديد من هذا الارتفاع لفترة تالية، ثم تعود الأسعار للارتفاع في الفترة التي تليها وهكذا.<sup>3</sup>
5. معيار التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج: ويتفرع إلى:
- 1.5. تضخم سحب الطلب (بسبب الطلب): ويسمى أيضا تضخم جذب الطلب، يكون هذا النوع عائد لحجم الطلب ويحدث نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق مع ثبات كمية السلع والخدمات المعروضة فيدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع.<sup>4</sup>
- 2.5. تضخم دفع الكلفة (بسبب العرض): ويسمى أيضا جذب الكلفة ويحدث هذا النوع من التضخم بسبب نقص العرض الكلي من السلع والخدمات الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج الذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو زيادة الأجور، مما يترتب على ذلك في النهاية من زيادة معدلات البطالة وارتفاع مستوى الأسعار.<sup>5</sup> بمعنى آخر هو ناتج عن زيادة النفقات وعلى وجه الخصوص معدلات الأجور.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> سامر عبد الهادي وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص. 202.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص. 79.

<sup>3</sup> عيسى خليفي، مرجع سبق ذكره، ص. 131.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسيات. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص. 242.

<sup>5</sup> السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي. مرجع سبق ذكره، ص. 301.

<sup>6</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسيات. مرجع سبق ذكره، ص. 243.

**3.5. التضخم المشترك:** وهذا النوع ناجم عن السببين السابقين معا (الطلب والتكلفة) أي نتيجة سحب الطلب ودفع النفقة (التكلفة) سويا بمعنى أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة بدون تغيير في حجم الإنتاج، وأن يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج من أجور وخلافها.<sup>1</sup>

**6. معيار العلاقات الاقتصادية الدولية:** وينقسم إلى:

**1.6. التضخم المستورد:** يقصد به انتقال العدوى التضخمية في الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني عن طريق شراء السلع والخدمات من الخارج،<sup>2</sup> أي ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات.

**2.6. التضخم المصدر:** ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات والناجم عن ما يعرف بـ: (قاعدة الدفع بالدولار).<sup>3</sup>

**المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.**

هناك عدة نظريات لتفسير ظاهرة التضخم، وتختلف هذه النظريات باختلاف الفترات الزمنية وكذا الظروف الاقتصادية السائدة في تلك الفترة وسنحاول في هذا المطلب شرح أهم هذه النظريات.

**أولاً: تفسير التضخم في النظرية الكلاسيكية:**

إن معظم الاقتصاديين اليوم يعتمدون على هذه النظرية لتوضيح العوامل والعناصر التي تقرر مستوى السعر ومعدل التضخم في المدى الطويل.

وتعتبر النظرة الأولى للتضخم هي حول قيمة النقود أكثر مما هي حول قيمة السلع وهذه النظرة تساعد في تأشير الطريق نحو نظرية التضخم، فعندما يرتفع مستوى السعر على مستوى الاقتصاد الكلي فإن قيمة النقود تنخفض، ويعتبر العرض والطلب هما اللذان يقرران قيمة النقود، وهكذا فإن الخطوة اللاحقة في تطوير النظرية الكمية في النقود هي أن نأخذ بعين الاعتبار العناصر أو العوامل التي تقرر عرض النقود والطلب على النقود.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، 2008، ص. 259.

<sup>2</sup> لطلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية قياسية للأثار الاقتصادية. مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص. 152.

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص. 187.

<sup>4</sup> محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية. إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص. 290.

التضخم في نظرية كمية النقود:

أشار الاقتصاديون الكلاسيك إلى تضخم الطلب في هذه النظرية من خلال معادلة فيشر (صيغة المبادلات) أي:

$$MV = PT \text{ (صيغة المعاملات)؛}$$

$$MV = PY \text{ (صيغة سرعة دوران الدخل).}$$

حيث: M كمية النقود، V سرعة دوران النقود، P المستوى العام للأسعار، T كمية المبادلات، Y الدخل. ومع افتراض ثبات كل من: (V، T أو Y) فإن الزيادة في كمية النقود ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار بنفس النسبة، طالما أن النقود في التحليل الكلاسيكي تؤدي وظيفة واحدة بصفقتها أداة مبادلة ولا تطلب لذاتها. أي لا تؤدي وظيفة مستودع للقيمة، بل هي مجرد عربة لنقل القيمة عند الكلاسيك.<sup>1</sup>

فالنظرية النقدية الكلاسيكية تقوم على الفرضيات التالية:<sup>2</sup>

- 1- النقود ليست إلا وسيطا للتبادل؛
- 2- لا يمارس التغيير في النقود أي تأثير على حجم الإنتاج، وهو ما يعبر عنه بمبدأ «حيادية النقود»؛
- 3- يسود الاقتصاد حالة المنافسة الكاملة؛
- 4- تفترض النظرية أن النقود لا تطلب لذاتها أي لأغراض الاكتناز، وأن كل زيادة في النقود توجه مباشرة للإنفاق؛
- 5- الأزمات الجزئية التي قد تحدث إنما ترجع إلى جمود الأجور والأسعار وإلى البطالة الفنية، وأنه إذا توافرت درجة عالية من مرونة الأسعار، فإن هذه الأزمات سوف تقضي على نفسها بنفسها؛
- 6- يفترض التحليل عدم وجود المقايضة في المعاملات؛
- 7- الادخار يتساوى دائما مع الاستثمار، وأن سعر الفائدة ظاهرة عينة وليست نقدية تتحدد بتلاقي عرض المدخرات مع الطلب عليها (الاستثمار).

<sup>1</sup> ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص . 217-218.

<sup>2</sup> فتحة مزارشي، تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والنقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007، ص. 68.

### صيغة الأرصدة النقدية لكمبردج:

قام ألفرد مارشال وأعضاء مدرسة "كمبردج" بتطوير معادلة التبادل وذلك بإحلال فكرة الطلب على النقود (K) مكان سرعة دورانها (V)، واستخدام الدخل الوطني الحقيقي (Y) بدلا من حجم المعاملات (T). وعليه تصبح صيغة معادلة التبادل طبقا لمدرسة "كمبردج" كالتالي:

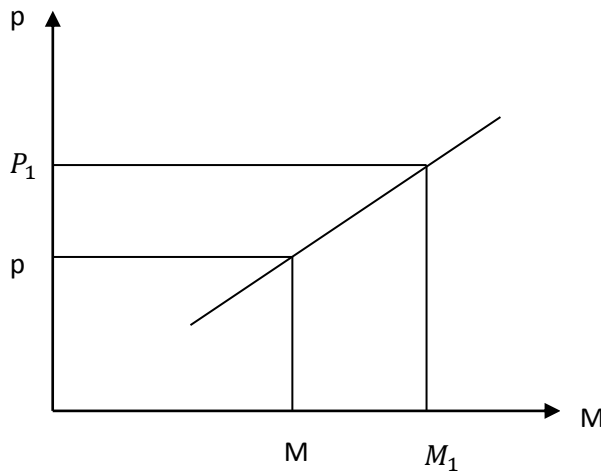
$$M = KPY$$

حيث: M حجم المعروض النقدي، P المستوى العام للأسعار، Y الدخل الوطني الحقيقي، K الطلب على النقود معبرا عنه بنسبة الأرصدة النقدية التي يرغب أفراد المجتمع بالاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لأغراض المعاملات.

رغم أهمية تطوير معادلة التبادل "فيشر" كمعبر عن النظرية النقدية، إلا أن مدرسة "كمبردج" لم تختلف على المدى القصير عن النظرية الكمية الكلاسيكية في إطار معادلة التبادل، التي ترتبط بعلاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود.

فعلى المدى القصير يترتب على زيادة عرض النقود عن الطلب عليها ارتفاع متناسب في المستوى العام للأسعار. أما في الفترة الطويلة حيث تنمو الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومع الأخذ بعين الاعتبار اتجاه الطلب على النقود نحو التغير، فإن زيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج الوطني سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ويمكن توضيح ذلك باستخدام الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 01: العلاقة بين كمية النقد المعروضة والمستوى العام للأسعار وفق التحليل الكلاسيكي.



**المصدر:** فتية مزارشي، تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم. دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والنقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007، ص. 69.

من الشكل البياني يظهر أن الاختلافات في الوضع الاقتصادي ينشأ عن التغيرات فيما بين كمية النقود المتداولة (M) من جهة، وحجم المتاح من السلع والخدمات من جهة أخرى، إذ أن المستوى العام للأسعار يمثل عاملا سلبيا كونه عنصرا تابعا للعنصر المستقل المتمثل في كمية النقود المعروضة (M) وبالتالي فإن أي تغير سواء بالزيادة أو النقصان في كمية النقود المعروضة سيترك أثره بنفس القدر على المستوى العام للأسعار، لذا نلاحظ ارتفاع (P) إلى (P<sub>1</sub>) نتيجة تغير كمية النقود المعروضة، وهذا بافتراض ثبات سرعة دوران النقود المعروضة وحجم الناتج الوطني.<sup>1</sup>

غير أن الكساد الكبير (1929-1933) أثبت عدم صحة هذا التحليل لظاهرة التضخم، إذ لم تؤدي زيادة كمية النقود خلال الفترة المذكورة إلى ارتفاع الأسعار. وقد أفرز الكساد الكبير زيف التحليل الكلاسيكي وأظهر أن للنقود طلب آخر إلى جانب الطلب عليها لغرض المبادلات، إذ أن النقود تطلب لذاتها كأصل كامل السيولة، ولم تشر نظرية كمية النقود إلى مثل هذا الطلب، وعلى ذلك فشلت هذه النظرية كأساس في توجيه السياسة النقدية خلال الكساد الكبير.<sup>2</sup>

### ثانيا: تفسير التضخم في النظرية الكينزية:

في التحليل الكينزي يحدث تضخم الطلب عندما يكون حجم الإنفاق الكلي (C+I+G) أكبر من قيمة الناتج (Q) عند مستوى الاستخدام التام، أي:

$$C+I+G > Q$$

حيث: (C) الإنفاق الحكومي، (I) حجم الاستثمار الكلي، (C) حجم الاستهلاك الكلي، (G) حجم الناتج القومي.

ويرفض كينز العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار، وقد أكد كينز على سرعة التداول الداخلية (VY)، إذ يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى وإن لم يرتفع عرض النقود. فقد ترتفع الأسعار بشكل حاد بسبب الزيادة الكبيرة والسريعة في سرعة دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير في التفضيل النقدي للأفراد.<sup>3</sup>

كما أورد كينز في تحليله للظاهرة التضخمية الحالات التي تبين مقدرة العرض في مواجهة الزيادة في الطلب أو فائض الطلب النقدي الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار، وذلك من خلال حالتين:

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص . 68-70.

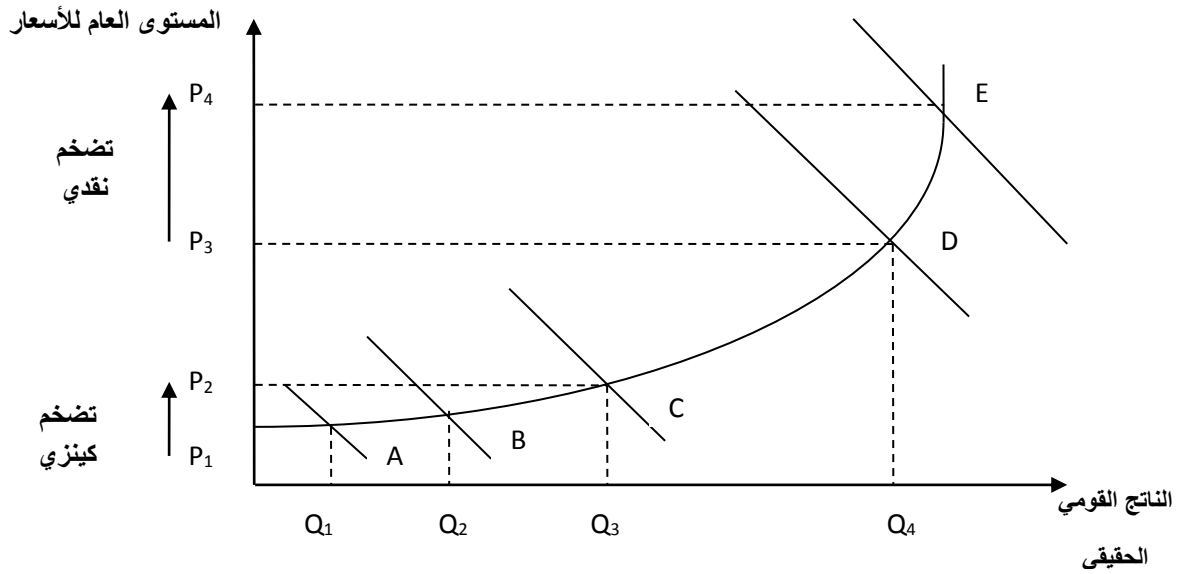
<sup>2</sup> ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك. مرجع سبق ذكره، ص. 218.

<sup>3</sup> ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد (الجزء 2). ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، ص. 108.

الحالة الأولى: التي لا يكون فيها الاقتصاد قد بلغ مرحلة التشغيل الكامل (مرحلة التشغيل الجزئي).  
الحالة الثانية: التي يكون فيها الاقتصاد قد بلغ مرحلة التشغيل الكامل (ترتبط الظاهرة التضخمية بمدى حجم التشغيل الذي وصل إليه الاقتصاد).

ويمكن اختصار هاتين الحالتين من خلال البيان التالي:

الشكل رقم 02: التضخم الناتج عن الفجوة بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي (رؤية كينز).



**المصدر:** مسعود ميهوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1970-2015). أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص. 54.

من خلال الشكل نجد أن زيادة الإنفاق الكلي وما يترتب عليه من انتقال منحنى الطلب الكلي من  $d_1$  إلى  $d_2$  في المنطقة AB على منحنى العرض، سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي الحقيقي من:  $Q_1$  إلى  $Q_2$  دون أن يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهو ما يعني ببساطة استجابة العرض للطلب الكلي الفعال.

وعندما يعمل الاقتصاد الوطني في المجال BC على منحنى العرض، فسوف يؤدي ارتفاع الطلب الكلي من:  $d_2$  إلى  $d_3$  إلى زيادة كل من الإنتاج (من  $Q_2$  إلى  $Q_3$ ) والمستوى العام للأسعار (من  $P_1$  إلى  $P_2$ ). ولكن في هذه الحالة يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار طفيفا ما دام أن الآلة الإنتاجية قادرة على تغطية الجزء الأكبر من الطلب.

وفي المجال CD فإن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يكون بمعدل أعلى من سابقه وهو ناتج عن عدم قدرة العرض على مواكبة الزيادة في الطلب (زيادة الطلب أعلى من الزيادة في العرض) وذلك كنتيجة لتناقص الغلة مع زيادة الاستخدام لعناصر الإنتاج.

وعندما يعمل الاقتصاد الوطني في المرحلة DE على منحني العرض (حالة التوظيف الكامل)، فإن أي زيادة في الطلب الكلي سوف تنعكس بأكملها على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار (تضخم نقدي). وهي الحالة التي تتفق فيها النظرية الكينزية في تفسير التضخم مع النظرية النقدية.<sup>1</sup>

### ثالثا: تفسير التضخم في النظرية الهيكلية:

يعتقد الهيكليون أن التضخم كان حتميا في اقتصاد كان يحاول أن ينمو على نحو سريع مع وجود عوائق هيكلية عرفت من قبل "ثورب" بوصفها أوجه أساسية معينة من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاقتصاد الوطني والتي بطريقة أو بأخرى تمنع التوسع.<sup>2</sup>

فيرى الهيكليون أن التضخم لا يجوز تفسيره بالزيادة غير الطبيعية في كمية النقود أو نتيجة لسوء الإدارة النقدية والمالية، وإنما مجموعة الاختلالات الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي وراء الزيادة غير الطبيعية في كمية النقود وسببا في الإدارة النقدية والمالية السيئة.<sup>3</sup> وإن التغيرات الأساسية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن تحقيقها عن طريق آلية السعر التي تعمل ضمن هياكل سوق غير تامة تماما وتتصف بمحدودية حركة الموارد وهكذا تظهر النواقص أو العجزات وعدم التوازن. فلقد كان التحليل الهيكلية يهتم بالتعرف على هذه العوائق وتحليلها (الضغوط التضخمية الهيكلية). وكانت القيود التي ينظر لها الهيكليون على نحو عام هي<sup>4</sup>:

1- العرض غير المرن للغذاء؛

2- قيد الصرف الأجنبي؛

3- قيد الميزانية.

<sup>1</sup> مسعود ميهوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين: (1990-2015). أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص ص. 53-54.

<sup>2</sup> محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص. 307.

<sup>3</sup> هيكل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص. 290.

<sup>4</sup> محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص. 307.

وقد ربط الهيكليون التضخم بهذه العوامل من خلال أن:

1- تعاضم مشكلة الغذاء نتيجة لتباطؤ الإنتاج الزراعي وتزايد اعتماد البلدان على الخارج لاستيراد المواد الغذائية.

2- إن الزيادة في استلامات موارد النقد الأجنبي من الصادرات وتدفق رأس المال للداخل غير كاف لمواجهة الزيادة السريعة في الطلب على الواردات الناجمة على الزيادة في معدل النمو السكاني وجهود تطوير التنمية والتحديث الصناعي الذي سعت إليه البلدان النامية، فعدم استمرار عوائد الصادرات يخفض الإيرادات الحكومية ويؤدي إلى زيادة القوى لاستخدام التمويل بالعجز، وفضلا عن ذلك فإن العجز في ميزان المدفوعات ينتج عنه هبوط في قيمة العملة مما يؤثر ذلك بصورة مباشرة على ارتفاع الأسعار خاصة إذا كانت الواردات تشكل نسبة كبيرة من المحتوى الاستيرادي في البلاد.<sup>1</sup>

3- أما القيد الثالث الذي تعرف عليه أعضاء المدرسة الهيكلية فقد كان النقص في الموارد المالية الداخلية. ذلك أن مجهودات التنمية زادت المدى الضروري لتدخل الحكومة في الاقتصاد الوطني (وبخاصة تجهيز وتوفير الهياكل الإرتكازية المادية). ولكن إيرادات الحكومة نادرا ما تتوسع على نحو سريع وكافي لمواجهة نمو الإنفاق أن هياكل الضريبة كانت منحدره أو مرتدة وبيروقراطيات جمع الضرائب كانت في بعض الأوقات شبه مهجورة أو قديمة وغير كفؤة وفاسدة. أن عدم كفاية الإيراد عادة تتم محاولة تجاوزها عن طريق الموارد مما يخلق عجز مالي تكون له نتائج تضخمية.<sup>2</sup>

#### رابعاً: تفسير التضخم في النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو):

أعدت مدرسة شيكاغو بزعامة "ميلتون فريدمان" النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة حيث تنظر إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، حيث تقوم نظرية فريدمان على مبدئين هما:

1- المؤثر في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور كمية النقود.

2- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر على الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

<sup>1</sup> هيكل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سبق ذكره، ص. 290.

<sup>2</sup> محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص. 308.

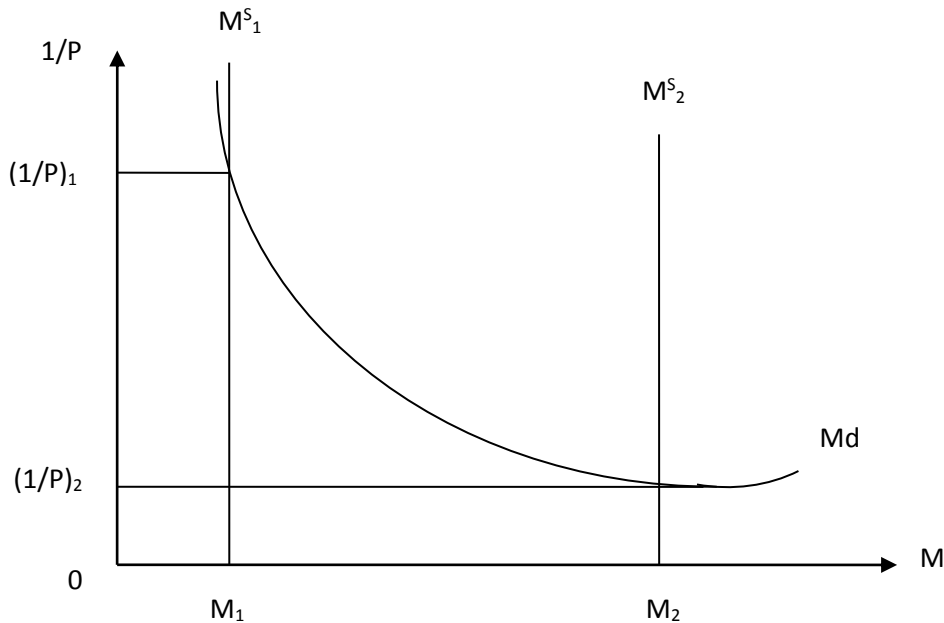
يتصور "فريدمان" أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه، وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في إحداث تغير في كل من الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.

ونلخص من هذا أن مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود، ويرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن "الحجم الأمثل" الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup> وترى هذه المدرسة أن سبب الاختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقد الذي تتحكم فيه السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فهو يصعب التحم فيه حيث تشمل متغيرات عديدة كما يقول "فريدمان" كسعر الفائدة الحالي والمتوقع، معدل التضخم، مستوى الدخل القومي، ومستوى الثروة المادية على صيغة أصول ثابتة أو نقدية. ويمكن تلخيص دالة الطلب على النقود رياضياً (كما يراها فريدمان) على النحو التالي:

$$M = f ( P , R_b , R_e , 1 / P , dp / dt , w , u )$$

يوضح ذلك بيانياً من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: منحنى التضخم عند النقديين.



**المصدر:** جميلة وجدي، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة: 1990-2014. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص. 75.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، الجزائر، ص. 146-147.

يتضح من الرسم أعلاه أن المحدد الرئيسي لمستوى الأسعار ( $1/P$ ) هو كمية النقود، أي أن زيادة عرض (الكمية) النقود من:  $M^S_1$  إلى  $M^S_2$  سوف يزيد مستوى الأسعار من ( $P_1$ ) إلى ( $P_2$ ) فيسارع كنتيجة لذلك الأفراد لاستبدال أرصدهم النقدية بأصول حقيقية، لذا يقرر "فريدمان" أن التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود باعتبار أن مستويات الأسعار تتغير بصورة متناسبة مع التغير في عرض النقد وأن معكوس المستوى العام للأسعار ( $1/P$ ) يمثل قيمة النقود، أي أن قيمة النقود أو المستوى العام للأسعار يتحدد بكمية النقود المعروضة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أسباب وآثار التضخم.

تتعدد الآراء حول العوامل المسببة للتضخم وذلك باختلاف الزمن والظروف الاقتصادية السائدة. وباختلاف أسباب التضخم تختلف وتتعدد آثاره، وسنحاول في هذا المطلب عرض أهم هذه الأسباب وكذلك الآثار الناجمة عنه.

#### أولاً: أسباب التضخم:

من بين أهم الأسباب المنشئة (المسببة) للتضخم نوجز ما يلي:

**1. في زمن الحرب:** عندما ينعكس أثر زيادة حجم القوة الشرائية على إنتاج السلع والخدمات للأغراض الحربية، ولا تكون في نفس الوقت متاحة للمستهلكين أو بعبارة أخرى قصور عرض السلع الاستهلاكية. وعندما تكون هناك ثغرة بين زيادة النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية، وتقوم الحكومة بتغطية هذه الزيادة بالاقتراض من البنوك عن طريق إصدار أدونات الخزينة أو بإصدار البنكنوت.

**2. بعد انتهاء الحرب:** عندما يستمر نقص السلع الاستهلاكية، ويرغب الناس في إنفاق أموالهم المدخرة في زمن الحرب.<sup>2</sup>

**3. بسبب تمويل الميزانية:** إذا كانت الحكومة لا ترغب في موازنة ميزانيتها عن طريق الضرائب باعتبارها وسيلة غير شعبية، وتلجأ إلى الاقتراض التضخمي.

**4. بسبب دور الحكومة في تحقيق العمالة الكاملة:** قد تجد الحكومة نفسها لسبب من الأسباب مضطرة إلى إتباع أسلوب في العمالة يزيدا أكثر من اللازم، في هذه الحالة تصبح سياسة التوظيف مصحوبة

<sup>1</sup> جميلة وجدي، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة: 1990-2014. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص ص. 74-75.

<sup>2</sup> سامر بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص. 171.

بطلب كبير على العمل بنسبة أكبر من العرض. كذلك مطالبة النقابات العمالية بزيادة الأجور دون أن تصاحبها زيادة في الإنتاجية الحدية واضطرار الحكومة إلى إقرار هذه السياسة.<sup>1</sup>

**5. بسبب التخلص من الالتزامات الأجنبية:** قد تعتمد الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة تخفيضاً كبيراً يؤدي بها إلى الانهيار إذا كانت ترغب في تخفيض التزاماتها الخارجية، وخاصة إذا كانت هذه الالتزامات ناشئة بسبب تعويضات الحرب التي خسرتها، كما حدث في ألمانيا في الفترة (1922-1923).<sup>2</sup>

**6. التضخم الناشئ عن الطلب:** أي بسبب الزيادة في الطلب النقدي الكلي والذي يمكن أن يتحقق نتيجة توسع السلطة النقدية (البنك المركزي) في زيادة عرض النقود من خلال زيادة الإصدار النقدي، كما أنه يمكن أن يتحقق من خلال التوسع في الائتمان المصرفي، أي الزيادة في عرض النقود التي هي نقود الودائع. وبذلك يزداد الطلب النقدي على السلع والخدمات نتيجة زيادة عرض النقود، وترتفع بذلك الأسعار، وهذا النوع من التضخم يتضمن زيادة في الدخول النقدية التي تؤدي إلى زيادة الطلب النقدي الناجم عن زيادة عرض النقد بالشكل الذي يقود إلى زيادة الأسعار، وحصول التضخم في الاقتصاد والذي يكون سببه ومصدره الطلب.

**7. التضخم الناشئ عن العرض:** أي بسبب العرض، المرتبط بارتفاع تكاليف الإنتاج (العرض) والناجم عنها، حيث أن ارتفاع أسعار مستخدمات العملية الإنتاجية سواء كانت الأجور التي تدفع للعاملين أو أسعار مستلزمات الإنتاج، وبالتالي فإن أسباب ارتفاع التكاليف هذه تتعدد وتتنوع بتنوع مدخلات العملية الإنتاجية، وتتنوع أسباب ارتفاع أسعارها، حيث أن أجور العاملين يمكن أن ترتفع من خلال سياسة الدول وإجراءاتها، أو من خلال سعي العاملين لرفع هذه الأجور عن طريق نقابات العمال وهو الأمر الذي يدفع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ذلك، ومنه حصول التضخم الذي تكون أسبابه ومصدره ارتفاع تكاليف الإنتاج والتي تتصل بجانب العرض.<sup>3</sup>

**8. التضخم المستورد:** وهو الذي سببه ومصدره الاستيراد، والمرتبط بالاعتماد في معظم النشاطات الاقتصادية على ما يتم استيراده من الخارج، وبالذات في الدول النامية نتيجة عجز إنتاجها المحلي عن تلبية معظم احتياجاتها لانخفاضه وضعف درجة تنوعه، حيث يمكن أن يحصل التضخم نتيجة ارتفاع

<sup>1</sup> إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك. الناشر المكتب العربي الحديث، مصر، 2005، ص ص. 209 - 210.

<sup>2</sup> بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي. دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص. 143.

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، النقود والبنوك. جدارا للكتاب العالمي عمان، الأردن، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص.

أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج، كما أن التضخم يمكن أن يتحقق عندما يزداد الاعتماد على مستلزمات إنتاج مستورده في العمليات الإنتاجية، وبذلك تزداد تكاليف الإنتاج، وأسعار المنتجات والتي يكون سببها ومصدرها التضخم المستورد هذا.

**9. التضخم الهيكلي:** أي بسبب التغيرات الهيكلية أو الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد، والذي يعاني من الاختلال في هيكله أو تركيبه وبالذات في الدول النامية حيث ترتفع الأهمية النسبية لقطاع أو نشاط معين أو قطاعات ونشاطات محدودة في الإنتاج، والذي يتم تصديره في الغالب، وتتنخفض الأهمية النسبية لمعظم القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الإنتاج، وبذلك تضعف قدرة الاقتصاد على توفير العرض من المنتجات الذي يلبي الاحتياجات، وبالذات ما يتصل بالعجز المرتبط بعدم التناسب بين تشكيلة العرض (تركيبية العرض) أي هيكل العرض، وتشكيلة الطلب (تركيب الطلب) أي هيكل الطلب والذي يعني عدم التناسب بين الأنواع التي يتم عرضها من المنتجات وكميتها، مع الأنواع التي يتم طلبها وكميتها، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الحالات التي تتحقق فيها زيادة في الطلب على العرض أي التي يعجز فيها العرض عن تلبية الطلب نتيجة قصور العرض كما ونوعا في ذلك، وهو ما يعني حصول التضخم في الاقتصاد، والذي يكون سببه ومصدره الاختلال الهيكلي في الاقتصاد.<sup>1</sup>

### ثانيا: آثار التضخم:

التضخم أمر غير مرغوب فيه نظرا لآثاره السلبية اقتصاديا واجتماعيا، غير أن ذلك لم يمنع أن يكون من المحتمل أن تكون له بعض الآثار الحسنة مثل: دفع عجلة الاستثمار الرأسمالي الحقيقي إلى التقدم من خلال التغيرات في الأسعار، يساعد كذلك على تكوين المدخرات اللازمة للتنمية الاقتصادية.<sup>2</sup> أما عن آثاره السلبية فيمكن تلخيصها فيما يأتي:

**1. تأثير التضخم على الدخل:** في الفترات التي يكون فيها معدل التضخم كبيرا تتأثر بعض فئات المجتمع بينما يستفيد البعض الآخر، فالفئات التي ترتفع دخولها بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار تستفيد نتيجة لارتفاع دخولها الحقيقية، بينما الفئات التي ترتفع دخولها بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار تعاني من انخفاض في دخولها الحقيقية. وعادة تكون الفئات الأولى وهي الفئات التي يكون مصدر دخلها من

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي. جدارا للكتاب العالمي عمان، الأردن، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص. 316-317.

<sup>2</sup> إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص ص. 206-207.

الأرباح بينما أصحاب الدخل الثابتة والتي قد تمثل نسبة كبيرة من أفراد المجتمع هي التي تعاني كثيرا من التضخم.<sup>1</sup>

**2. تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:** اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي حيث يرى فريق من الاقتصاديين أن التضخم يخلق حالة من عدم التيقن حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار وإنتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية.

ويرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن ارتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتتنخفض البطالة.

وتظل صحة أي من الرأيين محكومة بنوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد والسريع بدون شك سيضر بالنمو الاقتصادي بينما قد يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعا للنمو إذا ما صوبت بسياسات اقتصادية حكيمة.<sup>2</sup>

**3. إضعاف ثقة الأفراد بالعملة:** وإضعاف الحافز على الادخار إذا أعقبت النقود إلى التدهور المستمر حيث تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة، ويزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للادخار وما تبقى لديهم من أرصدة يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة القيمة وإلى شراء سلع معمرة وعقارات.

**4. يؤدي الارتفاع المستمر إلى إرباك في تنفيذ مشروعات التنمية:** بسبب استمالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات بصورة نهائية ترتفع عناصرها باستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات الأمر الذي يؤدي معه إلى عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها.<sup>3</sup>

**5. أثره على الاستثمار:** يترتب على التضخم توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة التي تتسم بسرعة دون رأس المال، مثل المضاربة على الأراضي والعقارات وتخزين السلع، فضلا عن توجيه الاستثمارات إلى إنتاج السلع الترفيهية والكمالية التي يطلبها ذوي القوة الشرائية المرتفعة، فضلا عن ضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية. وكل هذه الأمور تعوق عمليات الاستثمار، وبالتالي تعرقل عمليات التنمية بالمجتمع.

<sup>1</sup> بسام الحجار، عبد الله رزق، **الاقتصاد الكلي**. دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص. 310.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص. 188.

<sup>3</sup> أنس البكري، وليد صافي، مرجع سبق ذكره، ص. 205 - 206.

6. الأثر على ميزان المدفوعات: يترتب على التضخم زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات الخارجي في الدولة، وذلك لأنه يترتب عليه:

- زيادة العجز في الحساب الجاري بسبب نقص الصادرات لأنها تكون أعلى نسبيا وزيادة الواردات لأنها تكون أرخص نسبيا،<sup>1</sup> إذ أن زيادة الدخل التي تتولد أثناء فترة التضخم تؤدي إلى زيادة الاستيراد إذا كان الإنتاج المحلي لا يواكب الزيادة في الدخل، ويزداد التأثير عندما تكون مرونة الطلب السعرية على الاستيرادات مرتفعة، إضافة إلى أن في فترات التضخم تكون السلع المحلية ذات أسعار أعلى من مثيلاتها في الخارج مما يؤدي إلى تفضيل السلع الأجنبية محل المحلية كونها تملك ميزة سعرية وهذا يؤثر على وضع ميزان المدفوعات، أي أن التضخم يمارس تأثيرا ضارا على ميزان المدفوعات، لأنه يعنى قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد على التصدير، وتهتر قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل الميل الحدي للتصدير وبالتالي يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

- هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى عملات ودول أخرى ذات فائدة حقيقية أعلى.

- إجمام رؤوس الأموال الأجنبية على التدفق إلى داخل الدولة بسبب انخفاض أسعار الفائدة أو العائد الحقيقي على الاستثمارات.

كل هذه الأمور يترتب عليها انخفاض التدفقات المالية إلى الداخل، وزيادة التدفقات المالية إلى الخارج ومن ثم زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات.

7. الآثار الاجتماعية: يترتب على التضخم عديد من الآثار السلبية اجتماعيا، مثل: زيادة حدة التفاوت الطبقي فيما بين فئات المجتمع نتيجة لسوء توزيع الدخل والثروة، ومن ثم ظلم اجتماعي يتحمله الفقراء ومحدودي الدخل،<sup>3</sup> بالإضافة إلى تدني مستوى الأمان الاجتماعي حيث تنتشر السرقة، وتزداد معدلات الجريمة، وينتشر الفساد المالي والأخلاقي.<sup>4</sup>

8. الأثر على أسعار الفائدة:<sup>5</sup> لتفادي خسارة الدائنين أو المقترضين ولتشجيعهم على تقديم الأموال أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل التضخم

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، ص ص. 308-309.

<sup>2</sup> رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الكودي. دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص. 24.

<sup>3</sup> السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي. مرجع سبق ذكره، ص ص. 308-309.

<sup>4</sup> إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص. 298.

<sup>5</sup> خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 261-262.

المتوقع من عام إلى آخر، الأمر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة تضخم إلى العائد على أموال المقترضين، ومن هنا يجري التفريق بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، والأخير هو معدل العائد الذي يحصل عليه المقرض بعد الأخذ في الاعتبار توقعات معدل التضخم، ويحسب معدل الفائدة الحقيقي وفقا لمعادلة "فيشر" على النحو التالي:

$$r = i - f$$

حيث: (r) هي معدل الفائدة الحقيقي، (i) معدل الفائدة الاسمي أو المعلن عنه، (f) معدل التضخم.

**9. التضخم المرتفع يقود إلى مزيد من التضخم:** التضخم المرتفع يقود إلى مزيد من التضخم ويزيد من عدم التأكد، مما يترتب عليه آثار ضارة على سوق العمل وكذلك على تردد الشركات بالموافقة على العقود طويلة الأجل مما يترتب عليه انخفاض الكفاءة الاقتصادية وإلى انخفاض الناتج الكلي.<sup>1</sup>

**10. تأثير التضخم على الدائن والمدين:** في أوقات الارتفاع المستمر في الأسعار (التضخم) يستفيد المدين ويضار الدائن. لأن المدين يفترض مبالغ محددة يلتزم بتسديدها بدون زيادة أو نقصان (إلا في الحالات الربوية كالتعامل مع البنوك الربوية) إلا أن القيمة الحقيقية للدائن تنخفض مع ارتفاع الأسعار. وينطبق ذلك أيضا على مدخلات الأفراد حيث تنخفض القيمة الحقيقية لهذه المدخلات في أوقات التضخم.<sup>2</sup>

**11. اختلال التخطيط الوطني:** بسبب اختلاف تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية نتيجة لعدم القدرة على تحديد تكاليف إنشاء تلك المشروعات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف عناصر تلك المشروعات خلال فترة التنفيذ، مما يصاحبه عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها.<sup>3</sup>

**12. آثار سياسية:** انتشار المظاهرات والإعتصامات المطالبة بتخفيض الأسعار وزيادة مستوى الأجور وربما تصل الأمور إلى العصيان المدني العام وانهايار الأنظمة السياسية القائمة بسبب ذلك، فما يحدث حاليا في الدول العربية يعود في جزء كبير منه إلى الإفراط في رفع الأسعار الناجم عن غياب الرقابة الحكومية عن التجار والمنتجون، الفساد المالي والإداري، واستغلال السلطة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> حسام علي داود، مرجع سبق ذكره. ص. 183.

<sup>2</sup> بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي. مرجع سبق ذكره، ص. 310.

<sup>3</sup> جمال خريس، أيمن أبو حضير، عماد خصاونة، **النقود والبنوك**. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص. 132.

<sup>4</sup> إياد عبد الفتاح النور، مرجع سبق ذكره، ص. 298.

### المطلب الرابع: سياسات مكافحة التضخم.

نظرا للآثار السيئة للتضخم تحاول الدولة أن تسلك كافة السبل من أجل مكافحته أو الحد من آثاره. ومكافحة التضخم لا تعني بالضرورة عودة الأسعار إلى مستواها قبل التضخم، فكل محاولة للرجوع إلى مستويات الأسعار القديمة يصيبها الفشل، لأنها تتجاهل التطور الذي يحدث في الأوضاع الاقتصادية المختلفة نتيجة التضخم، وكل ما تستطيع الحكومات أن تفعله هو:

- أولاً: محاولة الوصول بالإنتاج إلى أعلى مستوى ممكن ليتحقق التعادل بين الطلب الكلي للسلع والعرض الكلي لها.

- ثانياً: تمويل الاستثمارات الجديدة بالمدرخات الناتجة عن الدخل الجاري وبإجبار الأفراد على الادخار.<sup>1</sup> وسنحاول في هذا المطلب الوقوف على أهم الأساليب والسياسات لمكافحة التضخم والحد منه.

#### أولاً: السياسة النقدية:

يعتبر البنك المركزي المسؤول الأول والمباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ولتحقيق ذلك يقوم باستخدام مجموعة من الأدوات التي يهدف من ورائها إلى تحقيق الأهداف المرسومة، والتي تتمثل أساساً في ضبط معدل التضخم، ويمكن تقسيم هذه الأدوات فيما يلي:

#### 1. الأدوات الكمية:

**1.1. سياسة سعر الخصم:** من البديهي أن يكون السعر الذي تحصل عليه البنوك التجارية مقابل تقديمها للقروض والتسهيلات الائتمانية أكبر من السعر الذي بموجبه تقترض من البنوك المركزية، بمعنى آخر أن سعر الفائدة يكون أعلى بقليل من سعر الخصم (من أجل تحقيق هامش ربح)، وفي حالة حدوث تضخم، فإن البنك المركزي يقوم برفع سعر الخصم، وعندها ستقوم البنوك التجارية برفع سعر الفائدة لمواجهة ذلك التضخم عن طريق امتصاص أكبر قدر من السيولة الموجودة بين أيدي الأفراد.<sup>2</sup>

**2.1. سياسة السوق المفتوحة:** هي قيام البنك المركزي من تلقاء نفسه ببيع الأوراق المالية أو شرائها في السوق المالية. وفي حالة التضخم فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعاً لبعض السندات والأوراق والأسهم المالية، وهذا يقلل الاحتياطات النقدية المحفوظة لدى البنوك التجارية مما يجعل هذه الأخيرة

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، **الإقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005، ص. 146.

<sup>2</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 206.

تخضع من حجم الائتمان والقروض، وهذا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الإنفاق الكلي، مما يحد من التضخم<sup>1</sup>.

**3.1. نسبة الاحتياطي القانوني:** وهي النسبة التي لا بد من أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تودع فيه، هذه النسبة يحتفظ بها البنك التجاري بشكل نقود سائلة كاحتياطي لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة، وتكون هذه النسبة هي الحد الأدنى للاحتياطي الذي يحتفظ به أي بنك تجاري دون تمييز، ومن البديهي أن تغيير هذه النسبة يؤثر على ما يتبقى من كل وديعة لدى البنوك التجارية وبالتالي سيؤثر على مقدرة هذه البنوك على الإقراض وتوفير سيولة نقدية للتداول في الاقتصاد الوطني<sup>2</sup>.

## 2. الأدوات النوعية:

**1.2. مراقبة التغيرات التقنية للقروض:** يقوم البنك المركزي بمراقبة التغيرات الحاصلة في القروض المقدمة من قبل البنوك ومراقبة الكتلة النقدية وكذا القاعدة النقدية، وسعر الصرف من أجل تحقيق توازن ميزان المدفوعات، فيجب أن تتعادل العملة بقدر يحقق التوازن ولا يلحق خسائر أو مداخيل غير مبررة لاحتياجات الصرف.

**2.2. أسلوب الإقناع الأدبي:** للبنك المركزي قدرة التأثير على البنوك التجارية بالإقناع الأدبي في التصرف بالاتجاه المراد الحصول عليه. ويعبر عن أسلوب الإقناع الأدبي بأنه محاولة إعطاء تعليمات وإرشادات من طرف البنك المركزي بأسلوب أدبي بخصوص منح الائتمان والتوسع فيه من طرف البنوك حسب الاستعمالات المختلفة<sup>3</sup>.

**3.2. سياسة الحد الأقصى لسعر الفائدة:** سعر الفائدة هو السعر الذي تتعامل به البنوك التجارية مع الأفراد. وتلتزم البنوك التجارية بالحد الأعلى (الأقصى) لسعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي، ففي حالة التضخم يتم رفع أسعار الفائدة على الودائع لإغراء الأفراد والمؤسسات لإيداع أموالهم مما يؤدي إلى امتصاص أكبر قدر من السيولة في السوق والاحتفاظ بها في البنك المركزي<sup>4</sup>. كما يتم رفعها على القروض الاستهلاكية للحد منها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عيسى خليفي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 138-139.

<sup>2</sup> حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص. 165.

<sup>3</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص. 228.

<sup>4</sup> حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص. 164-165.

<sup>5</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص. 159.

**4.2. الإعلام:** ويقصد بهذه الوسيلة توجه مسؤولي البنك المركزي إلى الرأي العام، عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وذلك للتعبير عن الحالة الاقتصادية، وكذا المشكلات النقدية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الأدوات الكفيلة بحل هذه المشكلات، وكل هذا للرقابة على عملية الائتمان، وتوجيهه نحو التقليل من حدة التضخم.<sup>1</sup>

**5.2. سياسة استهداف التضخم:** باستخدامها كأحد المفاهيم الحديثة لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي، وهي تتمثل في الإعلان الصريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية، هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة. ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد، أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل.<sup>2</sup>

### ثانيا: السياسة المالية:

ويقصد بها سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للأدوات العامة للدولة وتحديد أهمية هذه المصادر من جهة وتحديد الكيفية التي تستخدم بها من جهة أخرى لتمويل الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وأهم أدواتها هي:

**1. الإنفاق الحكومي:** يجب على الحكومة التحكم والسيطرة على حجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيعه على القطاعات الاقتصادية المختلفة وما يرتبط بها من نشاطات إنتاجية أخرى، الأمر الذي يعمل على السيطرة على المستوى العام للأسعار بحيث لا يرتفع بشكل كبير قد يضر بالنشاط الاقتصادي.<sup>3</sup>

**2. الضرائب:** مثل ضرائب الدخل وضرائب الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة التي يمكن أن تفرض على السلع المختلفة سواء ما كان منها ما هو منتج محليا أو ما هو مستورد. وتحدد السياسة الضريبية للحكومة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية العامة التي تعكس إستراتيجية الحكومة أو فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية. كما أن هيكل الضرائب الجمركية يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على حجم وهيكل الواردات، بالإضافة إلى اعتبارها أداة هامة لحماية المنتجات المحلية والصناعية الوطنية الناشئة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عيسى خليفي، مرجع سبق ذكره، ص. 148.

<sup>2</sup> إياد عبد الفتاح النصور، مرجع سبق ذكره، ص. 300.

<sup>3</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 204.

<sup>4</sup> حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص. 166-167.

**3. الدين العام:** في حالة تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة، فإنه يجب على الحكومة أن تكون حكيمة في التعامل مع ذلك الفائض واستغلاله فيما يخدم التنمية الاقتصادية للدولة وأن لا يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، أما في حالة تحقيق عجز في الموازنة العامة، فإن ذلك سيدفع الحكومة للاستدانة سواء من الداخل أو من الخارج لمواجهة ذلك العجز، ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حجم ذلك الدين ومعدلات نموه وكيفية الحصول عليه وطرق تسديده، بالإضافة إلى المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يجب أن تستخدم فيها تلك الأموال بالشكل الذي لا يؤثر فيه سلبا على النشاط الاقتصادي للدولة بشكل عام والتضخم بشكل خاص.<sup>1</sup>

**4. الاقتراض العام:** وتستطيع الدولة أن تعقد قروضا محاولة منها لامتناع الفائض من الدخول، ومنع الأفراد من إنفاقها في سوق السلع، وهذا الاقتراض ينقص بالتالي من حدة التضخم. ولكي تكون القروض ذات تأثير على امتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد، فيجب أن لا تكون عن طريق مدخرات الأفراد، بل عن طريق الأموال المعدة للاستهلاك وبالتالي تخفيض الطلب الكلي، الذي يؤدي دورا كبيرا في إنقاص حدة التضخم.<sup>2</sup>

**5. سياسة الأجور:** وتستلزم تطبيق سياسة أجرية تستهدف ضبط معدلات الزيادة في الأجور النقدية طبقا للزيادة في معدلات إنتاجية العمل.<sup>3</sup> ومنه فإنه لتجنب التضخم يجب ألا تفوق الزيادة في الأجور الزيادة في الإنتاجية، بمعنى أنه إذا زاد مستوى الأجر بمعدل يفوق الارتفاع في الإنتاجية الكلية فإن الأسعار في هذه الحالة ينبغي أن ترتفع، نظرا لأن الزيادة في الأجور تفوق الزيادة في الإنتاجية.<sup>4</sup>

### ثالثا: معالجة التضخم عند بعض الاقتصاديين:

#### 1. عند الكينزيين:

فرق كينز بين أن يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، وبين أن يكون الاقتصاد لم يصل بعد للتشغيل الكامل. ومن وجهة نظر كينز فإن زيادة الطلب الكلي سوف تؤدي إلى زيادة الدخل في المجتمع فإذا زاد الاستثمار مثلا زاد الدخل الحقيقي ويصاحبه زيادة في الادخار والاستهلاك ويتحقق التوازن.

<sup>1</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 205.

<sup>2</sup> عيسى خليفي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 141-142.

<sup>3</sup> بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي. دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2009، ص. 294.

<sup>4</sup> عيسى خليفي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 143-144.

وبناء على هذه النظرية فإنه عند حصول زيادة الأسعار في حالة التوظيف الكامل تخفض أسعار الفوائد وتخفض الضرائب، ويزاد في الإنفاق الاستثماري. وعلى هذا يعود الاقتصاد مرة أخرى إلى مرحلة التوظيف الكامل عندها يرفع سعر الفوائد وترفع الضرائب.<sup>1</sup>

### 2. عند النقديين والكلاسيك:

علاج النقديين للتضخم في ضرورة تقييد الائتمان المصرفي بالنسبة لرجال الأعمال في جهة وفي تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب من جهة أخرى. وبوجه خاص يتعين على البنوك المركزية أن تجعل من العسير على مشروعات الأعمال أو الحكومة تمويل النفقات اعتمادا على التوسع الائتماني أو النقدي كبديل للمدخرات الحقيقية.<sup>2</sup>

### 3. عند الهيكلين:

ويرون أن التضخم تتم معالجته علاجا منهجيا من خلال القضاء على مسبباته التي ترتبط ارتباطا دقيقا بالواقع الاقتصادي. وأنه من الأصوب النظر إلى جانب العرض أو النظام الإنتاجي لمعالجة قصوره واختناقاته مثل: تحقيق التناسب بين الإنتاج والاستهلاك وإجراء التناسق بين القطاعات الإنتاجية درءا للاختناقات ورفع كفاءة الاقتصاد القومي، بما يعنيه من إجراءات إنتاجية وتكنولوجية وإدارية وتحسين توزيع الدخل من خلال شبكة متناسقة من الإجراءات الداخلية والسعرية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص ص. 117-118.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات). الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص. 337.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص ص. 338-339.

## المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر.

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي عانى ولازال يعاني منها الاقتصاد الجزائري على غرار معظم اقتصاديات الدول النامية الأخرى، وعليه فإن تحليل وتشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة أسبابها يعد أمرا معقدا للتحكم فيه، نظرا لتعقيد الظاهرة في حد ذاتها من جهة وارتباطها بالعديد من الميكانيزمات من جهة ثانية.

وعليه سنركز في هذا المبحث على دراسة واقع التضخم في الجزائر من خلال تقسيمه إلى أربعة (04) مطالب هي:

المطلب الأول: طبيعة التضخم في الجزائر؛

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التضخم في الجزائر؛

المطلب الثالث: أسباب وآثار التضخم في الجزائر؛

المطلب الرابع: السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر.

## المطلب الأول: طبيعة التضخم في الجزائر.

ترتبط طبيعة التضخم في الجزائر بالسياسات الاقتصادية والاختيارات التنموية التي قامت بها الدولة وما نتج عنها من إختلالات هيكلية وبالأدوات المستعملة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة. ويمكن الاستدلال عن مظاهر التضخم من خلال حركة أسعار السلع والخدمات.

## أولا: مظاهر التضخم في الاقتصاد الجزائري:

وعليه فقد تجلت مظاهر التضخم في الاقتصاد الجزائري في المظاهر التالية:<sup>1</sup>

**1. فائض السيولة:** يتمثل في وجود فائض هام في الأموال السائلة داخل الاقتصاد الجزائري الناتج عن الميزانية، الذي وصل سنة 1988 إلى: 13,7% بسبب عجز الإنفاق الحكومي عن تعويض انخفاض الإيرادات، لجأت الجزائر إلى تميل هذا العجز من خلال الاقتراض الخارجي، فقد بلغت نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي من 30% في 1985 إلى: 41,7% سنة 1988، كما أن إصدار النقد دون وجود ضوابط سعرية أدى إلى تراكم السيولة وارتفاع الأسعار.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية). ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص ص. 46-50.

2. **الطلب الداخلي المتنامي:** هناك عدة عوامل شجعت الطلب الداخلي الجزائري هي:

- وجود تداول كمية هامة من النقود؛
  - وجود مداخيل خاصة أو توافر عدة أجور للأسرة الواحدة وهو ما شجع على تزايد الطلب باستمرار.
3. **العرض الداخلي المتقلص:** ويعود سبب ذلك إلى ضعف إنتاجية عاملي رأس المال والعمل وارتفاع مستوى الواردات.

**ثانياً: أنواع التضخم الذي مر على الاقتصاد الجزائري:**

ويعد التضخم الذي كان في نهاية عقد الثمانينات تضخماً مكبوتاً، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين، وأصبحت أغلب النشاطات لا تعمل بالكفاءة المتعارف عليها دولياً وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري مما ولد ضغوطاً تضخمية.

وعليه يمكن تلخيص أهم أنواع التضخم التي مر بها الاقتصاد الجزائري فيما يلي:<sup>1</sup>

1. **التضخم الناتج عن وضعية التخلف:** يعود سبب هذا التضخم في الجزائر إلى ما يعانيه الاقتصاد الوطني من إختلالات شبه كلية البيان الاقتصادي لاسيما بداية سنة: 1990، حيث دخلت الجزائر في مرحلة جديدة أي الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الموجه، الذي يعتمد على قوى السوق من عرض وطلب.

2. **تضخم انقالي:** في إطار تسوية الاختلال الذي عرفه الاقتصاد الوطني خلال فترة الاقتصاد الموجه قامت الجزائر بعدة إصلاحات للاتجاه نحو اقتصاد السوق، والتي كان لها آثار هامة على المستوى العام للأسعار. حيث أدى تحرير الأسعار إلى تسارع وتيرة التضخم لاسيما منذ اتخاذ تدابير إلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من دعم الميزانية إلى غاية 1992 وكنتيجة لتقلص الطلب المتولد عن السياسة الرامية إلى تحقيق الاستقرار فإن التضخم تباطأت نسبته فيما بعد ليتجه نحو الانخفاض منذ سنة 1996. كما أملى الانتقال إلى اقتصاد السوق ضرورة وضع سياسة ملائمة لنظام سعر الصرف بشكل يعكس القيمة الحقيقية للدينار، وتطبيقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي تم تخفيض قيمة الدينار ما أدى إلى ارتفاع الاستيراد.

<sup>1</sup> خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص ص. 57-58-60.

**3. التضخم المستورد:** تتغير حدة التضخم المستورد بالترتيب الهيكلي للواردات الجزائرية، الذي تميز بانفتاحه الواسع على السلع التجهيزية والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة نظرا لتوجه الاقتصاد الوطني نحو التصنيع، الأمر الذي جعل من بنية الواردات قليلة المرونة لاعتماد النشاط الاقتصادي عليها، ونتيجة لتحرير التجارة ارتفعت الواردات بشدة سنة 1994 حيث استمر هذا الاتجاه التصاعدي حتى سنة 1995 انخفضت الواردات بالقيمة الحقيقية سنة 1996 و1997.

**4. التضخم الجهوي:** وينشأ عن اختلال التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات في منطقة معينة، ولتغطية هذا العجز يستوجب توفير هذه السلع من المناطق عالية الإنتاج إلا أن نقص الهياكل القاعدية والتي تبرزها مشاكل النقل والتكاليف الباهظة لنقل السلع أدى إلى ارتفاع أسعارها خاصة في المناطق المعزولة (الصحراوية) والتي عرفت بها بعض المنتجات الزراعية نشاطا معتبرا إلا أن ضعف هياكل النقل ومشاكل التخزين حالت دون تسويقها محليا وتعرضها للتلف وهذا ما أعاق مسار التنمية المنتهج في الجزائر.

**5. تضخم الندرة:** ظهر هذا النوع من التضخم خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات حيث شهد الاقتصاد الجزائري اختلالا في التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بسبب وجود ندرة في السلع والخدمات والتي ترتب عنها ظهور طوابير أمام المساحات الخاصة بتوزيع السلع، وساهم ضعف هياكل التوزيع والهياكل القاعدية في ندرة بعض المنتجات في مناطق معينة مع وفرتها في مناطق أخرى وتضافرت عوامل أخرى في إحداث هذا النوع من الضغوط التضخمية. منها سياسة الدعم عن طريق التسعير الإداري للسلع المشتراة بالعملة الصعبة لبيعها محليا، والتي تؤدي بدورها إلى ظهور مضاربين هربوا السلع إلى الدول المجاورة.

### المطلب الثاني: مؤشرات قياس التضخم في الجزائر.

غالبا ما يستند في قياس ظاهرة التضخم على عدد من المؤشرات أهمها تلك التغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار، كمية وسائل الدفع ومعاملات الضغوط التضخمية. وفي الجزائر يعتمد على مؤشرات الأسعار الرسمية التي يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات. ومن أهم هذه المؤشرات:

**أولاً: مؤشرات أسعار الاستهلاك CPI (الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI):**

ويسمى هذا المؤشر أيضا بمؤشر تكلفة المعيشة وذلك لربطه التضخم بالدخول الحقيقية للمستهلكين ويعتمد مؤشر سعر المستهلك ليعكس التغيرات التي تحدث في أسعار سلة السوق، وبذلك يمكن وضع

مؤشر واحد لكافة السلع والخدمات التي تضمها السلة، كما ويمكن بناء عدة مؤشرات، يعكس كل واحد منها مجموعة من هذه السلع والخدمات، سواء كانت هذه المجموعة تدل على تشكيلة قطاعية لمجموعة من النشاطات كسلع زراعية أو خدمات توزيعية (تجارة جملة وتجزئة، نقل ومواصلات وخرن، صيرفة وتأمين). أو تتناول تصنيفا إقليميا أو حسب المدن حيث يعطى مؤشر واحد لكل إقليم أو لكل مدينة. ويحدد مؤشر سعر المستهلك، كما يأتي:

$$CPI = \frac{\text{تكلفة سلة السوق للمنتجات المعروضة بأسعار العام الراهن (أو المقارن)}}{\text{تكلفة سلة السوق للمنتجات المعروضة بأسعار العام الأساس}} \times 100$$

ويُنقَد هذا المؤشر لأنه ينحصر في أسعار عدد من السلع والخدمات، ولا يشمل كافة السلع والخدمات التي تدخل في مشتريات غالبية المستهلكين.<sup>1</sup>

ويحتسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر شهريا من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، ذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات، حيث أن النسب المتوصل إليها هي التي تستعمل بصفقتها معاملات ترجيح في الرقم القياسي للاستهلاك.

يستخدم في الجزائر رقم: "لاسبير Laspeyre Index" والذي يتميز بكونه يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، ويوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلم من السلع والخدمات عن الزمن أي يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة.

في الجزائر يضم CPI ثمانية (08) مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية، في حين تحتوي العينة السلعية على 260 منتج تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر. ويتفق المحللون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا مهما لمعدل التضخم لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص ص. 197-198.  
<sup>2</sup> نوة بن يوسف، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة: 1970-2012. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص ص. 141-142.

### ثانيا: الرقم القياسي الضمني للإنتاج الداخلي الخام PGDP:

ويسمى أيضا بالمكمش الضمني أو مكمش الناتج الداخلي الخام ويمتاز بأنه يتضمن أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني سواء كانت سلع استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية. ويمكن حسابه عن طريق قسمة (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ما ١ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار لنفس السنة)  $\times 100$ .

ويحدد مدى وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد بناء على ناتج القسمة، فإذا كان:

- الناتج يساوي 100 (=100) فإن ذلك يعبر عن الاستقرار في الأسعار؛

- أما إذا زاد عن المائة (<100) دل ذلك على وجود ضغوط تضخمية؛

- وإن انخفض الناتج عن المائة (>100) عبر ذلك على انخفاض في مستويات الأسعار.

كما أنه يتميز باحتوائه أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء، ولا يثير أماننا مشكلة الأوزان التي تعطي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأخطاء التحيز التي غالبا ما نواجهها أثناء إجراء الاستجابات الميدانية. وعلى الرغم من المزايا التي يتميز بها هذا المؤشر إلا أنه يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط، ويتضمن عددا كبيرا من السلع ذات النوع الموحد مثل تلك الخاصة بالمصانع التي يكون من الصعب تقييم سعرها.

ويحتوي كذلك على بعض الأسعار الصعبة القياس في القطاع غير السلعي، مثل سعر خدمات الدفاع الوطني، كما أنه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، على عكس مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين، وهذا يعني أن المؤشر الضمني يأخذ بالحسبان أسعار الصادرات ولا يأخذ بالاعتبار أسعار الواردات.<sup>1</sup>

### ثالثا: مؤشر العلاقة بين حجم وسائل الدفع والناتج الداخلي الخام (معامل الاستقرار النقدي):<sup>2</sup>

يتم في بعض الأحيان اللجوء إلى معامل الاستقرار النقدي لكشف وجود اتجاهات تضخمية في الاقتصاد الوطني، من خلال قسمة معدل التغير النسبي في حجم وسائل الدفع بالمفهوم الواسع على معدل التغير النسبي في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة. على النحو التالي:

<sup>1</sup> عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر 1990/2009 - مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص ص 123-124.

<sup>2</sup> سعيد هتات، دراسة اقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006، ص ص 228-229.

$$B = \frac{\Delta M}{M} / \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث:  $M$  هي حجم وسائل الدفع بمفهومها الواسع ( $M_2$ )،  $Y$  الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية. ومنه إذا كان معامل:  $B=1$  يكون هناك استقرارا نقديا. أما إذا كان مختلفا عن الواحد ( $B \neq 1$ ) بالموجب أو السالب فيدل ذلك على وجود تضخم أو انكماش على الترتيب، فتختلف درجة الضغوط التضخمية بمدى ابتعاد هذا المؤشر عن الواحد ( $1 <$ ) بالموجب، ويستند هذا المعيار في جوهره عن النظرية الكمية للنقود. والمنطق الكامل وراءه هو أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الناتج الداخلي الحقيقي، يتحول ذلك في شكل فائض طلب، فيحدث اختلال حقيقي بين السوق النقدية والسوق السلعية، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

ومفهوم وسائل الدفع الإجمالية في الجزائر يعبر عن مفهوم صافي البنكنوت المتداول، العملة المساعدة المتداولة (النقود المعدنية والأوراق الحكومية)، الودائع الجارية (تحت الطلب)، شبه النقود (الودائع لأجل) مضافا إليها الودائع لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أي:

$$M_3 = M_1 + q + \text{CNEP Deposits} = M_2 + \text{CNEP Deposits}$$

إن الزيادة في الائتمان المصرفي عن القدر المناسب تؤدي إلى بروز الضغوط التضخمية، ومنه يمكن ربط حجم التطور في الائتمان المصرفي بذلك التطور الذي يحدث في الناتج الداخلي الخام لتحديد العلاقة بين هذين المؤشرين في الاتجاه الطردي أو المتضاد.

ويمكن كشف الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الجزائري، كذلك من خلال تقسيم معدل التغير في حجم الائتمان المحلي على معدل التغير في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات وبالأسعار الحقيقية.

$$C = \frac{\Delta(DC)}{DC} / \frac{\Delta Y_1}{Y_1}$$

حيث:  $DC$  هو الائتمان المحلي،  $Y_1$  الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات وبالأسعار الثابتة.

#### رابعا: معيار فائض الطلب:

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال ومفاده أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناضرة من حجم الإنتاج فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي في الاقتصاد، يمكن قياس إجمالي فائض الطلب (الفجوة التضخمية) خلال فترة معينة كالتالي:

$$D_x = (C_p + C_g + I + \Delta S) - Y$$

حيث:  $D_x$  إجمالي فائض الطلب،  $C_p$  الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية،  $C_G$  الاستهلاك العام بالأسعار الجارية،  $I$  الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية،  $\Delta S$  الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية،  $Y$  الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

إذا زاد الإنفاق أو الطلب الكلي الفعال بالأسعار الجارية ( $C_p + C_G + I + \Delta S$ ) عن الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب (فجوة تضخمية) الذي يتجلى في صورة ارتفاع أسعار السلع والخدمات.<sup>1</sup>

### خامسا: معيار الإفراط النقدي:

إن قياس التضخم عن طريق معيار الإفراط النقدي في الاقتصاد الوطني يركز على الاتجاهات المعاصرة في النظرية الكمية للنقود، بإدخال عنصر التغيير في حجم الإنتاج الذي لم يأخذ بالحسبان في السابق.

وبناء على ذلك فإن مفهوم الفجوة التضخمية يصبح عبارة عن الفرق بين الزيادة في كمية النقود المعروضة والزيادة في الطلب عليها خلال فترة زمنية محددة وبالأسعار الثابتة، ويمكن أن نصيغ هذا

$$\text{المقياس رياضيا: } IG = \Delta MS - \Delta MD$$

حيث:  $IG$  الفجوة التضخمية (Inflation Gap)، في حين تشير:  $\Delta MS$  و  $\Delta MD$  إلى التغييرات في كل من مخزون النقود والطلب عليها بالترتيب.

ويمكن تقدير الزيادة في مخزون النقود،  $\Delta MD$  على أنها عبارة عن الزيادة التي تحدث في قروض الحكومة مقابل ما باعتها من السندات وأذونات خزانة إلى البنوك، والزيادة في القروض البنكية لقطاع الأعمال، والزيادة في الأصول الأجنبية لدى البنوك. أما التغيير في الطلب على النقود فيمكن تقديره من

$$\text{العلاقة الرياضية التالية: } MD = K \cdot Y$$

حيث:  $Y$  و  $K$  هما مقلوب سرعة الدوران الدخلية والدخل النقدي الحقيقي على التوالي.

وباعتبار  $K$  ثابت في الأجل القصير، فإنه يمكن تقدير الزيادة في الطلب على النقود بإيجاد هذه القيمة

$$\text{الثابتة (K) نكتب: } \Delta MD = K \cdot \Delta Y$$

حيث:  $Y$ : هنا تمثل الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية.

<sup>1</sup> عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص. 20.

ومنه تصبح الفجوة التضخمية على النحو التالي:

$$IG = \Delta MS - K \cdot \Delta Y$$

وتتعدم هذه الفجوة ليحدث الاستقرار النقدي، عندما يكون هناك تناسب بين الزيادة في الأرصدة النقدية الجديدة والزيادة في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية أي:

$$IG = MS \left[ \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} \right] = 0$$

أما إذا اختلفت هذه الفجوة عن الصفر ( $IG \neq 0$ ) وكانت موجبة فيعتبر ذلك مؤشرا على وجود الضغوط التضخمية.<sup>1</sup>

**ملاحظة:**

تعتبر المعايير الثلاثة الأخيرة: معيار الإفراط النقدي، معيار فائض الطلب، مؤشر العلاقة بين حجم وسائل الدفع والناتج الداخلي الخام (معامل الاستقرار النقدي)؛ هي معايير قياس الفجوة التضخمية.

**المطلب الثالث: أسباب وأثار التضخم في الجزائر.**

إن دراسة أسباب وأثار التضخم لأي بلد أمر معقد ومركب، لما يستلزمه من التعمق في تحليل الميكانيزمات التي تحرك الاقتصاد الوطني، وسنقوم في هذا المطلب بتحليل ومناقشة أهم الأسباب المكونة للضغوط التضخمية في الجزائر عبر المصدرين الداخلي والخارجي، وكذلك تتبع أهم آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

**أولا: أسباب التضخم في الجزائر:**

ونقسمها إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية كالتالي:

**1. أسباب التضخم الداخلية في الجزائر:**

**1.1. عدم مرونة جهاز العرض الإنتاجي:** أي عجز وجمود الجهاز الإنتاجي المحلي المهترئ والمهمل أصلا على الاستجابة للاحتياجات الداخلية المتزايدة، رغم ملايين الدولارات التي ضختها الدولة لترقية وتحسين النجاعة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية كمحرك للإقلاع، وتشجيع القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار الأجنبي وعقود الشراكة المبرمة، فالمجاميع الصناعية والزراعية الوطنية تعاني من ركود مزمن فيما يتعلق بجوانب الإنتاجية والمردودية، فمثلا وجهت الحكومة خلال العشرية الفارطة مزيد من 180 مليار دولار أمريكي إلى قطاع البنية التحتية دون تحسين القدرات الإنتاجية للشركات التي استفادت

<sup>1</sup> سعيد هنتات، مرجع سبق ذكره، ص ص. 231 - 232.

من عمليات إعادة هيكلة وتطهير مالي بقيمة 35 مليار دولار. لذلك فالتبعية الغذائية هي ميزة الاقتصاد الجزائري أدت إلى التضخم المستورد وتضاعف تكلفة فاتورة المشتريات الخارجية التي بلغت حدود 50 مليار دولار، نتيجة جنوح الأسعار إلى الارتفاع في السوق العالمية بسبب مشاكل الجفاف والفيضانات التي ضربت الكثير من مواطن الإنتاج.

**2.1. ارتفاع وتيرة نمو الطلب الاستهلاكي:** ومن جهة أخرى، ارتفاع ضغط الطلب الداخلي نتيجة دفع الأجور للموظفين في إطار الأنظمة التعويضية كمؤخرات، والمطالبة المتواصلة برفعها والتهديد بالتصعيد والدخول في موجة الإضرابات العمالية وشل حركة الاقتصاد، كما أن الحكومة ساهمت في تغذية الارتفاع غير العقلاني لأسعار المواد الأساسية بلجوتها إلى رفع الأجر الوطني الأدنى بقيمة 3000 دج مرة واحدة، على غرار الإنفاق العمومي الضخم الذي لم يقابله ارتفاع مادي في مستوى الإنتاج الوطني، كما أن تمويل عجز الموازنة يتم من خلال الإفراط في الإصدار النقدي، ولا نغفل على توسيع البنوك في منح القروض الاستهلاكية.

يضاف إلى ما سبق، عدم تحكم الحكومة في القطاعات الأساسية خاصة المواد الغذائية والمنتجات الفلاحية وأسعار الأدوية والخدمات الصحية الملحقة، بالموازاة مع محدودية أدوات مراقبة تدفق السيولة النقدية المتداولة في السوق. وأخيرا ضعف الأجهزة الرقابية للدولة على التحكم في حلقات المضاربة وضبط الممارسات الاحتكارية في الاقتصاد الوطني.<sup>1</sup>

## 2. أسباب التضخم الخارجية للجزائر:

### 1.2. التضخم المستورد:

ينشأ التضخم المستورد من ارتفاع أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي في الجزائر إلى الخارج ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي. فالتضخم المستورد إلى الجزائر إما أن يكون تضخما بالطلب مغذا عن طريق المداخل الموزعة بعد عملية التصدير، أو تضخما بالتكاليف محملا في سعر المستوردة المستعملة في عملية الإنتاج أو الاستهلاك، ويتجلى ذلك من خلال صادرات وواردات الاقتصاد الجزائري.

<sup>1</sup> طارق قندوز، إبراهيم بلحيمر، السعيد قاسمي، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالث الفاسد والتضخم والبطالة. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية الصادرة عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، العدد الرابع، المدينة، الجزائر، 2015، ص ص. 12 - 13.

ولقد لقي الارتفاع المستمر في حجم الواردات من السلع والخدمات قناة هامة لنقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني عبر التطور السريع في الرقم القياسي للواردات، والذي يعطينا صورة واضحة عن تلك الضغوط التي تعرض لها الاقتصاد الوطني جراء ارتفاع الأسعار العالمية. أما أثر الصادرات التضخمي يظهر من خلال استعمال مداخلها وعوائدها في خلق كتلة نقدية زائدة في الاقتصاد، أو من خلال ما تحدثه هذه الأخيرة من ارتفاع في مستوى المداخل الفردية، خصوصا دون وجود مقابل مادي متاح لها في السوق المحلية، أي عدم وجود توافق بين السوق النقدي والسوق العيني.<sup>1</sup>

## 2.2. تطور حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات:

لقد ساهمت عدة أسباب مجتمعة في تفاقم المديونية الخارجية للجزائر واختلال ميزان المدفوعات ومن بين هذه الأسباب نذكر:<sup>2</sup>

- الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستثمار في مجال المحروقات بمبالغ ضخمة ومما شجع على ذلك ارتفاع أسعار البترول خلال سنة 1974 و1979 لكن أسعار البترول لم تبقى في نفس المستوى المرتفع بل تذبذبت في السنوات اللاحقة مما أثر على تفاقم المديونية الخارجية للجزائر بسبب الإفراط في الاقتراض، ففي سنة 1986 عندما انخفضت أسعار البترول حدث تقليص كبير في عائدات البترول ومن ثم حدوث العجز في ميزان المدفوعات.

- ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر في المجال الصناعي من أجل النهوض بالتنمية وكانت هذه الجهود لا تفوق الإمكانيات المحلية مما أدى بالجزائر للجوء إلى القروض الخارجية مما جعل الجهاز الإنتاجي جهازا تابعا للخارج، إذ أن عملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على واردات السلع الأولية والسلع الوسيطة.

- عدم نجاعة سياسة الاقتراض وهذا بسبب عدم وجود تناسب بين تركيبة العملات الأجنبية المكونة للدين الخارجي وبين نمط التجارة الخارجية، بالإضافة لعدم المصادقية في تسيير القروض حيث استعملت نسبة كبيرة منها في تمويل الواردات من السلع الكمالية.

<sup>1</sup> عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص ص. 137-138.

<sup>2</sup> حلقوم الحاج، دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض - سطيف. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص ص. 36-37.

### 3.2. التغيير في سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة:

من خلال العلاقة الموجودة بين سعر الصرف ومعدل التضخم نعلم أن التدهور أو التخفيض يؤثر على الأسعار بارتفاع استيراد المنتج الأجنبي (تضخم مستورد)، ويكون الانعكاس فوراً عندما يكون الاستيراد من المواد الاستهلاكية النهائية، وقد جاء هذا التخفيض للقضاء على الفرق الموجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

وتغيير سعر صرف الدينار الجزائري له تأثير على مستوى الأسعار المحلية، حيث أن الإجراءات التخفيضية في قيمة العملة التي اتخذت منذ 1988 كان لها انعكاسات كبيرة وفورية على أساس المنتجات المستوردة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات (مقيمة بالعملة المحلية) وبروز الضغوط التضخمية، ومن بين الآثار القوية أيضاً سجل تلك التي أثقلت كاهل أسعار البيع وتفاقم المديونية.<sup>1</sup>

#### ثانياً: آثار التضخم في الجزائر:

وتنقسم إلى آثار اقتصادية وآثار اجتماعية كالتالي:

#### 1. آثار التضخم على الاقتصاد الوطني:

1.1. أثر التضخم على الاستهلاك والادخار: في فترات التضخم تتدهور القوة الشرائية للنقود ولحفاظة الأفراد على نفس مستوى استهلاكهم فإنهم يلجؤون إلى مدخراتهم السابقة، كما أنهم يمتنعون عن الادخار ويتجهون إلى شراء بعض الأصول والقيم المنقولة وغير المنقولة، التي يستطيعون من خلالها تخزين أموالهم للمحافظة على قدرتهم الشرائية في المستقبل. وبالنسبة لاستهلاك الأسر الجزائرية فقد شهدت الفترة (1991-1996) أعلى معدلات النمو السنوي في الاستهلاك، وهي الفترة التي سجلت أعلى معدلات التضخم. نتيجة تحرير التجارة الخارجية ورفع الدعم على الكثير من المواد ذات الاستهلاك الواسع، وتعويم السوق بالسلع المعمرة المستوردة التي كان عرضها من قبل يتميز بالقصور الذاتي. أما في الفترة (1996-2012) عرف الادخار تحسناً حيث أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع معدل التضخم إلى مستويات منخفضة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهذا بالتزامن مع تباطؤ النمو في الاستهلاك الأسري.<sup>2</sup>

2.1. أثر التضخم على الاستثمار: يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، حيث تعطى الأولوية إلى الاستثمارات ذات المردودية

<sup>1</sup> نونة بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص. 178 - 179.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص. 183 - 184.

العالية والفورية، حتى وإن كانت ليست ذات أهمية اجتماعية، والتي تتميز بقلّة المغامرة مثل: الخدمات السياحية، إنتاج السلع الترفيهية، مشاريع النقل، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، المضاربة على أسعار الأراضي، بناء المنازل الفاخرة...<sup>1</sup>

**3.1. أثر التضخم على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** فقد أعاق التضخم تدفق الاستثمار الأجنبي وذلك بسبب عنصر المخاطرة وعدم ثقة المستثمرين، فقد تذبذب إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة (1990-2004) حيث بلغ سنة 1990 حوالي 12 مليون دولار، ووصل سنة 2001 إلى 1065 مليون دولار، ليعاود الانخفاض سنة 2004 إلى 822 مليون دولار.<sup>2</sup>

## 2. أثر التضخم على المجتمع الجزائري:

**1.2. أثر التضخم على توزيع المداخيل:** حيث يؤدي إلى انخفاض المداخيل الحقيقية لأصحاب المداخيل الثابتة، حيث تختلف مداخيلهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار، وهي الفئة التي تشكل الشريحة الكبرى من المجتمع الجزائري، في حين يستفيد أصحاب المداخيل المتغيرة (رجال الأعمال، تجارة التجزئة، الوسطاء...).

وعموماً فإن التضخم أدى إلى تعميق التفاوت في المداخيل، مما نتج عنه نوع من التمايز الاجتماعي بين فئات المجتمع من خلال بروز طبقة برجوازية جديدة لها إنفاق متزايد على السلع الكمالية. وتظهر بأسلوب حياة مترف جداً لم يسبق للجزائر أن عرفته سابقاً، ومن جهة أخرى أنزل الطبقة الوسطى إلى مستوى الطبقات الدنيا وعدم قدرتها على مواجهة نفقات المعيشة الأساسية، مما أدى ببعض الكفاءات البشرية إلى ممارسة نشاطات إضافية أخرى في أوقات فراغهم لتعويض النقص في مداخيلهم الحقيقية جراء التضخم.<sup>3</sup>

**2.2. تفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة في الإدارات:** حيث أصبحت الملجأ الوحيد لأصحاب الدخل الثابتة لتعويض الانخفاض الحاد في دخولهم الحقيقية، كنتيجة لإعادة توزيع الدخل الوطني وإنه لا يخفى على أحد حجم الضرر التي تحدثه هاته العاهات التسييرية على المجتمع الجزائري، وخاصة على أفراد الطبقة الضعيفة الذين يدفعون دائماً الثمن لمثل هذه المشاكل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص. 252.

<sup>2</sup> عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص. 143.

<sup>3</sup> نوة بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص. 180-181.

<sup>4</sup> سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص. 256.

3.2. أوسع نمط الاستهلاك التفاخري والترفي: نظرا لزيادة أرباح الفئة التي تتعامل بالرشاوي والعمولات السرية، وتزامنا مع وفرة السلع وارتفاع الأسعار وتزايد إمكانيات الاستيراد الناتجة عن تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة مثل: السيارات الفاخرة وأجهزة الاتصال والإعلام التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية.<sup>1</sup>

4.2. هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج: بسبب عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش حيث فقدت الجامعات الجزائرية ما يزيد عن 2000 أستاذ اتجهوا إلى الدول الغربية، أو إلى بعض دول الخليج التي تكونوا فيها والتي توفر مستويات مغرية من الرواتب. ولم تقتصر فقط على الجامعات بل شملت أغلب قطاعات التوظيف العمومي وغيرها...<sup>2</sup>

#### المطلب الرابع: السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر.

إن تعدد أسباب التضخم تجعل هناك صعوبة كبيرة في البحث عن أنجح الطرق الواجب إتباعها في معالجة الظواهر التضخمية. وقد اتخذت الجزائر عدة إجراءات للتخفيف من الآثار السلبية لارتفاع معدلات التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية.

#### أولا: السياسة النقدية:

يكن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار النقدي وبالتالي استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم وجعلها في حدود معقولة ويقوم البنك المركزي بتحديد وتنفيذ السياسات النقدية<sup>3</sup> والتي تتمثل أهم أدواتها المستعملة للحد من الارتفاعات المستمرة للأسعار فيما يلي:

1. معدل إعادة الخصم: يتم تعديل معدل إعادة الخصم كل سنة وذلك بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية نتيجة لتحرير الأسعار، وللتخفيف من حدة التضخم قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم سنة 1994 إلى 15% كحد أقصى ثم استمر في الانخفاض حتى وصل 9.5% سنة 1998 وهي فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، ليصل إلى 5.5% سنة 2002، ونلاحظ أن السنوات التي ارتفع فيها هي سنوات شهدت ارتفاعا في معدل التضخم وصل إلى 29% سنة 1994، ووصل سنة 2004 إلى 4%. وهذا مؤشر جيد يعبر على التحسن في مستويات التضخم.

<sup>1</sup> عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص. 147.

<sup>2</sup> سعيد هنتات، مرجع سبق ذكره، ص. 256.

<sup>3</sup> خديجة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص. 61.

زيادة معدل إعادة الخصم يكون من أجل التأثير على المقدرة الإقتراضية للبنوك التجارية للتأثير على سيولتها، والتي تلجأ بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطبقة على القروض أو الوداع أو خصم الأوراق التجارية.<sup>1</sup>

**2. نسبة الاحتياطي القانوني:** تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري في الجزائر من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 90-10 إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية.

وقد بدأ بنك الجزائر في أكتوبر 1994 في فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية بنسبة 3% من الودائع المصرفية (استبعاد الودائع بالعملات الأجنبية) وقد أخذ هذا المعدل في الارتفاع ليصل إلى 4.25% سنة 2001.

إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري وتواصله يعتبران تشديدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير على سيولة البنوك التجارية<sup>2</sup> وتوجيه الموارد المالية المعتبرة نحو الدولة باعتبارها مستثمرا عموميا.<sup>3</sup>

**3. عمليات السوق المفتوحة:** لامتناس الكتلة النقدية الزائدة في التداول يقوم البنك المركزي ببيع السندات العمومية أو الخاصة في السوق النقدية، حيث السندات العمومية تستحق في أقل من 6 أشهر والسندات الخاصة قابلة للخصم أو بمنح قروض، ولا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة.<sup>4</sup>

ونظرا للمستوى المرتفع للتضخم المسجل سنة 2012 (8.9%)، أدخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة ل: 6 أشهر بمعدل تسعيرة قدره: 1.5%. يهدف هذا التعزيز لأدوات السياسة النقدية إلى امتناس أكثر للسيولة المستقرة للمصارف ومن ثم تسيير

<sup>1</sup> نوة بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص. 186 - 187.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص. 187 - 188.

<sup>3</sup> خديجة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص. 62.

<sup>4</sup> المادة، 76-77 من قانون النقد والقرض 10/90.

أحسن لفائض السيولة في السوق النقدية، حيث تقلصت السيولة المصرفية في 2012 إلى: 2876.26 مليار دولار.<sup>1</sup>

#### 4. تأطير القروض: اختلف هذا التأطير تبعاً للجهة التي تُمنح لها هذه القروض، نذكر منها:

- وضع سقف للقروض الممنوحة للدولة حيث يحدد المبلغ الأقصى للكشوفات الممنوحة للخرينة.
- فرض حدود قصوى على القروض الممنوحة لـ 23 مؤسسة غير مستقلة، إلا أنه في سنة 1992 تم التخلي عن فرض هذه الحدود القصوى وبدأ الاعتماد على إعادة تمويل الاقتصاد، ثم قام بنك الجزائر في 1993 بإعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك التجارية نحو سوق المال وبعيدا عن تسهيل إعادة الخصم. ثم جاء الأمر (11-03) لتدعيم قواعد حسن الأداء في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية حيث تحدد الأهداف الكمية والقروضية المستهدفة المنجزة على أساس توقعات كل من ميزان المدفوعات والمالية العامة، وعمليات الخزينة العمومية.<sup>2</sup>

#### ثانيا: السياسة المالية:

إن السياسة النقدية التي اتبعتها الجزائر لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلاءم إجراءاتها مع إجراءات السياسة المالية.

ولقد كانت السياسة المالية في السابق مصدرا للضغوط التضخمية عندما شكلت النفقات العامة فائضا تم تمويله عن طريق الاقتراض المصرفي الداخلي والخارجي، ومن ثم كانت النقطة المركزية في برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي التي باشرتها السلطات هي التخفيض من سرعة نمو الإنفاق العام ووضع إجراءات لتحسين وضعية ميزانية الدولة كتخفيض الدعم المالي وتحرير الأسعار، وهي كلها إجراءات تهدف إلى التحكم في نمو الطلب الكلي والتقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاعتماد التدريجي على اقتصاد السوق.

لقد تم تقليص النفقات الجارية بضبط أساسا المرتبات والأجور وتخفيف أعبائها مع التحكم في أعداد العمالة وتجميد مرتبات الوظيفة العمومية، أو السعي على الأقل من أجل تفادي مواكبتها لارتفاع الأسعار وهي إحدى وسائل وقف تغذية اللولب أجور/تضخم، كما تم اعتماد إلغاء إعانة أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع ودعمها كهدف لترشيد النفقات مع العلم أن تحرير الأسعار هو الهدف الأكبر للتصحيح

<sup>1</sup> نوة بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص. 189.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص. 186.

الهيكلية، كما ساهم صندوق ضبط موارد الميزانية الذي تم إنشائه يوم: 2000/06/27 بامتصاص الفائض المتأتي من إيرادات الجباية البترولية لغرض تسوية أي عجز طارئ في الميزانية العامة للدولة عند حدوث الصدمات الخارجية، كما تستعمل موارده في تسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية وهو ما يساهم بدوره في تخفيف التقيد والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> صلاح الدين كروش، البحث عن مثوبة متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكادور - محاولة تطبيق على الاقتصاد الجزائري - أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص ص. 77 - 78.

### خاتمة الفصل:

من خلال دراسة ظاهرة التضخم لاحظنا أن لها العديد من التعاريف المتضاربة إلا أنها أجمعت في معظمها أنها ظاهرة تعبر عن ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود بسبب زيادة الطلب الذي يقابله انخفاض العرض الكلي.

كما أن للتضخم عدة أنواع تنقسم وفق معايير مختلفة مثل: جهاز الائتمان، القطاعات الاقتصادية، الحدة التضخمية... الخ. وقد تناولت النظريات الاقتصادية هذه الظاهرة كل حسب فكرها والمسلمات التي تقوم عليها؛ وذلك نظرا لأهمية هذه الظاهرة والتي بدورها ناجمة عن الآثار السلبية لهذه الظاهرة على النمو الاقتصادي، الاستثمار وميزان المدفوعات بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والسياسية الأخرى. وهو ما جعل مختلف الدول تسعى إلى إتباع سياسات اقتصادية بغرض الحد من هذه الظاهرة.

وبتسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري يتبين لنا أن أسباب التضخم في الجزائر تعود إلى عوامل داخلية وخارجية. ويعتبر التضخم المستورد من أهم هذه الأسباب، بالإضافة إلى الإفراط في الإصدار النقدي بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية، وكذلك ارتفاع الطلب على السلع والخدمات وغيرها.

وللحد من هذه الظاهرة اعتمدت الجزائر مجموعة من الأدوات للحد منها مثل: عمليات إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة، وغيرها.

# الفصل الثاني

الإطار النظري للبطالة وواقعها في

الجزائر

### تمهيد:

تعتبر ظاهرة البطالة من المظاهر التي حضت بأهمية كبرى في المجمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، وهي من أشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات العربية بشكل خاص. لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية وكذا على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، باعتباره موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية عموما والساحة العربية خصوصا. لذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا وتتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش.

وقد عانى الاقتصاد الجزائري من هذه المشكلة الاقتصادية، حيث أصبحت ظاهرة لا تعرف الحدود فاستفحالها يعبر عن أزمة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد عميقة، وعليه تعتبر مشكلة البطالة أحد الانشغالات البالغة للحكومة الجزائرية، لهذا كان لزاما محاولة تفسير وفهم أسباب ومميزات البطالة في الجزائر.

ومن خلال ما سبق فقد خصصنا هذا الفصل لدراسة هذه الظاهرة بتقسيمه إلى مبحثين كالآتي:

### المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة؛

### المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر.

### المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة.

تعتبر مشكلة البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية تعاني منها معظم دول العالم باختلاف مستوياتها سواء كانت متقدمة أو نامية، فهي تهدد استقرار الاقتصاديات وتعيق تطور رفاهية المجتمع بالإضافة إلى العديد من الآثار السلبية الأخرى.

وعليه سنقوم في هذا المبحث بدراسة الجانب النظري للبطالة من خلال تقسيمه إلى أربع (04) مطالب:

المطلب الأول: مفهوم وأنواع البطالة؛

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للبطالة؛

المطلب الثالث: أسباب وآثار البطالة؛

المطلب الرابع: آليات مكافحة البطالة.

### المطلب الأول: مفهوم وأنواع البطالة.

تعد البطالة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات، تكتسب خطورتها من كونها تمثل جزءا غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع. وعليه فقد تعددت وجهات النظر في وضع مفهوم البطالة وبتعدد مفهوماتها تعددت أنواعها. وسنقوم في هذا المطلب بمحاولة الوقوف على مفهوم البطالة وكذلك أنواعها.

### أولا: مفهوم البطالة:

هناك عدة تعاريف للبطالة منها:

- البطالة هي: «عبارة عن ظاهرة اجتماعية ذات صفة عالمية، تتضمن العاطلين عن العمل»<sup>1</sup>.  
والعاطلون عن العمل حسب توصيات منظمة العمل الدولية ILO هم: «مجموعة الأفراد الذين هم في سن العمل، والقادرون على العمل، ويرغبون به، ويبحثون عنه ويقبلون به عند مستوى الأجر السائد في السوق، ولا يجدونه»<sup>2</sup>.

ويشترط في الفرد حتى يعتبر عاطلا عن العمل<sup>3</sup>:

1- أن يكون في سن العمل، ويحدد عادة بين (15-64 سنة)؛

<sup>1</sup> طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص. 151.

<sup>2</sup> أحمد سليمان خصاونة، اقتصاديات العمل والبطالة - حالة الأردن (1973-2009) - دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص. 47.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص. 48.

- 2- أن يكون راغبا في العمل بأجر أو بدون أجر (لحسابه الخاص)؛
- 3- أن يبحث عن عمل، وهو الذي يوضح الرغبة الحقيقية في العمل من عدمها؛
- 4- عدم وجود فرصة عمل، وهو أهم الضوابط لاعتبار الشخص عاطلا عن العمل.
- البطالة هي: «التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه». كما تعني «بعض الإمكانيات المتاحة للمجتمع دون استغلال وهذا يعني إهدار للموارد»<sup>1</sup>.
  - البطالة هي: «تعطل جانب من قوة العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم نشدانه العمل ورغبته فيه»<sup>2</sup>.
  - البطالة هي: «تعطيل جزء من قوة العمل الكلية أي العرض الكلي للعمل، وذلك بسبب عدم توافر فرص العمل الكافية لاستيعاب جميع قوة العمل ولفترة محددة يعود بعدها العاطل عن العمل إلى العمل». أي هي: «زيادة العرض الكلي للعمل على الطلب الكلي عليه أي تعطيل الأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه نتيجة أسباب متعددة»<sup>3</sup>.
  - البطالة هي: «حالة من الخلل في سوق العمل بالنسبة لأي مجتمع من المجتمعات يعجز الاقتصاد القومي في ذلك المجتمع عن توفير فرص العمل».
  - البطالة هي: «الرغبة في الحصول على عمل وتوفر القدرة عليه وامتلاك المهارات والمقومات الرئيسية له لكنه غير موجود»<sup>4</sup>.
  - أما معدل البطالة فيعرف بأنه: «نسبة عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة، فإذا كان هذا المعدل صغيرا، فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل وإذا كان كبيرا معناه أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم الاستقرار»<sup>5</sup>.
- وحتى يمكن حساب معدل البطالة يتم حساب إجمالي قوة العمل في المجتمع على النحو الموضح بالجدول الموالي، ثم نقوم بحساب عدد الأفراد العاملين من قوة العمل، ومن ثم عدد الأفراد غير العاملين.

<sup>1</sup> حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 353.

<sup>2</sup> صالح خصاونة، أحمد زهير شامية، محمد ظافر محبك، مبادئ الاقتصاد (2). الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر، الطبعة التاسعة، 2008، ص. 279.

<sup>3</sup> ندوة هلال جودة، رجاء عبد الله عيسى، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Yamamoto-Toda. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني عشر (12)، العدد الثالث، البصرة، العراق، 2010، ص. 65.

<sup>4</sup> لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة. دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2014، ص. 156-157.

<sup>5</sup> بوالكور نور الدين، تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار منحنى فليبيس. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017، سكيكدة، الجزائر، 2017، ص. 660.

ويتم حساب معدل البطالة بالعلاقة:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد من قوة العمل في حالة بطالة}}{\text{إجمالي عدد الأفراد من قوة العمل المدنية}} \times 100$$

الجدول رقم 01: حساب قوة العمل المدنية.

إجمالي عدد السكان	XXX
- السكان أقل من سن العمل: (> 16 سنة).	XX
- السكان فوق سن العمل: (< 60 سنة).	XX
- سكان في سن العمل ولا يعملون:	XX
✓ طلبة في سن العمل ما زالوا يدرسون؛	
✓ سكان في سن العمل غير قادرين على العمل (مرضي - معوقين)؛	
✓ ربات البيوت.	
= قوة العمل الإجمالية.	XXX
- أفراد القوات المسلحة.	XX
- الأفراد داخل السجون في سن العمل المحجوزون وفي مؤسسات الرعاية والتأهيل.	XX
= قوة العمل المدنية.	XXX

**المصدر:** إبراهيم طلعت، الوسيط في علم الاقتصاد البطالة والجريمة دراسات في الاقتصاد الاجتماعي. دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص. 111.

بالإضافة إلى معدل البطالة الإجمالي، فإن معدلات البطالة قد تحسب من خلال قوة العمل على أساس الجنس (sex) أو العمر (âge) وغير ذلك، وهذه المعدلات في الغالب تختلف جوهريا عن المعدل الإجمالي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> إبراهيم طلعت، الوسيط في علم الاقتصاد البطالة والجريمة دراسات في الاقتصاد الاجتماعي. دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص. 110-111.

## ثانياً: أنواع البطالة:

هناك عدة أنواع للبطالة، نذكر بعضها في القسمين التاليين:<sup>1</sup>

1- بطالة مؤقتة وبطالة علمية؛

2- بطالة لا إرادية وبطالة إرادية.

### 1. بطالة مؤقتة وبطالة علمية:

**1.1.1. أنواع البطالة المؤقتة:** نقصد بالبطالة المؤقتة ما كانت مرتبطة بمواسم معينة وليست بصورة دائمة.<sup>2</sup> ومنها:

**1.1.1.1. البطالة الموسمية:** تحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمل فيها بالموسمية، وبعبارة أخرى هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلعة معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها.<sup>3</sup>

**2.1.1. البطالة الدورية:** ترتبط أساساً بالاقتصاد الحر من خلال وضع أو نشاط الدورة الاقتصادية للبلدان، ومن أهم الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الحر تنوع وتقلب فترات النشاط الاقتصادي بين الصعود "التوسع" والهبوط "الانكماش" وذلك وفقاً للدورة الاقتصادية التي تعاشها دولة ما.<sup>4</sup>

**3.1.1. البطالة الهيكلية:** هي بطالة ناجمة عن عدم ملائمة نموذج الوظائف الخالية الإقليمية أو المهنية للنماذج المتاحة من العمالة، فقد تتوافر الوظائف ولكن قد يفتقر العمال غير الموظفين للمهارات اللازمة أو قد تتاح الوظائف بأقاليم بعيدة ونائية عن الأماكن التي يقطنها العمال من غير الموظفين.<sup>5</sup> وتعرف أيضاً أنه إذا تعرضت إحدى الصناعات المهمة المتركة في موقع معين إلى تدهور مستمر فإن ذلك

<sup>1</sup> محمد دمان ذبيح، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة. مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، فرع اقتصاد إسلامي، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص. 32.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص. 32.

<sup>3</sup> جميل أحمد محمود خضر، مصطفى شلابي محمد غانم، متولي عبد المؤمن محمد المرسي، البطالة الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات (دراسة حالة المملكة العربية السعودية). منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية (المجلة العربية للإدارة) مصر، 2013، ص. 21.

<sup>4</sup> محمد بن عبد الله البكر، البطالة والآثار النفسية دراسة ميدانية تحليلية. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد السادس والعشرون (26)، العدد الواحد وخمسون (51)، ص. 154.

<sup>5</sup> سامويلسون، نوردهاوس، علم الاقتصاد. كتبة لبنان ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص. 813.

سوف يقضي إلى ظهور البطالة في ذلك الإقليم الذي تتمركز فيه. وتوصف هذه البطالة بأنها إقليمية وهيكلية في وقت واحد.<sup>1</sup>

**4.1.1. البطالة الاحتكاكية:** هي البطالة الناشئة عن تغيرات ثابتة في الاقتصاد تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي تحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل، وأصحاب الأعمال، كما تحدث بسبب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل للحصول على فرصة عمل.<sup>2</sup>

**2.1. أنواع البطالة العلمية:** البطالة العلمية هي كل بطالة لها علاقة بالجانب الفكري والعلمي.<sup>3</sup> ومن أبرز أنواعها ما يلي:

**1.2.1. البطالة التكنولوجية:** ويكون سببها إدخال تكنولوجيا جديدة تحل محل العمل اليدوي مما يعني الاستغناء عن جزء من العمال ويتركون إلى الراحة الإجبارية، وهذا النوع من البطالة يوجد في الدول النامية التي أخذت بنظام اقتصاد السوق.<sup>4</sup>

**2.2.1. البطالة الفكرية:** ونعني بها عجز الفكر عن الإبداع و الابتكار في مجال تخصصه، أو في مجالات أخرى وعجزه عن إضافة الجديد إلى الابتكارات الوطنية والعالمية الفكرية المادية. وهي بطالة يمكن أن تمس فئات من الأفراد هم في حالة عمل فعلا كأساتذة الجامعات والموجودين في مراكز البحوث العلمية، كما يمكن أن تمس أفرادا هم في حالة بطالة فعلية وفي نفس الوقت لا يجدون الفرصة لصرف طاقتهم الإبداعية، بالإضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى هذا النوع من البطالة.<sup>5</sup>

**3.2.1. البطالة الفنية:** وتعني وجود عاطلين عن العمل بسبب عدم توافر فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية وقدراتهم الفنية، وهذا النوع من البطالة معروف في العالم المتقدم والمتخلف على السواء. غير أن خطورتها تزداد في المجتمعات المتخلفة لوجود فجوة واسعة بين فنون الإنتاج في العالم المتقدم والعالم المتخلف.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> ج.د.ن ورسك (G.D.N. (Worswik)، البطالة مشكلة سياسة اقتصادية تحليل للتحرية والتوقعات البريطانية. نقله إلى العربية محمد عزيز،

محمد سالم كعبية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الأولى، 1997، ص. 24.

<sup>2</sup> محفوظ بن عثمان، مدخل في الاقتصاد. دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010، ص. 157.

<sup>3</sup> محمد دمان ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص. 32.

<sup>4</sup> مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التحرية الجزائرية). دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص. 238.

<sup>5</sup> محمد دمان ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص. 35.

<sup>6</sup> نفس المرجع السابق، ص. 36.

**4.2.1. البطالة التعبدية:** وهي البطالة التي دفع إليها تصور معين لمبادئ الدين. أي يفهم الإنسان أن بعض مبادئ الدين تستدعي ترك العمل، وبالتالي لا يعمل، ويتجلى ذلك في قول عمر الخطاب لأهل اليمن حين سألهم، من أنتم؟ قالوا: نحن متوكلون. قال: كذبتكم ما أنتم متوكلون إنما المتوكل رجل ألقى حبة الأرض، وتوكل على الله.<sup>1</sup>

## 2. بطالة إرادية وبطالة لا إرادية:

**1.2. أنواع البطالة الإرادية:** تتمثل البطالة الإرادية في توافر فرص العمل للأفراد القادرين عليه إلا أنهم يفضلون البطالة عليها لسبب أو لآخر،<sup>2</sup> ومنها:

**1.1.2. البطالة المقنعة:** وهي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال على نحو يفوق الحاجة الفعلية للعمل، ومن ثم يكون إنتاجهم أو مهارتهم وقدراتهم على نحو متدن. هذا النوع من البطالة من أسوأ الأنواع التي تبرز في الدول النامية، لأنها تبرر تدني الإنتاج في العمل المبدول. ويمكن القول أن هذا النوع من البطالة لا يعني وجود قوة عاملة عاطلة، بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية، بسبب تكديس قوة العمل في قطاع معين، وهذه العمالة تتقاضى أجورا أعلى من مقدار مساهمتها في العملية الإنتاجية.<sup>3</sup>

**2.1.2. البطالة الاختيارية:** تعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل ولكن ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد.<sup>4</sup>

ويندرج تحت هذا النوع من البطالة (البطالة الاحتكاكية)، حيث تعتبر البطالة الاحتكاكية بطالة اختيارية وذلك لأنها تتم بناء على رغبة الأفراد من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> حسين عبد الحميد أحمد رشوان، أزمة الشباب والبطالة. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص. 199.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، ص. 36.

<sup>3</sup> إياد عبد الفتاح النور، مرجع سبق ذكره، ص. 316.

<sup>4</sup> عمر شريف، العياشي زرزار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر. مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد واحد وعشرون (21)، السداسي الأول، 2013، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الأبيار، الجزائر، 2013، ص. 36.

<sup>5</sup> إسلام عبد الله علي حسين، محددات البطالة في السودان خلال الفترة 1990-2014 باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

مذكرة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي)، كلية الدراسات العليا، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016، ص. 21.

2.2. أنواع البطالة اللاإرادية: يقصد بالبطالة اللاإرادية ما لا دور فيها للفرد، لأنها مفروضة عليه<sup>1</sup>. وتتقسم إلى:

1.2.2. البطالة الظاهرة (سافرة- مفتوحة- صريحة): وتشمل البطالة الإجبارية والاختيارية معا<sup>2</sup>. وتتمثل بالشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه، يرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع. والبطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية، دورية وهيكلية. مدتها الزمنية قد تطول أو تقتصر حسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، في البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري<sup>3</sup>.

2.2.2. البطالة الطبيعية: يقصد بها تواجد نسبة من البطالة حتى إذا كان القطر في حالة توصف بالاستخدام التام. ويدرج ضمن البطالة الطبيعية صنفان رئيسيان من البطالة هما: البطالة الاحتكاكية والبطالة الموسمية<sup>4</sup>.

3.2.2. البطالة الإجبارية (القسرية): يمكن أن تعرف بأنها وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل وبالأجر السائد دون أن تجد لها عملا، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة، ولمعالجة هذا النوع لا بد من تدخل الدولة من خلال التدابير والسياسات المناسبة والفعالة، ويمثل هذا النوع من البطالة مؤشرا على وجود اختلال في الاقتصاد القومي لا بد من معالجته<sup>5</sup>. بالإضافة إلى بعض الأنواع الأخرى من البطالة وهي:

أ- التوظيف الناقص والتقاعد المبكر: التوظيف الناقص وعرفهم العالم Eolgar.Edwards بأنهم أشخاص يعملون أقل من اللازم (يومية أو أسبوعيا أو موسميا) عما هم على استعداد لتقديمه من عمل. أما التقاعد المبكر فعرفهم على أنهم غالبا من موظفي الحكومة الذين يتقاعدون مبكرا<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> محمد دمان ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص. 36.

<sup>2</sup> ميشيل ب. تودارو (Michael.P.Todaro)، (التنمية الاقتصادية). تعريب ومراجعة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص. 328.

<sup>3</sup> مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص. 236.

<sup>4</sup> ج.د.ن ورسك (G.D.N. (Worswik)، مرجع سبق ذكره، ص. 26.

<sup>5</sup> محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص. 164.

<sup>6</sup> ميشيل ب. تودارو (Michael.P.Todaro)، مرجع سبق ذكره، ص. 328-329.

ب- البطالة المعنوية: وهي أخطر أنواع البطالة وفيها يعمل الفرد ولا يعمل في نفس الوقت، وهي تؤدي إلى التقاعس، وتأخير الدورة الإنتاجية.<sup>1</sup>

ج- البطالة السلوكية: وهو نوع من البطالة ساد الاعتقاد برواجه نتيجة إحجام بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع. وبذلك تركت العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة... للوافدين من الدول الأخرى وبذلك بقاء بعض شباب هذه الدول دون عمل.

د- البطالة الوافدة (المستوردة): وتظهر في الدول التي يأتيها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هربا من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في هته الدولة مما يجعلهم يزاخمون أبناء هته الدولة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقبل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون.<sup>2</sup>

هـ- البطالة العامة: وهي تنشأ بسبب الكساد العام وهي أشد أنواع البطالة.

و- بطالة شخصية: وهي تحدث بسبب امتناع الفرد عن العمل.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: النظريات المفسرة للبطالة.

تعتبر مشكلة البطالة من أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم، وقد شغلت الكثير من المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى. وسنحاول في هذا المطلب شرح أهم هذه النظريات لهؤلاء المفكرين من خلال تقسيمهم إلى نظريات تقليدية ونظريات حديثة.

#### أولا: النظريات التقليدية:

ومن أهمها:

#### 1. تفسير البطالة في النظرية الكلاسيكية: تعزى البطالة حسب "الكلاسيك" إلى العمل الخاطئ

لسوق العمل، وفي حالة وجودها فإن آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، وأن البطالة حسب الكلاسيك هي بطالة اختيارية (إرادية) فقط، لأن العمال يفضلون التعطل على أن يتقاضوا أجورا منخفضة إلا أن هذا الوضع لا يتلاءم في حالة الكساد أو غيرها من الحالات التي تفرض على المؤسسات إيجاد طريقة لتسويق منتجاتهم، ولا يتحقق ذلك إلا برفع أجور العمال، مما يساعدهم على اقتناء هذه المنتجات

<sup>1</sup> حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص. 204.

<sup>2</sup> عمر شريف، العياشي زرار، مرجع سبق ذكره، ص. 37.

<sup>3</sup> وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص. 73.

والذي يؤدي إلى انتعاش الدورة الاقتصادية. على أن يكون رفع الأجور عند مستوى معين دون أن يؤثر على مردودية المؤسسات على الأقل على المدى الطويل.<sup>1</sup>

**2. تفسير البطالة في النظرية النيوكلاسيكية:** يرتكز التحليل النيوكلاسيكي على فكرة الحرية الاقتصادية وكذلك سيادة ظروف التشغيل الكامل، بناء على ما جاء به قانون "ساي" للأسواق: «كل عرض سلعي يخلق طلبا مساويا له»، ويتطبيق هذه الفكرة في سوق العمل نجد أن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي وبالتالي زيادة وارتفاع الكمية المطلوبة من العمل، فتغطي بذلك البطالة ويحدث التوازن ويحقق التشغيل الكامل.

فحدوث البطالة من وجهة نظرهم يرجع أساسا إلى:

- ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل؛
- المساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الحقيقي من خلال تحديد الأجر الاسمي.

ولهذا فإن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية، وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية، فوجود البطالة في هذا الفكر واستمرارها ينطبق على البطالة الاختيارية إذ لا مجال لحدوث بطالة إجبارية، فكل فرد راغب في العمل عند مستويات الأجور التوازنية يمكنه الحصول على وظيفة.<sup>2</sup>

**3. تفسير البطالة في النظرية الماركسية:** ترجع إلى أفكار كارل ماركس، حيث يرى أن الرأسماليين هم السبب في مشكلة البطالة عندما يقومون بزيادة أرباحهم وتخفيض النفقات من خلال تسريح العمال أو تخفيض الأجور للحصول على ما يسمى فائض القيمة، ويرى الاشتراكيون أن ظاهرة البطالة سوق تنتهي من خلال تطبيق نظام التخطيط المركزي، حيث يتم إيجاد فرص عمل للجميع.<sup>3</sup>

**4. تفسير البطالة في النظرية الكينزية:** يعد نقص الطلب الفعال حسب كينز هو السبب لوجود بطالة إجبارية، وهذا لوجود فجوة انكماشية ناتجة عن الفرق بين طلب العمالة الكاملة والطلب الفعلي للمجتمع، على الرغم من وجود أفراد يبحثون عن العمل عند معدل الأجر السائد، وعليه فتدخل الدولة حسبها يصبح ضروري لإعادة التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود ومن ثم سوق العمل الذي

<sup>1</sup> صلاح الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص. 43.

<sup>2</sup> ليلي بن عاشور، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة (دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة). مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، فرع سبر الأراء والتحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص. 07-09.

<sup>3</sup> جميل أحمد محمود خضر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 18.

يعد توازنه هو نتيجة حتمية لتوازن السوقين الأولين، وهذا من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال عن طريق أدوات السياسة النقدية كتخفيض معدل الفائدة لتحفيز الاستثمار، وأدوات السياسة المالية كتخفيض الضرائب وزيادة النفقات العمومية وكذا رفع التعويضات الاجتماعية لتحفيز استهلاك العوائل.<sup>1</sup>

**5. تفسير البطالة في النظرية النقدية:** يجمع أنصار هذه النظرية على الأهمية البارزة للنقود ودورها في الاقتصاد الوطني، حيث أن التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناجح والتوظيف سواء بالزيادة أو بالنقصان يكون سببها هو تغيرات عرض النقود، وأرجعت هذه النظرية حدوث البطالة إلى عوامل نقدية وعلاجها يتم وفق أدوات السياسة النقدية وهي البنك المركزي سواء في حالة التوسع أو في حالة الانكماش، كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي عطل من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل، يعتبر من بين العوامل المفسرة للبطالة حسب نظرهم، إضافة على ذلك فإنهم يرون أن زيادة إعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل. لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجدية، وبالتالي فالبطالة عندهم هي اختيارية ولا مكانة للبطالة الإجبارية في تحليلهم، ويرون أن مواجهة البطالة يكمن في: عدم تدخل الحكومات لحل هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق.<sup>2</sup>

**ثانيا: النظريات الحديثة: ومن أهمها:**

**1. تفسير البطالة في نظرية الأجر الكفاءة:** تعتمد على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجر النقدية وإنتاجية العمال. فأصحاب العمال يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجر عن مستواها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم، مع الإشارة أن هذه المبادرة يترتب عنها حدوث فائض في عرض العمل، أي ظهور بطالة.

لقد استطاعت نظرية الأجر الكفاءة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصا تلك المتعلقة بحركة العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجورا مرتفعة وهذه الظاهرة منتشرة كثيرا، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفاءة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من

<sup>1</sup> عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012. مذكرة ماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2015، ص.34 .

<sup>2</sup> صلاح الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص. 43.

العمال. كما تنتبأ النظرية أن العمال الأقل إنتاجية والأقل مهارة - هؤلاء تكون تكلفة أجورهم لكل وحدة من الإنتاج عالية- معرضون لبطالة حادة إذ ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية.<sup>1</sup>

**2. تفسير البطالة في نظرية البحث عن عمل:** طبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل، الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها. ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكا اختياريا، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة. وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل حيث أن انعدام خبراتهم تزيد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات. وبالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.<sup>2</sup>

**3. تفسير البطالة في نظرية اختلال سوق العمل:** وفقا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجزها في التغيير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير. ونتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية. وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع، حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة، ونظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغييرات النقدية فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع.

<sup>1</sup> سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص.ص. 30-31.

<sup>2</sup> حميد مقراني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012). مذكرة ماجستير، كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص. 77.

تدرس هذه النظرية لتحليل البطالة العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل، وتتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة: تدعى الأولى البطالة الكلاسيكية (اختيارية). أما الثانية فتدعى البطالة الكينزية (إجبارية).

والجديد في هذه النظرية استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والكينزية. وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف على طبيعة الاختلافات التي تعاني من الأسواق المختلفة.<sup>1</sup>

**4. تفسير البطالة في نظرية تجزئة سوق العمل:** ترتكز هذه النظرية في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة، وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى.

وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منها على النحو التالي:

- أ. **السوق الأولية:** تتميز هذه السوق بالاستقرار الوظيفي إذ تضم الوظائف الأكثر أجور والأكثر ثباتاً واستقراراً، وتستخدم في هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة الاحتفاظ بها وتتمتع هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشتغلة فيها.
- ب. **السوق الثانوية:** تضم الوظائف الأقل أجراً واستقراراً، في الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، وتتضمن المؤسسة الإنتاجية الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، وتتأثر التقلبات الاقتصادية مما يعني أن المشتغلين بها كانوا أكثر عرضة للبطالة.

<sup>1</sup> دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمن، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008. مجلة الباحث، العدد العاشر (10)، ورقلة، الجزائر، 2012، ص ص. 178-179.

إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي أي تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد، وهو ما يعني أن المشتغلين يكونون أكثر عرضة للبطالة.<sup>1</sup>

**5. تفسير البطالة في نظرية التفسير التكنولوجي للبطالة:** تتجسد هذه النظرية في أفكار "كوندراتيف" و "جوزيف شومبتر" عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ كوندراتيف أن عامل التكنولوجيا أصبح يلبي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وتوفر من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة.

وقد أشار في دراسة له أن النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات إرتقاعية وأخرى إنخفاضية تتراوح مدتها بين: 50 و 60 عاما، وقد لاحظ في هذه الموجات الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها إبان مراحل الانتعاش والركود. ومنذ أن ظهرت هذه الدراسة حدث نقاش ضخم بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدورات، إلى أن حسم الاقتصادي الشهير شومبتر هذا الجدل عندما أشار في كتابه "الدورات الاقتصادية" أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترنا بحدوث تغيير هيكلي، ناجم عن تغيرات إبتكارية وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للازدهار وتعرض أخرى للانحيار. ولهذا فإن معدلات البطالة ترتفع وتنخفض تبعا لهذه الموجات الإبتكارية.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: أسباب وآثار البطالة.

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك أي بلد ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع حتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد، باختلاف أسبابها تختلف آثارها وتتعدد. وعليه سنحاول في هذا المطلب الوقوف على أهم هذه الأسباب والآثار.

#### أولا: أسباب البطالة:

ترتبط مشكلة البطالة بالعديد من الأسباب منها:

<sup>1</sup> نوال بن فايزة، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2005) حالة الوكالة الوطنية للتشغيل "ANEM". مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر 2009، ص ص. 28-29.

<sup>2</sup> دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص. 178.

**1. ضعف السياسات الاقتصادية التنموية:** ويتجلى ضعف هذه السياسات التنموية في هذه الدول بتدهور المؤشرات الاقتصادية كارتفاع معدلات التضخم، تدهور معدلات نمو الاستثمارات، انخفاض أسعار الصرف، تنامي العجز في الميزانية العامة وقد ساهمت هذه المؤشرات السلبية في تدهور مؤشرات التشغيل وبالتالي انتشار البطالة؛

**2. ظروف وآليات السوق:** إن القواعد المسيرة للسوق، بالإضافة إلى العرض والطلب من شأنه أن يؤثر سلبا أو إيجابا على معدلات البطالة، فزيادة الطلب على منتجات شركة ما في السوق، يعني أنها تحقق أرباحا يمكنها من تحسين وضعيتها وتوسيع نشاطاتها مما يؤدي حتما إلى إنشاء مناصب عمل جديدة. أما في الحالة العكسية أي إذا كانت وضعية المؤسسة أو الشركة في سوق حرجة بسبب انخفاض مبيعاتها أو ضعف الإقبال عليها فإن هذه الشركة ستلجأ إلى حلول تؤثر وبطريقة مباشرة على اليد العاملة، فهي تضحي بها مقابل تعويض الخسائر الناتجة عن انخفاض أرباحها؛

**3. النمو السكاني:** تتميز البلدان النامية خلافا عن الدول المتقدمة بنمو سكاني كبير، وإذا قلنا نمو سكاني فهذا يعني نمو قوة العمل بها، مما يستلزم خلق فرص عمل جديدة لمواجهة هذا النمو في الطلب على العمل، ونظرا للظروف الاقتصادية التي تتميز بها الدول النامية، فإن معدلات التنمية بها منخفضة ولا يمكن توفير فرص عمل جديدة للكف من السكان الذي يتزايد من سنة إلى أخرى؛<sup>1</sup>

**4. التكنولوجيا والآلات الحديثة:** إذ يفضل أصحاب الأعمال التركيز على التكنولوجيا والآلات الحديثة بدلا من استخدام القوى العاملة مثل صناعات التغليف والتعبئة، وكذلك أعمال الطباعة والتشغيل. وأيضا موظفي البنوك الذين يفقدون أعمالهم نتيجة استخدام الآلات النقدية، وقد أدى هذا إلى وجود فائض في العمال؛<sup>2</sup>

**5. برامج الإصلاح الاقتصادي:** التي انبثقت عن تطبيقها في التسعينات سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في هذه الدول، ونذكر منها:

- تقليص معدل الإنفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية أدى إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات؛

<sup>1</sup> ليلي بن عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ص. 21-22-23.

<sup>2</sup> حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص. 160.

- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة؛
- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي؛
- أدى تطبيق برامج الخصخصة إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات ومؤسسات القطاع العام.

**6. الركود الاقتصادي:** تتتاب البلدان النامية حالات من الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف أو سياسات اقتصادية. فعندما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة ينجم عنه ركود اقتصادي في البلدان النامية. فالبلدان المتقدمة تستورد جانبا كبيرا من السلع الأولية من البلدان النامية. فحينما يحدث الركود في البلدان المتقدمة وترتفع معدلات البطالة يحدث ركود أيضا في البلدان النامية وترتفع معدلات البطالة فيها عن المعدلات السائدة؛<sup>1</sup>

**7. زيادة عرض العمل:** الناتج عن هجرة العمال من الريف للمدن بالإضافة إلى زيادة تدفق العمالة الوافدة.<sup>2</sup> وكذلك العمالة العائدة من الخارج؛<sup>3</sup>

**8. سوء التخطيط التعليمي:** وما يرافقه في زيادة مخرجات النظام التعليمي وعدم توافق هذه المخرجات مع حاجات ومتطلبات سوق العمل.<sup>4</sup> مما ينجر عنه عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين، فأعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد التعليمية المختلفة تتزايد سنويا، ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم؛<sup>5</sup>

**9. الأزمات الاقتصادية العالمية:** وتداعياتها على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء مثل: أزمة الخليج عام 1990، والحرب على العراق عام 2001 والأزمة الاقتصادية العالمية عام 2007؛<sup>6</sup>

**10. ضعف معدلات النمو:** الامتصاصية للعمالة في قطاعات النمو، وعدم عدالة توزيع الفرص والثروة؛

<sup>1</sup> سميرة العابد، زهية عبا، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات. مجلة الباحث، العدد الحادي عشر (11)، باتنة، الجزائر، 2012، ص. 76.

<sup>2</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 189.

<sup>3</sup> حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 355.

<sup>4</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 189.

<sup>5</sup> إسلام عبد الله علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص. 29.

<sup>6</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 189.

11. ظاهرة الفساد الإداري والوساطة والمحسوبية: انتشار ظاهرة الفساد الإداري والوساطة والمحسوبية

في تشغيل الباحثين عن العمل؛<sup>1</sup>

12. الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية؛

13. عدم توافر فرص العمل بمؤهل الفرد العلمي؛

14. حب الفرد للرفاهية: مقابل الكسل والركود وعدم إقباله واستعداده للعمل؛

15. طمع الفرد في الحصول على مبلغ أو راتب مالي بمبالغ طائلة؛<sup>2</sup>

### ثانيا: آثار البطالة:

تعتبر البطالة ظاهرة غير مرغوب فيها نظرا لما تخلفه من آثار سلبية اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا. وسنحاول الوقوف على أهم هذه الآثار من خلال تقسيمها إلى آثار اجتماعية ونفسية، آثار اقتصادية وآثار سياسية.

#### 1. الآثار الاجتماعية والنفسية:

- 1.1. عدم تمكن الفرد من كسب قوته مع قدرته على ذلك، بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة؛
- 2.1. يشعر الفرد بحقه في العمل ولكنه لا يستطيع الحصول عليه، وما يترتب على ذلك من شعور بالألم والإحباط وكذلك الإحساس بعدم العدالة عندما يرى غيره يعمل دونه، وهو يمتلك المؤهلات للعمل مما يدفعه أحيانا إلى ارتكاب الجريمة؛<sup>3</sup>
- 3.1. تؤدي إلى تفكك المجتمع وانحلاله وتدهوره، من خلال زيادة السلوك الإجرامي في المجتمع. وانتشار الفساد الأخلاقي وكذلك لجوء الشباب إلى المخدرات واللجوء للحصول على المال؛<sup>4</sup>
- 4.1. التعطل (البطالة) يعني فقدان المهارة.<sup>5</sup> فقدان العاطلين للخبرات والمعرفة التي اكتسبوها خلال فترة التعليم والتدريب أو الخبرة من الأعمال السابقة وخاصة في حالة استمرار التعطل لفترة زمنية طويلة؛
- 5.1. ارتفاع معدلات الجريمة مثل: السرقة- القتل... وخاصة في حالة الدول النامية التي لا تقدم إعانات بطالة للعاطلين خلال فترة تعطلهم؛

<sup>1</sup> إسلام عبد الله علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص. 29.

<sup>2</sup> حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 355.

<sup>3</sup> لؤي أديب العيسى، مرجع سبق ذكره، ص. 175-176.

<sup>4</sup> جميل أحمد محمود خضر، مرجع سبق ذكره، ص. 22-23.

<sup>5</sup> إبراهيم طلعت، مرجع سبق ذكره، ص. 143.

6.1. تؤدي إلى مزيد من الاختلال في توزيع الثروات فيما بين الأفراد، ومن ثم زيادة حدة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع؛<sup>1</sup>

7.1. المتعطلين عن العمل (البطالين) يعيشون حالة على المجتمع وعلى إنتاج غيرهم، وإن استمر تعطلهم عن العمل ولفترات طويلة يمثل في حد ذاته عبئا ثقيلا على الأفراد وأسرههم وعلى المجتمع بشكل عام؛

8.1. زيادة البؤس والمعاناة الإنسانية، وتجريد الأفراد من مصادر رزقهم وقوت يومهم؛<sup>2</sup>

9.1. ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى نقشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع وتشرذم الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي؛

10.1. تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين (30 عاما) حيث لا يملك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك، وهو يترك آثار سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور؛<sup>3</sup>

11.1. فقدان الإنسان الأمل في الحصول على عمل مما يؤدي به إلى الإهمال الكامل للمحيط الذي يعيش فيه ومما يجري حوله بما فيها إهماله وعدم اهتمامه بالبحث عن عمل.<sup>4</sup>

## 2. الآثار الاقتصادية:

تشكل الخسائر الاقتصادية إبان فترات البطالة المرتفعة أكبر الخسائر المسجلة في تاريخ الاقتصاد الحديث، فهي في واقع الأمر تفوق إلى حد بعيد الإهدارات التي يتم تقديرها في الاقتصاد الجزئي الناجمة عن سياسة الاحتكار كأحد أسباب إخفاقات السوق، وأيضا تفوق مستويات الإهدار والفاقد الناتجة عن تطبيق أنظمة حصص الاستيراد المقننة والتعريفات الجمركية.

1.2. فعند ارتفاع معدلات البطالة، فإن الاقتصاد في واقع الأمر يفقدكم السلع والخدمات التي كان من الممكن أن يقوم العمال غير الموظفين بإنتاجها.<sup>5</sup> أي أن التكلفة الاقتصادية للبطالة تتمثل في الإنتاج الضائع الذي كان من الممكن إنتاجه باستخدام هذا الجزء من القوة العاملة الذي لا يعمل، أي الفرق بين

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص. 331.

<sup>2</sup> صالح خصاونة وآخرون، مبادئ الاقتصاد (2)، مرجع سبق ذكره، ص. 283.

<sup>3</sup> سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص. 14-15.

<sup>4</sup> إبراهيم طلعت، مرجع سبق ذكره، ص. 145.

<sup>5</sup> سامويلسون، نوردهاوس، مرجع سبق ذكره، ص. 688.

النتائج المتوقعة عند التوظيف الكامل والنتائج المحققة بالفعل عند مستوى يقل عن مستوى التوظيف الكامل.

ومنه فقدان جزء من الناتج أو الدخل القومي كان يمكن الحصول عليه (فقدان في الموارد المتاحة).<sup>1</sup>

**2.2.** البطالة هي هدر لمورد أو موارد رئيسية في الاقتصاد المعني، ونقصد هنا أن الطاقة اللازمة لإنتاج بعض السلع والخدمات أهدرت، مما أضاع على المجتمع فرصة التمتع بإشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة في والقادرة على الإنتاج. إذ هناك جزءا محتمل - كامن - من الناتج فقد بسبب البطالة.<sup>2</sup>

**3.2.** زيادة حجم البطالة بالمجتمع يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي منها، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وهذا الأمر بدوره يعوق عمليات التنمية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي.

**4.2.** يترتب على البطالة زيادة حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة لانخفاض الدخل، فضلا عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات البطالة أو الدعم لتوفير الضروريات لهؤلاء العاطلين.<sup>3</sup>

**5.2.** إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون قدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة.<sup>4</sup>

### 3. الآثار السياسية:

**1.3.** تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي، وخاصة عندما تطول فترة التعطل، مما يساعد على انخراط

المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل والحياة الكريمة.<sup>5</sup>

**2.3.** تؤدي البطالة إلى القلاقل والاضطرابات السياسية والاجتماعية.<sup>6</sup> وزيادة الفوضى في المجتمع وانعدام الأمن والاستقرار، وينجم ذلك عن السخط على المجتمع وعلى الدولة التي تتركهم في هذا الضياع

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسيات. مرجع سبق ذكره، ص 252 - 253.

<sup>2</sup> خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 271 - 272.

<sup>3</sup> السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 331.

<sup>4</sup> سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>5</sup> السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 332.

<sup>6</sup> إبراهيم طلعت، مرجع سبق ذكره، ص 143.

بلا حلول، وهذا كله قد تستغله بعض الهيئات التي تقف ضد الدولة والنظام الحاكم، لكي تثير المشاعر وتحاول جاهدة أن تعبئ نفوس الشباب في اتجاه معارض.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: آليات مكافحة البطالة.

تعددت الحلول والآليات المقترحة لمواجهة البطالة بتعدد المدارس والاتجاهات الاقتصادية. وسنعرض في هذا المطلب بعض هذه الآليات والحلول وكذلك رؤية بعض المدارس فيما يخص طرق وسبل معالجة البطالة.

#### أولاً: آليات وحلول مكافحة البطالة:

1- العمل على تخفيض البطالة الظاهرة، والحد منها عن طريق تحويل عرض العمل غير الماهر والذي يكاد يكون غير محدود، ولا يتوفر الطلب عليه في الاقتصاد إلى عرض عمل ماهر يتوفر الطلب عليه في الاقتصاد بتحمل كلفة تأهيل وتدريب معينة، من خلال نشاطات التأهيل والتدريب المهني التي تسهم في ذلك بدرجة كبيرة في حالة توجيهها نحو القيام به، وضمان تحقق فاعليتها في تحقيقه، وبالذات في الدول النامية، عن طريق مؤسسات التأهيل والتدريب المهني، وزيادة درجة فاعليتها، وربطها بدرجة أكبر بالنشاطات الإنتاجية وحاجيتها؛

2- زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي إلى استخدام الطاقات الإنتاجية، وإلى ضمان الاستمرار بالتوسع فيها، بالشكل الذي يقود إلى زيادتها، ومن ثم زيادة الإنتاج والدخل والاستخدام، وبما يحقق الحد من البطالة الدورية، المرتبطة بحالتنا الانكماش، والكساد أو الركود في النشاطات الاقتصادية؛

3- اتخاذ الوسائل والأساليب والإجراءات التي يتم من خلالها تخفيض فترة الانتقال من عمل لآخر، والتي تصاحب التغيرات في الفن الإنتاجي، أو التغيرات الوقتية في النشاطات الاقتصادية، والتي ترتبط البطالة الاحتكارية بها؛

4- العمل على إجراء تطوير وتغيير وتعديل في المؤسسات والجهات التعليمية والتدريبية التي تسهم في توفير عرض العمل، وفي طبيعة عملها، ومضامينه، وبالشكل الذي يتحقق من خلاله تحقيق التناسب بين عرض العاملين وبين الطلب على العاملين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جميل أحمد محمود خضر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 23.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص. 347.

- 5- سياسة التوظيف الذاتي التي تعتمد على تشجيع أفراد قوة العمل على خلق وظائف لأنفسهم عن طريق قيامهم بإنشاء مشروعات صغيرة، ويجب أن يكون هناك سياسات مساندة للأفراد من خلال تقديم القروض الصغيرة بتسهيلات كبيرة من خلال صناديق تمويل متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة؛<sup>1</sup>
- 6- توفير رأس المال اللازم للقيام بالمشاريع الإنتاجية المختلفة وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات والذي بدوره سيعمل على زيادة الطلب على العمال وبالتالي تقليص حجم البطالة؛
- 7- تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة عن طريق توفير الأيدي العاملة الفنية المدربة والمؤهلة وذلك من خلال بعض البرامج التعليمية والتدريبية؛
- 8- ضرورة العمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل يفوق الزيادة في عدد السكان، وهذا بدوره سيعمل على زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي تحسن الوضع المعيشي له وبالتالي انخفاض معدل البطالة؛
- 9- دعم الدولة لصغار المنتجين والعمل على حمايتهم من المنافسة غير الشرعية مع كبار المنتجين وذلك حفاظاً على استمرار عمل الأفراد الذين يعملون في مثل هذه الوظائف؛<sup>2</sup>
- 10- إجراء تغييرات على البنية الهيكلية للاقتصاد القومي، حيث أن البطالة مرتبطة بالاقتصاد الوطني ومستوى تطوره وشكل إدارته، فأى تغيير يجب أن يهدف إلى إيجاد فرص عمل أكبر من نسبة الزيادة في عدد السكان؛
- 11- معالجة البطالة حسب نوعها، فالبطالة الموسمية والبنائية يمكن الحد منها من خلال التقدم التكنولوجي ورفع المستوى الفني للعمال. أما البطالة المقنعة يتم الحد منها من خلال توزيع عادل للعمال على قطاعات الإنتاج المختلفة. وسحب فائض العمال من بعض القطاعات واستخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة. أما البطالة الدورية يتم الحد منها من خلال التخلص من حالة الركود وذلك بزيادة الاستثمارات؛
- 12- معالجة البطالة من خلال دور الدولة:
- أ. الدور المالي: من خلال تشجيع الاستثمار، زيادة الإنفاق الحكومي والذي يتبعه زيادة في الاستهلاك والاستثمار، زيادة الأجور النقدية من خلال الاستثمارات الحكومية ورعاية ودعم التعاونيات. ودعم صغار المنتجين من فلاحين وحرفيين؛

<sup>1</sup> إبراهيم طلعت، مرجع سبق ذكره، ص. 154.

<sup>2</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 194.

ب. الدور القانوني: من خلال صياغة قانون العمل والعمال وبناء قاعدة مادية تكنولوجية وإقامة صناعات رائدة.<sup>1</sup>

ج. الدور السياسي: من خلال:<sup>2</sup>

- الحد من عملية العمالة الوافدة وذلك عن طريق زيادة الرقابة على الحدود والتفتيش المستمر على المنشآت الخاصة، وكذلك تشجيع المواطنين على العمل وذلك من خلال إعطائهم ميزات وحوافز تشجيعية.

- وكذلك إعادة صياغة قانون العمل بما يتلاءم مع الضرورات والمستجدات كالحد من عمالة الأحداث دون سن العمل، وتنظيم سن التقاعد وخفض ساعات العمل، ومنع دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجور وكذلك السماح بإنشاء مكاتب العمل والنقابات العمالية لما لها من آثار إيجابية على العمال والاقتصاد بشكل عام.

13- ينبغي أن يراعي مراجعة برامج التعليم باستمرار مع التغييرات التي تحدث في المجتمع والتي تنمخض عن ظهور مهن لم تكن موجودة من قبل، واختفاء مهن أخرى. ومن الأهمية فحص نظم التعليم بين الحين والحين؛

14- الاهتمام بالتربية المهنية منذ مراحل التعليم الأولى؛ وتعريف المتعلمين بنوعية الأعمال التي يحتاجها الفرد من المهارات وقدرات ومعارف، وإرشاده أيضا إلى مؤسسات التعليم التي تقوم بذلك حتى يمكن إعداده مهنيا.<sup>3</sup>

15- تنظيم سوق العمل بتوفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عنه، وضمان شفافية أكثر؛

16- تخطيط القوة العاملة، ويقصد بها الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتوفرة عن طريق البرامج المناسبة لذلك في إطار خطة زمنية محددة (الأخذ بعين الاعتبار البعدين الكمي والكيفي لليد العاملة)<sup>4</sup>؛

17- تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة في البلاد وإعادة تنظيم المجتمع بصورة شاملة وتعبئة جميع الطاقات المتاحة؛

<sup>1</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص. 154-155.

<sup>2</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 194-195.

<sup>3</sup> حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 227-228.

<sup>4</sup> حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص. 90.

18- يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الزيادة في عدد السكان؛

19- دعم الدولة صغار المنتجين من حرفيين وفلاحين ومنع خراب مصالحهم بسبب عدم قدرتهم على منافسة كبار المنتجين؛

20- تقديم الإعانات لمن لا يستطيع الحصول على فرصة عمل.<sup>1</sup>

### ثانياً: رؤية بعض المدارس فيما يخص طرق وسبل معالجة البطالة:

وسوف نوجز أهم هذه الأفكار التي جاءت لمعالجة البطالة في النقاط التالية:<sup>2</sup>

1- يعتبر كينز أن التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي تتراوح بين التوسع، الانكماش والانتعاش. بحيث تتميز مرحلة الانتعاش بارتفاع الدخل، وبالتالي ارتفاع معدلات الاستثمار التي تساهم في الحد من معدلات البطالة من خلال:

- وجود تفاعل بين رجال الأعمال، مما يؤدي إلى تزايد الاستثمار ومستوى التشغيل لعناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل؛

- زيادة المداخيل الناتجة عن الاستثمارات، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، ما يبشر بمزيد من المبيعات والأرباح من خلال مضاعف الاستثمار.

2- يرى مفكري مدرسة شيكاغو أن زيادة إعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل، لأن المستفيدين منها لا يبحثون عن عمل بجدية وبالتالي فالبطالة عندهم اختيارية ولا مكان للبطالة الإجبارية في تحليلهم. لذا من أجل التأثير على حجم البطالة يقترح رواد هذه المدرسة أن تكتفي الدولة بوظائفها التقليدية، دون البحث عن التشغيل التام، ويجب إطلاق آليات السوق تعمل عملها لاستعادة التوازنات المفقودة في سوق العمل.

بحيث يرتبط توفير مناصب الشغل بتوفير الشروط الضرورية لتحفيز رجال الأعمال على الاستثمار لاستيعاب اليد العاملة العاطلة؛

3- أما أنصار المدرسة الكينزية الحديثة فإنهم يرون علاج البطالة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي حتى ولو صاحب ذلك زيادة معدلات التضخم. وبما أن سوق العمل تتطلب أيدي عاملة

<sup>1</sup> حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص ص. 147-148.

<sup>2</sup> حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص ص. 88-89.

مؤهلة، فإنهم يقترحون إجراء دورات وبرامج تدريبية وتكوينية لها، لتكييفها مع المتطلبات الجديدة ويقترحون أيضا الرجوع إلى سياسة الأشغال العامة الكبرى التي من شأنها خلق فرص عمل أكثر؛

4- يوجد من المدارس من يرون أن البطالة لم تعد أزمة "كم" بل أصبحت أزمة "كيف" ولا يمكن حلها بزيادة الطلب الكلي الفعال، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تخفيض الطلب على اليد العاملة، ويرى أنصار هذه المدارس أن الخروج من أزمة البطالة يكون عن طريق التوسع في مجال الخدمات الإنتاجية مثل: الخدمات الصحية- الخدمات السياحية- خدمات الأمن... الخ.

## المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر.

أصبحت ظاهرة البطالة اليوم ظاهرة لا تعرف الحدود، واستفحالها يعبر عن أزمة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد عميقة، والاقتصاد الجزائري عبر عقود من الزمن يعاني من مشكلة البطالة، شأنه في ذلك شأن البلدان النامية والعربية على وجه الخصوص، ولم تخفف أساليب وبرامج التشغيل والتوظيف الاجتماعي التي اتبعت منذ عقدي السبعينات والثمانينات وإلى يومنا هذا من تفاقم هذه المشكلة.

وسنقوم في هذا المبحث بدراسة البطالة في الجزائر من خلال تقسيم المبحث إلى:

المطلب الأول: تشخيص البطالة في الجزائر؛

المطلب الثاني: هيكل البطالة ومصادرها الاستقصائية في الجزائر؛

المطلب الثالث: أسباب وآثار البطالة في الجزائر؛

المطلب الرابع: الآليات المتبعة للحد من البطالة في الجزائر.

## المطلب الأول: تشخيص البطالة في الجزائر.

يعاني المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات من مشكلة البطالة، ويعتبرها من أكبر التحديات التي يواجهها وكان ولا زال يعاني منها منذ زمن بعيد. وسنحاول في هذا المبحث تشخيص هذه الظاهرة في الجزائر.

## أولاً: مفاهيم عن البطالة والتشغيل في نظام المعلومات الجزائري:

قبل الشروع في دراسة طبيعة ومظاهر البطالة في الجزائر لابد من ذكر بعض المفاهيم الأساسية حول التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائرية.

### 1. القوى العاملة: تمثل القوى العاملة ما يعرف بالفئة النشيطة اقتصادياً من السكان وتشمل هذه الفئة:

- الأفراد الذين صرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم يعملون، أي لهم نشاط مأجور عن طريق سيولة أو رأسمال عيني، الأشخاص الذين يؤدون الخدمة الوطنية هم جزءاً من هذا القسم؛
- هؤلاء الذين هم في سن العمل أي يتراوح سنهم بين 15-60 سنة وصرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم مارسوا نشاطاً مأجوراً (STR1)؛
- هؤلاء الذين هم في سن العمل ولم يسبق لهم الدخول لسوق العمل ويبحثون عن أول عمل (STR2).

**2. البطالة:** يعتبر الديوان الوطني للإحصاء الشخص بطالا إذا توفرت فيه الخصائص التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين: 15-60 سنة؛
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي عند عدد البطالين في الدولة، وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق؛

- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل لكنه لا يستطيع العثور عليه وأن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.<sup>1</sup>

**3. السكان النشطون:** هم جميع العاملين بمن فيهم الأشخاص الذين تجاوزوا سنا محددًا وكانوا أثناء

الفترة المرجعية يمارسون عملا مأجورا أو يعملون لحسابهم الخاص أو بدون عمل (العاطلين).<sup>2</sup>

**4. السكان المشتغلون:** إن المشتغل الذي يملك منصب شغل هو ذلك الشخص (مهما كان سنه)

الذي يمارس عملا أو يقوم بأي نشاط له عائد نقدي أو طبيعي وهذا خلال فترة زمنية معينة وهي فترة الاستقصاء.

فالمشتغلون هم أولئك الذين:

- يمارسون عملا خلال فترة زمنية معينة؛
- غائبون عن عملهم خلال فترة الاستقصاء؛
- يتابعون دراستهم مع القيام بنشاط ذو عائد مادي؛
- هم في عطلة مرضية لمدة قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)؛
- الشباب الذين يقومون بأداء واجب الخدمة الوطنية؛
- الدائمون في سلك جيش التحرير الوطني؛
- المتقاعدون الذين يمارسون نشاطا ما... الخ.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر الفترة 1980-2014. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية؛ العدد السادس(6)،

الجزائر، ديسمبر، 2016، ص ص. 203-204.

<sup>2</sup> سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص. 70.

<sup>3</sup> عمر شريف، العياشي زرزار، مرجع سبق ذكره، ص. 38.

### 5. السكان البطالون:<sup>1</sup> حسب الديوان الوطني للإحصاء؛ "بدون عمل" يقصد به "بطلان" وهو ذلك

الشخص الذي يستوفي في آن واحد على الشروط التالية:

- أن يكون في سن العمل أي بين 15-60 سنة؛
  - بدون عمل أثناء فترة التحقيق؛
  - أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل؛
  - أن يكون متاح ومستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.
- وينقسم العاطلون عن العمل إلى قسمين: قسم سبق لهم العمل وتعطلوا عنه لسبب ما (الفئة STR1) وقسم آخر يدخلون سوق العمل لأول مرة (الفئة STR2)، أي:

$$STR = STR1 + STR2$$

يقوم الديوان الوطني للإحصاء بعد تحديد التعاريف السابقة الذكر، بحساب مجموعة من المعدلات الشائعة الاستعمال في سوق العمل لمعرفة الوضعية الحالية له ومقارنته بالسنوات الأخرى، ومن أهم هذه المعدلات نجد:

**1- معدل التشغيل:** الهدف من حساب هذا المعدل هو معرفة عدد المناصب التي تم خلقها للوقوف على تطور وضعية التشغيل، ويتم حسابه من خلال إيجاد النسبة بين السكان المشتغلين من جهة والسكان النشطين من جهة أخرى أي:

$$T.O = \frac{Population\ Occupée}{Population\ Active}$$

**2- معدل النشاط:** حسب الديوان الوطني للإحصاء يوجد نوعين من معدل النشاط حيث نجد:

- معدل النشاط الأول: ويمثل النسبة بين السكان النشطين كليا والسكان الكليين المقيمين، حيث يسمح هذا المعدل بمعرفة تركيبة المجتمع الكلي أي معرفة حجم القوة العاملة المؤهلة للعمل مقارنة مع حجم السكان الكلي:

$$TA_1 = \frac{Population\ Occupée + Population\ en\ chomage}{Population\ total}$$

<sup>1</sup> سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 70-71.

• معدل النشاط الثاني: ويمثل النسبة بين السكان النشطين كليا والسكان البالغون سن العمل حسب مفهوم المكتب الدولي للعمل، حيث يسمح هذا المعدل بمعرفة الفئات التي لا تدخل ضمن فئة البطالين ولا المشتغلين كالطلبة وغيرهم.

$$TA_2 = \frac{\text{Population Occupée} + \text{Population en chomage}}{\text{Population en age de travail}}$$

3- معدل البطالة: (Taux de chomage): هذا الأخير عبارة عن النسبة بين المجتمع العاطل (STR1+STR2) والمجتمع النشط. أي أن: معدل البطالة (TC) = المجتمع العاطل / المجتمع النشط.<sup>1</sup>  
ثانيا: ظهور مشكلة البطالة في الجزائر:

لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات وإلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث كثير التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17% في عام 1987 إلى 28% سنة 1995 ليبلغ 30% سنة 1999. هذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة.<sup>2</sup>

### ثالثا: خصائص البطالة في الجزائر:

1. ارتفاع وتيرة نمو العرض من العمالة: نتيجة ارتفاع نمو القوة العاملة النشطة بمعدلات أسرع من النمو الديموغرافي للسكان، وازدياد نسبة وعدد الأشخاص طالبي العمل والإدماج لأول مرة لاسيما في أوساط ذوي الكفاءات من حاملي الشهادات، وخاصة الأقل من 30 سنة وطول مدة بحثهم، إضافة إلى نقص مستواهم التأهيلي والتدريبي (عجز في الدراية الفنية والمهارات الاحترافية)؛
2. تباطؤ نمو الطلب على العمالة: ضعف معدلات الاستثمار المجدي، وبطء ديناميكية النمو الاقتصادي خارج المحروقات، وسوء التسيير الإداري (تواضع الكفاءة الإنتاجية، وغياب الفعالية التنظيمية) أي بعبارة

<sup>1</sup> الطاهر جليط، مرجع سبق ذكره، ص. 204.

<sup>2</sup> صفية بوزار، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014. مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، يومي: 08-09 ديسمبر 2014، ص. 556.

- أدق غياب جهاز عرض إنتاجي مرن قادر على استيعاب وامتصاص أكبر كمية ممكنة من المعروض البشري المتاح، ومن ثم ضعف قدرة النسيج المؤسساتي على توليد فرص مستديمة للتوظيف؛<sup>1</sup>
3. التطور السريع للقطاع الموازي: الذي يوظف عدد غير معروف من اليد العاملة من الشباب ويعتبر مصدر دخل بالنسبة لهم، ما يجعل إحصائيات العاطلين عن العمل غير دقيقة تماما؛<sup>2</sup>
4. تمس البطالة سكان الريف أكثر من سكان الحضر: وهذا للنقص المعترف في وسائل التشغيل للسكان النشطون من سكان الأرياف، وبالتالي تغذية الهجرة نحو المدن وما ينتج عنها من ضغط على قطاع السكن؛
5. انتشار ظاهرة اليأس من البحث عن شغل: وكذلك الانحراف والجريمة؛
6. تسجيل تدهور كبير في نوعية الوظائف الجديدة: فقد أصبحت نسبة الوظائف المأجورة المؤقتة (عقود عمل بمدة محدودة) مهيمنة؛<sup>3</sup>
7. بطالة الشباب: حسب المعطيات المقدمة من الهيئات الرسمية (وزارة العمل، ONS، ANEM) تبين أن أغلبية البطالين هم شباب حيث نسبة البطالة تجاوزت سقف 80% (الذين نقل أعمارهم عن 35 سنة وذلك سنة 2000، وميزة هؤلاء الشباب البطالين كونهم لم يعملوا من قبل أي طالبي عمل جدد وهم يمثلون ثلثي (2/3) مجموع البطالين، كما أن الأغلبية الباقية فهم ليسوا متعلمين وليسوا مؤهلين؛
8. عدم توافق مؤهلات المتخرجين مع المناصب الشاغرة؛<sup>4</sup>

### المطلب الثاني: هيكل القوى العاملة والمصادر الاستقصائية للبطالة في الجزائر.

ينقسم هيكل القوى العاملة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين، قوى عاملة مشغلة وأخرى غير مشغلة تتمركزان وفق عدد من التصنيفات وبالاعتماد على مختلف المصادر الاستقصائية والإحصائية. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال دراسة توزيع القوى العاملة، وكذلك المصادر الاستقصائية للبطالة في الجزائر.

<sup>1</sup> طارق قندوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 18-19.

<sup>2</sup> سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص. 83.

<sup>3</sup> صلاح الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص. 88.

<sup>4</sup> هاجر رماش، اتفاق الشراكة الأوروبية وسوق العمل في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2013، ص ص. 120-122.

## أولاً: توزيع القوى العاملة (المشتغلة وغير المشتغلة):

يتم دراسة توزيع القوى العاملة (المشتغلة وغير المشتغلة) على عدة تصنيفات وذلك بغض النظر عن مدى صحة المعلومات والبيانات الإحصائية والتي يشك فيها كثيرا من الباحثين، ومدى توافقها مع ما هو في الواقع.<sup>1</sup>

### 1. توزيع القوى العاملة المشتغلة:

لمعرفة خصائص العمالة في الجزائر، يتوجب دراسة توزيعها على مختلف التصنيفات سواء من حيث الحجم أو النسبة أو الهيكل بحيث توجد عدة تصنيفات وهي:<sup>2</sup>

**1.1. توزيع البطالة حسب القطاعات الاقتصادية:** من خلال محاولة التعرف على كيفية توزيع العمالة بين القطاعات لمعرفة مدى مساهمة كل قطاع في عملية التنمية، وكذا معدل نمو العمالة من سنة إلى أخرى؛

**2.1. توزيع العمالة حسب المهنة:** الهدف وراء هذا التوزيع يكمن في التعرف على أهمية الوظائف التي تؤديها العمالة، فهو يعكس الأنشطة السائدة في المجتمع ودرجة التطور التي بلغها؛

**3.1. توزيع العمالة حسب فئات العمر:** حسب هذا التوزيع سنتعرف على الفئات التي تملك النسبة الكبيرة، وعلى نوعية العمالة؛

**4.1. توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس:** إن للتوزيع الجغرافي للسكان وإلى المشاريع الاقتصادية والخدمات الاجتماعية أثر كبير في توزيع العمالة، وعليه تقسم العمالة إلى تجمعين كبيرين حضري والآخر ريفي.

### 2. توزيع القوى العاملة غير المشتغلة:

لغرض تمييز السكان الذين تمسهم البطالة ومعرفة أين تتمركز البطالة وفي أية فئة وفي أي نوع يتوجب علينا أن ندرس توزيعها هي الأخرى على عدة تصنيفات أهمها:<sup>3</sup>

**1.2. توزيع البطالة حسب الفئات العمرية (السن):** لمعرفة الفئة التي تمسها البطالة بالدرجة الأولى.

**2.2. توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية وحسب الجنس:** لمعرفة كيف تنتشر البطالة بين الرجال والنساء على المناطق الحضرية أو الريفية.

<sup>1</sup> سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص. 73.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص. 73 - 77.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص ص. 78 - 81.

3.2. توزيع البطالة حسب المدة الزمنية: إن تحليل مدة البطالة يساعدنا في التعرف على وضع فئة البطالين وعلاقة سوق العمل بشكل عام. إن مدة البطالة كانت تعد بالأشهر، أصبحت الآن تعد بالسنوات وهذا راجع لنقص العمل وكذلك عدم ملائمة بعض الوظائف المقترحة على البطالين.

### ثانيا: المصادر الاستقصائية للبطالة والتشغيل:

توجد ثلاث أنواع مختلفة من المصادر الاستقصائية للحصول على المعلومات المتعلقة بسوق العمل وهي:<sup>1</sup>

- التحقيقات لدى العائلات (المسوح الأسرية)؛
- التحقيقات لدى المؤسسات (مسوح عبر المؤسسات)؛
- التحقيقات الإدارية (المصادر الإدارية).

1. التحقيقات لدى العائلات (المسوح الأسرية): إن التحقيق الأساسي حول البطالة لدى العائلات هو من مهام الديوان الوطني للإحصاء، حيث يستند عند تحديد معدلات البطالة في الجزائر على مصدرين رئيسيين:

الأول: هو الإحصاء العام للسكن والسكان: RGPH : وهي عبارة عن عملية مسح شاملة على مستوى كل التراب الوطني، كما تنفذ مرة كل عشرة (10) سنوات ينفذ في مدة 15 يوم، ويعطي معلومات شاملة حول اليد العاملة والبطالة، حققت الجزائر منذ الاستقلال خمس (05) إحصاءات: (67- 77- 87- 98- 08).

الثاني: هو المسوح الأسرية الخاص باليد العاملة والديموغرافيا: MOD: وهو عبارة عن مسح سنوية يتم من خلالها استجواب يتم من خلالها استجواب الأسر بطريقة عشوائية موزعة على كل الولايات هدفها هو إعطاء تقديرات لخصائص ومميزات اليد العاملة المتاحة.

في الواقع هناك صعوبات كثيرة تتعلق بالجديفة في تزويد هذه المصالح بالمعلومات الإحصائية الصحيحة خاصة بالبطالة والتشغيل، ما يجعل المعطيات ناقصة المصدقية.<sup>2</sup>

2. التحقيقات لدى المؤسسات (مسوح عبر المؤسسات): هذا المصدر يوفر معلومات حول الشغل من خلال:

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص. 71- 72.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص. 72.

- تحقيق حول الأجور والذي يعطي صورة عن الشغل في القطاع العام (خارج الإدارة) وهو تحقيق سداسي؛
  - التحقيقات القطاعية (صناعة، البناء والأشغال العمومية...) تعطي صورة عن الشغل وهي تحقيقات سنوية تتعلق بالسنة السابقة للسنة التي ينجز فيها؛
  - تنجز كذلك وزارة الصناعة تحقيقا ظرفيا ثلاثيا، يتعلق بالشغل.
- هذا النوع يهتم فقط بمحددات عرض الشغل والتي لا تعني سوى الإجراء بصفة عامة وانطلاقا من حجم معين للمؤسسات بصفة خاصة، إضافة إلى ذلك هذه الاستقصاءات تتلقى مشاكل عدة مثل:
- عدم ملائمة وموافقة سبر الآراء المشكلة من الملف العام للمؤسسات المقيدة لدى الديوان الوطني للإحصاء وهذا راجع إلى عدم كفاية الملف الابتدائي وكذا التأخير في تحديثه؛
  - النسبة الضعيفة للإجابة والرد، رغم إرسال برقيتين للتنكير.<sup>1</sup>
- 3. التحقيقات الإدارية (المصادر الإدارية):** وهي المصادر التي تعطي صورة عن الشغل في الإدارة (مديرية الميزانية، المديرية العامة للتوظيف الحكومي) وبعض المعلومات حول الشغل للقطاعات الأخرى. لكن تبقى هذه المعلومات غير كاملة لأسباب عديدة منها:
- يوفر الصندوق الوطني للتأمين للعمال الأجراء فقط معلومات حول المشتغلين (CNASAT) أو غير الأجراء (CASNOS) المصرحين؛
  - توفر كذلك الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) معطيات حول البطالة ولكنها تغطي سوى جزئيا؛
  - توفر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANESEJ) معطيات حول عالم البطالة والشغل لكنها تبقى كذلك جزئية تتعلق بالمصرحين فقط؛
  - تنجز وزارة العمل سنويا حوصلة حول الشغل، لكنها تصطدم بعائق المعدل الضعيف للإجابات حول استمارة الأسئلة الموجهة للإدارات والمؤسسات وهو ما يفقد قيمتها العلمية؛<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص. 72.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص. 73.

### المطلب الثالث: أسباب وآثار البطالة في الجزائر.

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تواجهها الجزائر والتي مست المجتمع والاقتصاد الجزائري، وأصبحت أحد أهم الانشغالات البالغة للحكومة الجزائرية لما تخلقه من آثار سلبية. وسنحاول في هذا المطلب معرفة أسباب هذه الظاهرة في الجزائر وكذلك حصر أهم آثارها.

#### أولاً: أسباب البطالة في الجزائر:

تعددت الأسباب التي أدت إلى تفشي وتفاقم مشكلة البطالة في الجزائر نذكر منها:

1- التغيير في السياسة الاستثمارية، حيث تم التوجه من الاستثمار المنتج المولد للشغل إلى الاستثمارات ذات الطابع الاستهلاكي، هذا من جهة ومن جهة أخرى أدت نقص الموارد إلى تخفيض وكبح الاستثمارات؛

2- الضائقة المالية التي توسعت بعد الأزمة النفطية التي انطلقت سنة 1985 لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 1986. الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة المديونية، فوجدت الجزائر نفسها مجبرة على قبول برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي، من أجل إعادة جدولة ديونها، الأمر الذي أدى إلى تدهور سوق الشغل بسبب السياسات الاقتصادية الانكماشية المتبعة من طرف المؤسسات المالية الدولية؛<sup>1</sup>

3- اعتماد الجزائر في صادراتها الخارجية على المحروقات بشكل كبير، وبحكم صعوبة التحكم في أسعارها، ترتب عن ذلك انكماش الاقتصاد الجزائري، الشيء الذي أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي وفرص التوظيف، كما أن انخفاض حصة الصادرات يكون له آثار انكماشية مضاعفة على الدخل والعمالة خاصة في قطاعات التصدير؛

4- فترة الإصلاح الهيكلي في الجزائر، والتي ساهمت في تفاقم ظاهرة البطالة من خلال موجة التسريحات الناتجة عن تطبيق الخصخصة وكذا عمليات الحل والتصفية التي عرفتتها المؤسسات العمومية المفلسة؛

5- ميل الدولة إلى اعتماد سياسة التشغيل بالصيغة التعاقدية بدلا من التوظيف الدائم، خاصة في قطاع الإدارة والخدمات؛

<sup>1</sup> كمال بن دقفل، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر (من وجهة نظر النمذجة الغير هيكلية). مجلة العلوم الإحصائية، العدد السابع(7)، تيارت، الجزائر، ص ص. 364.

6- عدم التوازن في عملية التوظيف بين الذكور والإناث، حيث لا تتعدى نسبة توظيف الذكور في بعض الهيئات 5-10% لتبقى النسبة الباقية لصالح الإناث، وكذا الحال في جهاز المساعدة على الإدماج المهني للشباب وجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، وهذا ما ساهم في نقشي ظاهرة الحرقة، الانتحار، الإجرام، الفقر... الخ؛<sup>1</sup>

7- عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل، فالسياسة التعليمية المطبقة في الجزائر عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات وأيضاً في الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس سنوياً من الخريجين دون أن يكون ذلك طلب حقيقي لسوق العمل، ويرجع ذلك إلى غياب التخطيط والتنسيق السليم بين الوزارات المعنية والتقييد في النظم المتبعة؛<sup>2</sup>

8- التوزيع الجغرافي للسكان الذي أدى إلى ظهور نسبة البطالة في التجمعات السكانية الكثيفة، وبالتالي يؤدي إلى الطلب المتزايد على الخدمات الاجتماعية، كما يخلق ضغوطاً على المنشآت الإنتاجية، وبالتالي أدى إلى خلل في سوق العمل الجزائري؛<sup>3</sup>

9- إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي التي انبثق عنها تبعات زادت من حدة البطالة في الجزائر، ونذكر منها:

- عدم التزام الدولة بتعيين الخريجين وتقليص التوظيف الحكومي؛
- تقليص معدل الإنفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية الذي أدى بدوره إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات؛
- التوجيه غير السليم للموارد المالية.

10- بطء وتيرة النمو الاقتصادي، فمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تتميز بكونها ضعيفة جداً، وهذا يؤثر مباشرة على العملية الاقتصادية للفرد ويؤدي إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة؛

11- سوء الإدارة وهو من العوامل الأساسية التي تؤثر في حجم البطالة وازديادها، لأن الحكومة تفتقر للخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في معالجة مشكلة البطالة؛

<sup>1</sup> عمر شريف، العياشي زرزار، مرجع سبق ذكره، ص ص. 39-40.

<sup>2</sup> مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص. 255-256.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص ص. 260-261.

- 12- تسريح أصحاب العقود المؤقتة، حيث يتم تسريح العمال في الكثير من المؤسسات الإنتاجية بسبب قلة أو توقف الإنتاج فيها أو بيع المؤسسات التي لا تحقق عائدا يغطي التكاليف الإجمالية؛<sup>1</sup>
- 13- ضعف المحفزات حيث لا يجد الشباب التحفيز الكافي لفتح مشروعات صغيرة نتيجة لـ:<sup>2</sup>
- بطء الإجراءات الإدارية وتعقيدها مما جعلها معرقله؛
  - العقبات الإدارية التي يواجهها الشباب عند طلب الحصول على الرأس المال اللازم لبدء المشروع؛
  - نقص الخبرة لدى الشباب الراغبين في دخول هذا الميدان؛
  - عدم الدراية بكيفية التعامل مع الجهات المختصة.
- 14- الزيادة المرتفعة للنمو الديموغرافي حيث يعتبر من بين أعلى النسب في العالم مما أدى إلى ارتفاع الطلب على التشغيل وعدم قدرة الدولة التكفل بها؛<sup>3</sup>
- 15- التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال؛
- 16- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة؛<sup>4</sup>
- 17- السياسة المالية التي تهدف إلى الحد من عجز الميزانية بواسطة خفض النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة، ويتم ذلك بتنفيذ مجموعة من السياسات الفرعية أهمها: خفض الأجور ووقف التوظيف في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية، خفض الاستثمار العام، خفض نفقات الدعم والإعانات الحكومية... الخ؛
- 18- سياسة سعر الصرف حيث أن انخفاض سعر الصرف للدينار مقابل العملات الأجنبية أدى إلى زيادة كل من كلفة الاستثمار وتكلفة الإنتاج، وذلك كله يحد من نمو الاستثمارات والتوسع فيها ومن عدم قدرة الاقتصاد على خلق المزيد من فرص العمل الجديدة؛

<sup>1</sup> فاطمة عبدلي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة وعلاقتها بحركة السكان "دراسة البطالة عند خريجي الجامعات". جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص. 16.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص. 16-17.

<sup>3</sup> نوال بن فايزة، مرجع سبق ذكره. ص. 61.

<sup>4</sup> صفية بوزار، مرجع سبق ذكره، ص. 556.

19- سياسة تحرير الأسعار حيث أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات بما يفوق الزيادة في القوة الشرائية للأفراد يزيد من انكماش الطلب محليا، ومن ثم يحد من التوسع في كل من الاستثمارات الجديدة والاستثمارات القديمة.<sup>1</sup>

20- القصور في تخطيط القوى العاملة حيث يعتبر القصور في تخطيط القوى العاملة سببا جوهريا في زيادة معدلات البطالة، بما أن الهدف من هذا التخطيط هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما تحقيق فائض وتراكما رأسماليا يعاد استثماره ومن ثم خلق فرص عمل جديدة.<sup>2</sup>

### ثانيا: آثار البطالة في الجزائر:

تعددت آثار البطالة وتداخلت فيما بينها، فقد تؤدي الآثار النفسية إلى آثار اجتماعية ومنه إلى آثار سياسية واقتصادية. وعليه سنحاول حصر آثار البطالة في الجزائر من خلال تقسيمها إلى آثار اقتصادية وآثار اجتماعية، آثار نفسية وأخرى سياسية.

#### 1. الآثار الاقتصادية:

1.1. فقدان المهارات والخبرات: فلا تملك الجزائر الإمكانيات اللازمة للحفاظ على المهارات والخبرات المكتسبة، لذلك مع مرور الزمن تندثر هذه المكاسب من عند العمال المتخصصين نتيجة بطالتهم وعدم تشغيلهم في المكان المناسب لمؤهلاتهم، مما يؤثر سلبا على مردوديتهم في الإنتاج إذا ما أعيد إدماجهم من جديد، أما إذا لم يتم تشغيلهم فإن مهاراتهم تتلاشى نهائيا؛

2.1. تبديد أموال الدولة: ففي الجزائر مقابل أن يقوم البطالون بتقديم منتجات أو خدمات للدولة والمجتمع عموما ولعائلاتهم وأنفسهم خصوصا ويساهمون في البناء الاقتصادي للدولة ورفع مداخلها، تقوم الدولة بالإنفاق على الطبقة العاطلة عن العمل في المجتمع بدون مقابل، مما يضيف عبئا يتحمل كاهل الدولة ويقنطع من نفقاتها على المشاريع الكبرى والمرافق العامة؛<sup>3</sup>

#### 3.1. انخفاض حجم القوى العاملة؛

#### 4.1. ارتفاع عدد المستهلكين بالنسبة لعدد المنتجين؛

<sup>1</sup> وسيلة دموش، أزمة البطالة في الجزائر واقعها وآفاقها: دراسة تحليلية للعشيرة الأخيرة. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه اقتصاد ومناجنت، شعبة مناجنت، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2010، ص ص. 75-76.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص. 83.

<sup>3</sup> عمر شريف، العياشي زرزار، مرجع سبق ذكره، ص. 42.

- 5.1. اختلال معادلة الاستهلاك للإنتاج: مما يؤدي إلى أن الاقتصاد يستهلك نفسه ولا ينمو؛
- 6.1. العجز عن ضمان مدخرات التنمية: وبالتالي نقص الاستثمار؛
- 7.1. خسائر مادية كبيرة جدا تتحملها الدولة: في التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.<sup>1</sup>
2. الآثار الاجتماعية:
- 1.2. الجريمة والانحراف: فعدم حصول الشباب على الأجر المناسب للمعيشة أو لتحقيق الذات يلجأ إلى الانحراف، السرقة، النصب أو الاحتيال... لكي يستطيع تحقيق ما يريد سواء المال أو ذاته؛
- 2.2. تعاطي المخدرات: إذ يعتقد بعض العاطلين أن تعاطي المخدرات هو الحل للهروب من الواقع المر الذي يعيشه. لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود عمل والنتيجة هي الجريمة والانحراف؛
- 3.2. الهجرة: حيث يجد بعض الشباب أن الهجرة إلى بلاد عربية أخرى أو بلاد غربية هي حل لمشكلة عدم الحصول على عمل، وإن العمل في البلد الآخر هو الحل الأمثل؛
- 4.2. التفكك الأسري: والذي يحدث بتراكم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، التي بدورها ناتجة عن البطالة؛<sup>2</sup>
- 5.2. فقر وبؤس وجوع وعدم القدرة على تأمين متطلبات الحياة الكريمة؛
- 6.2. عنوسة وطلاق وآثار اجتماعية نفسية مدمرة، وارتفاع نسبة الفاحشة، والخروج عن التقاليد والآداب العامة؛
- 7.2. ارتفاع معدلات الإعالة، حيث يعيل كل فرد منتج 05 أو 06 أفراد بينما عند الدول المتقدمة المنتج يعيل نفسه أو فردا آخر معه فقط؛
- 8.2. إعادة توزيع الثروة بصورة سيئة، لأن التشغيل يمنع تركيز الثروات وهو إحدى أدوات التوزيع العادل للثروات؛
- 9.2. العجز عن شراء أدوات المعرفة والثقافة: وبالتالي أمية ثقافية حضارية والأمية كما هو معلوم تخفض الناتج الفكري والزراعي والصناعي وغيره؛
- 10.2. تأخر سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين (30 سنة) حيث لا يملك الشاب عوامل توفير المسكن وغير ذلك، هذا يترك آثارا سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور؛

<sup>1</sup> فاطمة عبدلي، مرجع سبق ذكره، ص. 22.

<sup>2</sup> عمر شريف، العياشي زرزار، مرجع سبق ذكره، ص. 42-43.

11.2. قتل إبداع المفكرين وغيرهم من العاملين في الحقل الثقافي بسبب عدم الإقبال على إنتاجهم؛

12.2. تخلف الوعي الاجتماعي؛<sup>1</sup>

### 3. الآثار النفسية:

1.3. الاكتئاب والعزلة (الانعزالية): وقيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه عن الخروج من معاشية واقعه المؤلم، وتتمثل هذه الوسائل في تعاطي المخدرات أو الانتحار<sup>2</sup> أو الإسراف في تناول المشروبات الكحولية والسرقة...<sup>3</sup>

2.3. الشعور بعدم الانتماء إلى البلد الذي يعيش فيه لأنه لا يستطيع أن يوفر له مصدر للعمل وبالتالي ينتمي إلى أي بلد آخر يستطيع أن يوفر له فرصة عمل؛

3.3. الإصابة بالأمراض النفسية والبدنية: يتسم الكثير من العاطلين عن العمل بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة، مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية والبؤس والشقاء. مما يؤدي إلى أمراض أخرى كارتفاع ضغط الدم وارتفاع الكوليسترول، إضافة إلى معاناة سوء التغذية، أو اكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحية؛<sup>4</sup>

4.3. تدني اعتبار الذات: فالبطالة تؤدي بالفرد إلى حالة من العجز والضعف وعدم الرضا مما ينتج عنه حالة من الشعور بتدني الذات أو عدم احترامها.<sup>5</sup>

### 4. الآثار السياسية<sup>6</sup>:

1.4. ضعف الوحدة الوطنية التي تبني العدالة الاجتماعية؛

2.4. ضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن وأفراد المجتمع؛

3.4. تناقضات اجتماعية وصراعات طبقية؛

4.4. فشل برامج الاضطرابات السياسية وعدم الاهتمام بالشأن العام (انعدام الثقة في البرامج السياسية)؛

5.4. عدم تفاعل التنسيق مع البرامج الحكومية الرامية إلى التطور والتغيير.

<sup>1</sup> فاطمة عبدلي، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

<sup>2</sup> عمر شريف، العياشي زرزار، مرجع سبق ذكره، ص. 43.

<sup>3</sup> فاطمة عبدلي، مرجع سبق ذكره، ص. 20.

<sup>4</sup> عمر شريف، العياشي زرزار، مرجع سبق ذكره، ص. 43.

<sup>5</sup> فاطمة عبدلي، مرجع سبق ذكره، ص. 20.

<sup>6</sup> نفس المرجع السابق، ص. 22.

### المطلب الرابع: الآليات المتبعة للحد من البطالة في الجزائر.

أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية مكافحة البطالة وعملت على إدماج العاطلين عن العمل وخاصة ذوي الكفاءات من أجل المشاركة في تنمية النشاط الاقتصادي وذلك بوضع أجهزة إدارية من أجل الحد من البطالة وخلق أنشطة اقتصادية.<sup>1</sup>

### أولاً: محاور إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة:

كما قامت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على وضع إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، حيث تركز خطة العمل لهذه الإستراتيجية على سبعة (07) محاور رئيسية هي:<sup>2</sup>

**المحور الأول: دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل: وهذا من خلال:**

- تنفيذ الإستراتيجية الصناعية؛
- تنفيذ كافة المخططات التوجيهية لتنمية القطاعات؛
- دعم تنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- الإسراع في إصلاح نمط تنظيم الأراضي الفلاحية العمومية واستغلالها؛
- الإسراع في إصلاح العقار الصناعي.

**المحور الثاني: ترقية التكوين التأهيلي (خاصة في موقع العمل) بغرض تيسير الاندماج في عالم الشغل: وذلك في إطار:**

- تشجيع التكوين في الوسط المهني بالموقع من خلال دعم الدولة للمؤسسات التي تشارك في نشاطات التكوين، لاسيما في التخصصات والتأهيلات التي تعرف عجزا في سوق العمل؛
- تطبيق اتفاقيات التكوين في الموقع من أجل التشغيل مع مؤسسات إنجاز المشاريع الكبرى المهيكلة بغرض الاستخلاف التدريجي لليد العاملة الأجنبية باليد العاملة الوطنية، بعد انتهاء المشاريع؛
- تطبيق اتفاقيات الشراكة بين المؤسسات والمرفق العمومي للتشغيل ومنظومة التكوين المهني، مع منح المؤسسات إمكانية استعمال هياكل التكوين المهني مقابل الالتزام بتوظيف الأشخاص المستفيدين من التكوين؛

<sup>1</sup> نجاة قاضي، دور التعليم في تنمية الرأس المال البشري من أجل الحد من البطالة في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الحادي

عشر (11)، المجلد الثاني (02)، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014، ص. 69.

<sup>2</sup> عبد الرزاق جباري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 141-143-144.

- تكيف مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني مع احتياجات سوق العمل؛
- تشجيع التكوين في الحرف الصغيرة والصناعات التقليدية من خلال دعم الدولة للحرفيين المؤطرين لطالبي العمل.

**المحور الثالث: ترقية سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات:** وهذا من خلال تحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وشبه الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات.

**المحور الرابع: تحسين وعصرية تسيير سوق العمل:** عن طريق:

- مواصلة برنامج إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل بفضل إتمام انجاز المخططات المبرمجة وإعادة تأهيل مديريات التشغيل الولائية، بخلق فروع على مستوى الدوائر والبلديات والأماكن المحرومة (نظام الشباك الوحيد)؛
- اعتماد نظام التعاقد بشأن الأهداف المحددة لإدماج حاملي الشهادات مع مراعاة التخصص المطلوب؛
- تنمية الشراكة بين وكالات التشغيل الخاصة والفاعلين في مجال التكوين؛
- لا مركزية سياسة التشغيل؛
- وضع مرصد للتشغيل يضمن التواصل بين مختلف النظم المعلوماتية المتعلقة بسوق العمل؛
- اعتماد مقارنة تشاركية مدعومة من طرف الدولة والجماعات المحلية من شأنها تعزيز انسجام وفعالية إجراءات الإدماج على المستوى الجهوي؛
- تحديد الحاجيات الكمية والكيفية الحالية لسوق العمل فيما يخص اليد العاملة وكذا التوقعات المستقبلية (جرد وتقييم الموارد البشرية).

**المحور الخامس: وضع أجهزة للتنسيق ما بين القطاعات:** من خلال تنصيب:

- لجنة وطنية للتشغيل يرأسها رئيس الحكومة وتضم وزراء القطاعات المعنية؛
- لجنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل يرأسها الوزير المكلف بالتشغيل ذات إمدادات على مستوى الولايات برئاسة الوالي.

**المحور السادس: متابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها:** وهذا من خلال تنصيب:

- اللجنة الوطنية للتشغيل (C.N.E) برئاسة رئيس الحكومة؛
- اللجنة القطاعية المشتركة لترقية التشغيل (C.I.P.E) برئاسة الوزير المكلف بالتشغيل؛

• الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل بواسطة هيكلها غير المتمركزة والمرفق العمومي للتشغيل.

**المحور السابع: ترقية تشغيل الشباب:** حيث أنه مع عودة النمو الاقتصادي في ظل وفرة مالية كبيرة كان من الضروري على السلطات العمومية الانتقال من المعالجة الاجتماعية للبطالة إلى مرافقة طالبي العمل من خلال صيغ متعددة الأشكال تتصل كلها بالقطاع الاقتصادي، مما جعلها تقدم على إصلاح الأجهزة الخاصة بترقية تشغيل الشباب، وتبني سياسة تأخذ بعين الاعتبار تأطير، تكوين، وكذا الإصغاء للشباب، بغية تجنيبهم كل الآفات الاجتماعية كالجريمة وظاهرة الهجرة السرية. وفي هذا الصدد ستمنح الأولوية للتكفل باحتياجات الإدماج المهني للشباب الذين يمثلون أزيد من: 70% من مجموع السكان الباحثين عن العمل، كما تعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على دعم ترقية التشغيل المأجور من جهة، ودعم تنمية المقاولات من جهة أخرى.

### ثانيا: ميكانيزمات مكافحة ومحاربة ظاهرة البطالة في الجزائر:

وفي خضم ذلك، قامت الحكومة بتأسيس جملة من القنوات والآليات، ترمي في مجملها إلى تحريك عجلة سوق العمل، وتقليص الآثار السلبية للإصلاحات الهيكلية. يتمكن الشباب من اكتساب الخبرة المهنية اللازمة لإدماجهم في عالم الشغل بصفة دائمة مستقبلا من خلال تكوينهم على المدى القصير لصقل موهبتهم وكفاءتهم التشغيلية (مدة العقد المؤقتة يتم تجديدها ثلاث (03) مرات على أقصى تقدير).

حيث في بداية عقد التسعينات تم تنصيب جهاز الإدماج المهني للشباب DIPJ وصندوق العمل على تشغيل الشباب FAEJ (عوض سنة 1996 بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وهو أكبر جهاز حكومي للتوظيف)، ويضم الجهاز ثلاث أصناف من صيغ العمل هي:

1- الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM؛

2- التشغيل المؤقت المؤجر بمبادرة محلية ESIL؛

3- الوكالة الوطنية لتطوير الشغل ANDE.

كما تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC سنة 1994 يمس الأشخاص المسرحين لأسباب اقتصادية، وتأسيس برنامج المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة سنة 1997، وفي نفس العام أطلق برنامج أشغال ونشاطات المنفعة العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة TUPHIMO كإصلاح الطرقات، الغابات، تنظيف المحيط، الري وتطهير القنوات بفتح ورشات كبرى على مستوى

الولايات، وعقود ما قبل التشغيل CPE سنة 1998، إضافة إلى الجهود المبذولة من قبل مديريات النشاط الاجتماعي DAS.

والشبكة الاجتماعية لحماية الفئات المحرومة بدعم دخولهم بعد رفع الدعم على الأسعار (تعويضات الأشخاص دون دخل ICSR سنة 1992 ثم استبدالها سنة 1994 بصيغتين جديدتين، المنحة الجزائرية للتضامن AFS والنشاط ذو المنفعة العامة IAIG) على غرار الامتيازات الجبائية والتسهيلات الائتمانية من طرف البنوك،<sup>1</sup> مثل: القرض المصغر (Micro-Crédit) الذي أنشأ سنة 1999 وهو موجه لجميع الأشخاص الراغبين في إنشاء مؤسستهم الخاصة وخلق مناصب شغل جديدة.

ومؤخرا أصبح موجه بالأكثرية إلى الشباب الحاملين للشهادات الجامعية وذوي الكفاءات.<sup>2</sup> بالإضافة إلى إنشاء صندوق ضمان مخاطر القروض للشباب المقاول، والوكالة الوطنية لضمان القروض المصغرة ANGEM،.... الخ.<sup>3</sup>

بالإضافة إلى بعض المشاريع الأخرى مثل:<sup>4</sup>

**1- مشروع الجزائر البيضاء:** وهو مشروع يهدف إلى تغيير وجهة الجزائر السياحية وذلك انطلاقا من توظيف جزء كبير من اليد العاملة وهذا من شأنه التخفيف من البطالة؛

**2- مشاريع صندوق الزكاة:** وهو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بدأ نشاطه سنة 2003، حيث يعمل على جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وهو مشروع أساسي ذو بعد إسلامي يعتمد هذا المشروع أساسا على مورد واحد وهو الزكاة.

**3- المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات:** وهو مشروع يضم 100 محل في كل بلدية يهدف إلى تشغيل الشباب والقضاء على البطالة من جهة، ورفع مستوى التجارة الجزائرية من جهة أخرى.

يمكن تشخيص أهم آليات مكافحة البطالة ودعم الشباب في الجزائر في المخطط البياني الموالي:

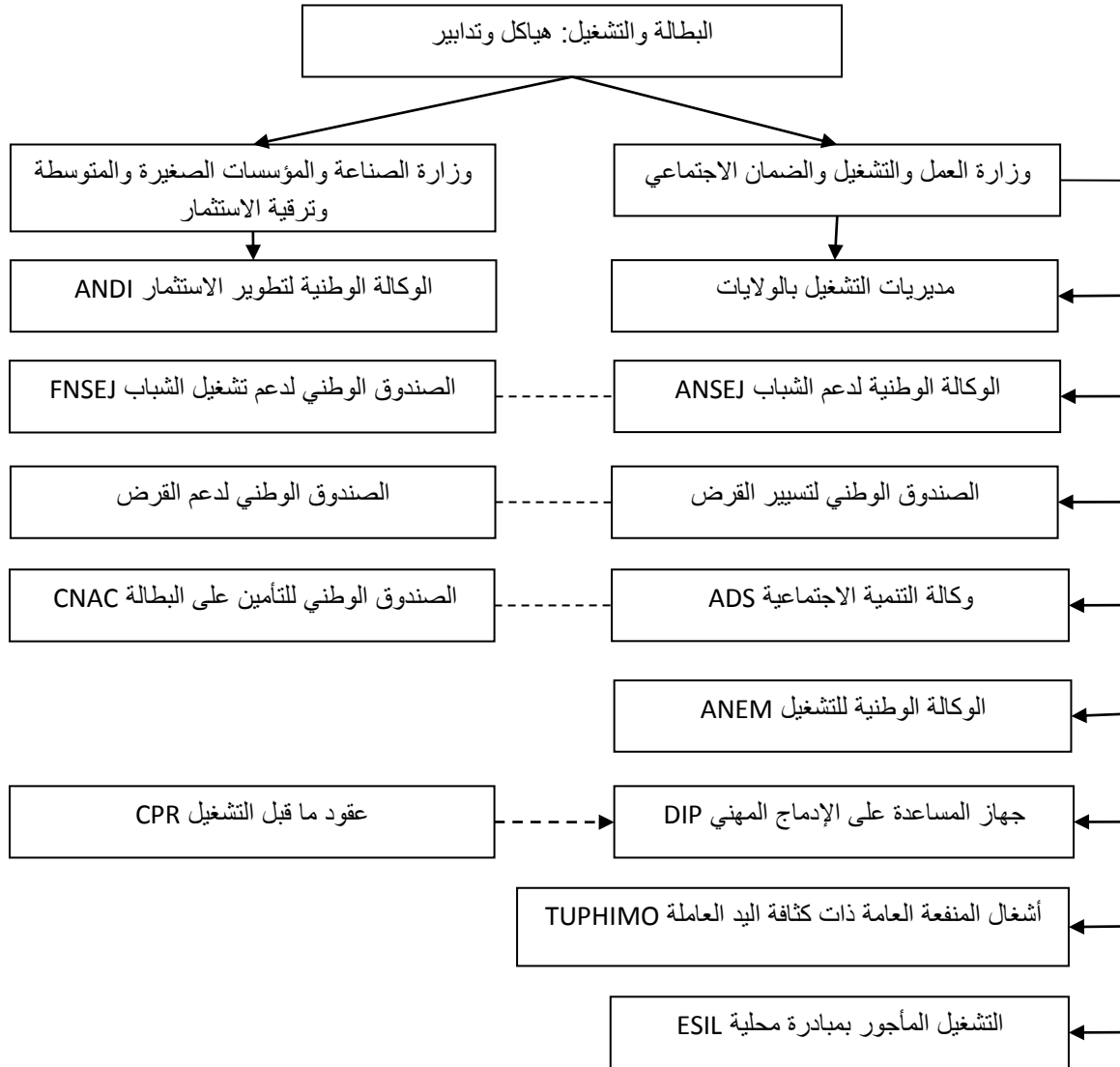
<sup>1</sup> طارق قندوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

<sup>2</sup> نجاة قاضي، مرجع سبق ذكره، ص. 70.

<sup>3</sup> طارق قندوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

<sup>4</sup> صفية بوزار، مرجع سبق ذكره، ص. 561.

الشكل رقم 04: تشخيص أهم آليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر:



**المصدر:** صفية بوزار، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقير في الجزائر خلال الفترة 1990-2014. مداخلة في

الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، يومي: 08-

09 ديسمبر 2014، ص ص. 560-561.

### خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لظاهرة البطالة يتبين لنا أن هناك جدل وعدم اتفاق مستمر بين الاقتصاديين فيما يخص التحاليل المختلفة للبطالة، حيث تختلف تحاليلهم وتفسيراتهم لهذه الظاهرة باختلاف النظريات الاقتصادية وكذا هيكل الاقتصاديات والفترات الزمنية التي تمر بها الدول.

كما رأينا عدة أسباب وأنواع للبطالة، غير أن هذه الأخيرة تصب في معانيها على نوعين رئيسيين هما البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية. بالإضافة إلى ذلك وجدنا أن ظاهرة البطالة تتميز بآثار جد سلبية اقتصاديا، اجتماعيا ونفسيا، لذلك تسعى مختلف الاقتصاديات للحد منها.

أما في الجزائر فنلاحظ من الواقع أنها ظاهرة شائعة منذ زمن طويل، تعود لعدة أسباب ولها آثار وخيمة على الاقتصاد والمجتمع وتصل حتى إلى السياسة، حيث تؤدي إلى تدهور المجتمع وتفككه وانتشار الآفات الاجتماعية والجريمة، بالإضافة إلى الاضطرابات النفسية والانتحار وكذلك اختلال الأمن والاستقرار السياسي.

لذلك تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة للحد منها عبر جملة من البرامج والآليات لتوفير مناصب العمل وتقليص معدل البطالة، غير أن هذه البرامج والآليات لم تصل إلى النتائج المتوقعة والمرجوة حيث لا تزال معدلات التضخم تسجل ارتفاعا.

# الفصل الثالث

دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر

خلال الفترة (1970 - 2016) في إطار

منحنى فيليبس

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

### تمهيد:

تعتبر مشكلة التوفيق بين التضخم والبطالة من أبرز المشكلات التي تواجهها السياسات الاقتصادية وأكثرها تعقيدا، وقد لاقى العلاقة بين المتغيرين اهتماما كبيرا واعتبرت عمود الاقتصاد الكلي خلال الستينات.

وكان فيليبس (Phillips) أول من تطرق إلى قياس هذه العلاقة في الستينات، من خلال دراسة تطبيقية قام بها على الاقتصاد البريطاني خلال الفترة (1861 - 1957)، وقد أصبحت هذه الدراسة عمود الاقتصاد الكلي في ذلك الوقت ومصدر نقاش واسع بين الاقتصاديين، حيث لم تكن تلق اهتماما من جانب الكلاسيك والكينزيين قبل ذلك.

وسنقوم في هذا الفصل بدراسة مدى تطابق دراسة فيليبس Phillips على حالة الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين هما:

### المبحث الأول: الإطار النظري لمنحنى فيليبس؛

### المبحث الثاني: دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

### المبحث الأول: الإطار النظري لمنحنى فيليبس.

إن للعلاقة بين التضخم والبطالة أثر واضح في المستويات النظرية والتطبيقية الاقتصادية، وبعد منحنى فيليبس (Phillips) الآلية الأكثر جدلا، فقد ساعد على ترسيخ الإيمان بصحة الأطروحات الكينزية وفعاليتها في مواجهة التضخم والبطالة، وسنحاول في هذا المبحث دراسة منحنى فيليبس (Phillips) من خلال تقسيم المبحث إلى أربعة (04) مطالب:

المطلب الأول: منحنى فيليبس في الفكر الاقتصادي؛

المطلب الثاني: ظاهرة التضخم الركودي وعقم منحنى فيليبس؛

المطلب الثالث: منحنى فيليبس والتوقعات الرشيدة؛

المطلب الرابع: منحنى فيليبس في المدى الطويل.

### المطلب الأول: منحنى فيليبس في الفكر الاقتصادي.

يتناول منحنى فيليبس (Phillips) أثر التغيرات في الدورة الاقتصادية وما يتبعه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام<sup>1</sup> وسنحاول في هذا المطلب دراسة تطوره، الدراسات الداعمة له، وكذلك خصائصه.

### أولا: ظهور منحنى فيليبس وتطوره:

تعود جذور تحليل منحنى فيليبس (Phillips) إلى تحليل "هيوم" (Hume) عام 1741 الذي بين أن تغيرات الأجور والأسعار ستكون سببا في تغير مستويات الإنتاج والبطالة بشكل واضح، وفي عام 1926 فسر الاقتصادي الأمريكي فيشر (Irving Fisher) سلوك الأجور النقدية مشيرا إلى أن حالة

<sup>1</sup> سعيد هنتات، مرجع سبق ذكره، ص. 77.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) - 2016) في إطار منحنى فيليبس.

التضخم في الاقتصاد يلزمها مستوى منخفض من البطالة في حيث ارتفاع مستوى البطالة يرافقه حالة الكساد، أطلق على تحليله اسم أثر فيشر.<sup>1</sup>

ثم كانت هناك عدة محاولات من طرف (Timberger) (1936) و (Klien) (1955) وتم رسم العلاقة بين البطالة والتضخم في الأخير في شكل انتشاري وبياني بواسطة كل من (Brown) (1955) و (Sultan) (1957)، وبالرغم من كل هذه الجهود المتطورة والمتلاحقة، إلا أنه لم يظهر هذا التحليل ويعتمد عليه إلا بعد محاولة الاقتصادي الأسترالي (A.W. Phillips) من معهد لندن للاقتصاد عام 1958، حيث قام بتوفيق إحصائي لبيانات سنوية على المعدلات المئوية لتغيرات الأجور النقدية  $(\frac{\Delta W}{W})$  ومعدل البطالة (U) في الاقتصاد البريطاني خلال الفترة (1861-1957).<sup>2</sup>

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 1958 نشر A.W. Phillips مقالا في: British Journal of Economica وذلك بعنوان: "The Relation Between Unemployment and the Rate of Change in Money wage Rates in the UK (1860-1957)".<sup>3</sup> سألنا بين معدل البطالة ومعدل التضخم<sup>3</sup> كما هو واضح في المنحنى في الشكل الآتي:

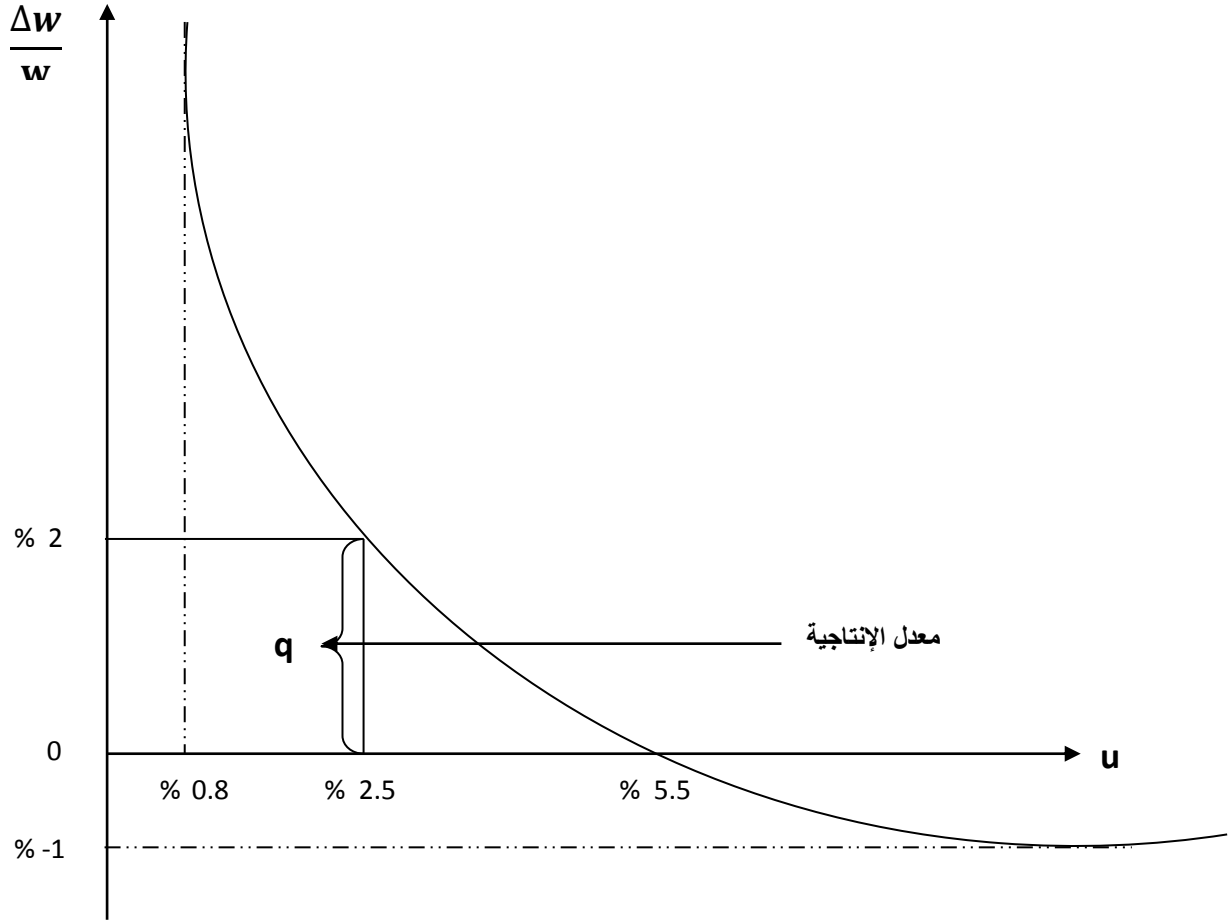
<sup>1</sup> جنان سليم هلال، نبيل مهدي الجنائي، طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى (Phillips). مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني عشر (12)، العدد الثاني (02)، 2010، ص. 98.

<sup>2</sup> صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2013، ص. 358.

<sup>3</sup> هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص. 214.

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)  
 في إطار منحنى فيليبس.

الشكل رقم 05: منحنى فيليبس



المصدر: أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية)، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص.197.

يقدم لنا الشكل السابق صورة توضيحية لتلك العلاقة العكسية وغير الخطية التي تربط بين معدل التغيير في الأجور النقدية ( $\frac{\Delta W}{W}$ ) وبين معدل البطالة ( $U$ )، وقد لوحظ أن تلك العلاقة غير الخطية تقع ضمن خطي مقارنة أو نهاية.

الأول: ويوضح أن معدل التغيير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لا نهائية، وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى (0.8%).

والثاني: ويوضح أن معدل التغيير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى (-1%) وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل، أي نسبته (100%).

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970)

(2016) في إطار منحنى فيليبس.

وكما هو ظاهر من الشكل، فإن منحنى فيليبس (Phillips) يقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة البالغ (5.5%)، وقد قدر فيليبس (Phillips) على أساس من هذا، وعلى أساس من تقديره لمعدل النمو في الإنتاجية (q)، قدر أن معدل البطالة الذي لا يرافقه زيادة في معدل الأجور، أي  $\frac{\Delta W}{W} = 0$  بنحو (2.5%)<sup>1</sup>.

### ثانياً: الدراسات الداعمة لمنحنى فيليبس:

من أهم المحاولات التي اجتهدت لتقديم أساس نظري لمنحنى فيليبس (Phillips)، كان ما قام به "ريتشارد ليبسي" (R. Lipsey) عام 1960 وبالتحديد، فقد بنى (ليبيسي) أعماله النظرية في موضوع العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة، على أساس فرضيتين أساسيتين:

1- وجود علاقة خطية وموجبة (طردية)، بين المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية، وبين فائض الطلب على الأيدي العاملة، في أسواق العمل.

2- وجود علاقة سالبة (عكسية) وغير خطية بين فائض الطلب على الأيدي العاملة وبين مستوى البطالة.<sup>2</sup>

ومباشرة بعد ذلك قام كل من<sup>3</sup> سامويلسون (Samuelson) وسولو (Solow) بتطوير هذه الدراسة وتوصلا إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، حيث أصبحت هذه العلاقة معروفة على نطاق واسع تحت اسم: منحنى فيليبس (Phillips Curve)، وتلقى هذا المنحنى قبولا سريعا لدى الاقتصاديين ومنتخذي السياسة على السواء. ولكي يكون منحنى فيليبس قابلا للاستعمال من طرف منتخذي السياسة، كان من الضروري تحويله من علاقة تغير في الأجور إلى علاقة تغير في الأسعار. وإذا كانت  $\frac{\Delta W}{W}$  هي معدل التغير في الأجور النقدية فإنه يمكن صياغة العلاقة التالية:

$$\frac{\Delta W}{W} = f(u) = -\mathcal{E}(u - u^*)$$

<sup>1</sup> أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية). الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص. 197.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص. 198-199.

<sup>3</sup> صالح تومي، مرجع ذكره، ص. 359-360.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

حيث أن:  $\varepsilon$  تقيس درجة تجاوز تغير الأجور للبطالة، بينما تشير  $u$  و  $u^*$  إلى معدلي البطالة الفعلي والطبيعي أو الاحتكاكي على الترتيب.

ومن خلال تعريف معدل تغير الأجور  $\frac{\Delta W}{W}$  مع تعريف السعر على أنه ذلك المستوى الذي يضمن تغطية تكاليف الإنتاج مع هامش ثابت من الأرباح في ظل المنافسة التامة فإنه يمكننا صياغة سعر مرجعي لكل

$$p_t = \frac{1+Z}{a} \cdot w_t \quad \text{المؤسسات على النحو التالي:}$$

حيث أن:  $\frac{w}{a}$  هي تكلفة وحدة العمل، وبالتعويض عن:  $w_t$  في المعادلة أعلاه، وتعريف التضخم على

$$p_t = \frac{p_t - p_{t-1}}{p_{t-1}} \quad \text{أساس أنه:}$$

$$p_t = +f(\quad_t) = \varepsilon(u^* - u_t) \quad \text{فان:}$$

### ثالثاً: خصائص منحنى فيليبس:

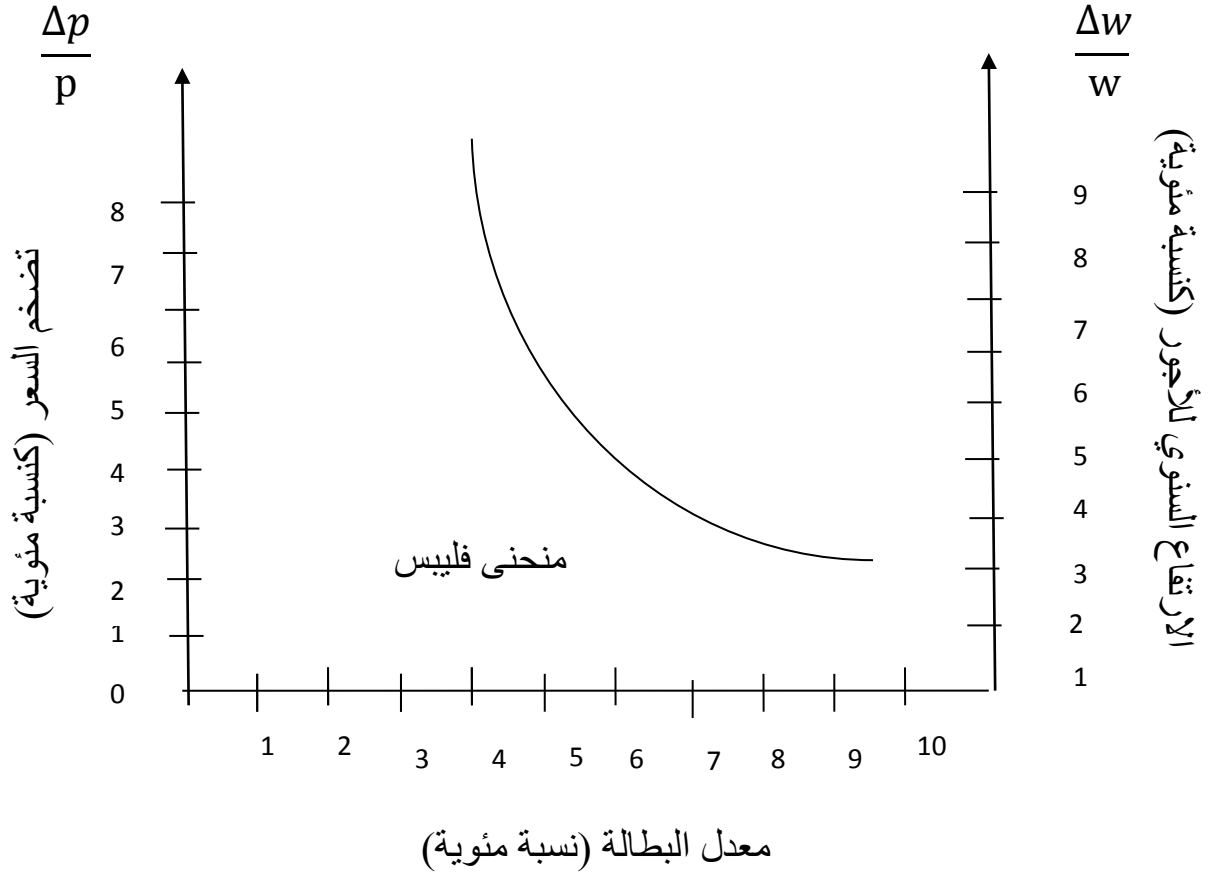
لقد قام الاقتصادي الكبير فيليبس A.W.Phillips بتطوير طريقة جديدة ومفيدة لتمثيل عملية التضخم حيث قام بقياس محددات تضخم الأجور ، فعقب دراسة دقيقة لبيانات فترة تربو على القرن بشأن البطالة والأجور النقدية بالمملكة المتحدة، توصل فيليبس Phillips إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة ومقدار التغير الذي يطرأ على الأجور النقدية، حيث اكتشف أن الأجور تميل نحو الارتفاع عندما تتخفض البطالة، والعكس صحيح.

- لكن السؤال هو: لماذا قد تؤدي البطالة المرتفعة إلى خفض نمو الأجور النقدية؟
- ✓ يرجع السبب في ذلك إلى أن العمال سيطلبون بزيادة في الأجر بصورة أضعف في ظل توافر وظائف بديلة أقل، بالإضافة إلى ذلك ستعارض الشركات الطلب بشأن رفع الأجور على نحو أكثر صرامة وذلك عندما تتخفض الأرباح.

على صعيد آخر، يعتبر منحنى فيليبس (Phillips) ذا فائدة عظيمة عند القيام بتحليل التحركات قصيرة الأمد لمعدلات البطالة والتضخم وتوضح الرؤية المبسطة من خلال الشكل التالي:

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)  
 (2016) في إطار منحنى فيليبس.

الشكل رقم 06: منحنى فيليبس (Phillips) قصير الأمد يوضح العلاقة المتبادلة بين البطالة والتضخم



المصدر: سامويلسون، نوردهاوس، علم الاقتصاد. مكتبة لبنان، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص. 716.

فبالتحرك يسارا على منحنى فيليبس (Phillips) من خلال تقليص البطالة، ستبدو زيادة معدل السعر والأجر، المتمثلة من خلال المنحى، على نحو أكثر ارتفاعا.

وبالإضافة إلى ذلك، تكمن خلف ذلك المنحنى خاصية هامة تتعلق بحساب بالتضخم افتراض ارتفاع إنتاجية العمالة (أي الإنتاج عن كل عامل)، بمعدل مستقر يبلغ 1% سنويا، وأفتراض أيضا قيام الشركات بتحديد الأسعار على أساس متوسط تكاليف العمالة، وبذلك تتغير الأسعار بشكل دائم وفقا لمتوسط تكاليف العمالة لكل وحدة إنتاج، فإذا ما ارتفعت الأجور بمقدار 4% بينما ارتفعت الإنتاجية بمقدار 1%، فعندئذ سيرتفع متوسط تكاليف العمالة بمقدار 3%، وكنتيجة لذلك، سترتفع الأسعار أيضا بمقدار 3%.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

ومن خلال الاستعانة بحساب التضخم يمكننا معرفة العلاقة التي تربط بين زيادات كل من السعر والأجر في الشكل السابق، ويختلف المقياسان الموضحان بالشكل فقط، من خلال المعدل المفترض لنمو الإنتاجية (وبذلك سيقابل تغير السعر بمقدار 4% سنويا تغير الأجر بمقدار 5% سنويا إذا ما تمت الإنتاجية بمقدار 1% سنويا، وإذا ما ارتفعت الأسعار بصورة دائمة بنفس معدل السرعة التي يرتفع بها متوسط تكاليف العمالة).<sup>1</sup>

### الحساب المنطقي للعلاقة بين الأجر والسعر:

يمكن أن تصاغ العلاقة التي تربط بين كل من الأسعار والأجور والإنتاجية على النحو التالي: يدل واقع الحال على أن الأسعار عادة ما تتركز على متوسط تكاليف العمالة لكل وحدة إنتاج على أن  $p$  دائما ما تسير بالتناسب مع  $\frac{wL}{Q}$ .

حيث:  $p$  مستوى السعر و  $w$  معدل الأجر و  $L$  ساعات العمل و  $Q$  الإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك، افترض نمو متوسط إنتاجية العمل  $\frac{Q}{L}$  بنسبة 1% سنويا، وبذلك فإذا ما ازدادت الأجور بمقدار 4% سنويا، سترتفع الأسعار بنسبة 3% سنويا (4% نمو في الأجور - 1% نمو في الإنتاجية)، وبصورة أكثر شمولاً يمكن تلخيص ما سبق في المعادلة التالية:

$$(\text{معدل التضخم}) = (\text{معدل نمو الأجر}) - (\text{معدل نمو الإنتاجية}).$$

وبوضح ذلك العلاقة التي تربط بين تضخم السعر وتضخم الأجر.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: ظاهرة التضخم الركودي وعقم منحنى فيليبس.

إن كان منحنى فيليبس (Phillips) قد تمتع بمصداقية نظرية علمية خلال الفترة من عام (1959-1969)، فإنه قد تعرض للاهتزاز الشديد وحام حوله شك كبير منذ أواخر عقد الستينات وخلال عقد السبعينات، وذلك لأن العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم قد تعرضت للانهايار.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سامويلسون، نوردهاوس، مرجع سبق ذكره، ص ص. 715 - 716.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص. 715 - 716.

<sup>3</sup> إسلام عبد الله علي حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص. 38.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

وسنحاول في هذا المطلب دراسة عقم منحنى فيليبس (Phillips) وكذلك أسبابه من خلال دراسة ظاهرة التضخم الركودي.

### أولاً: عقم (نقد) منحنى فيليبس:

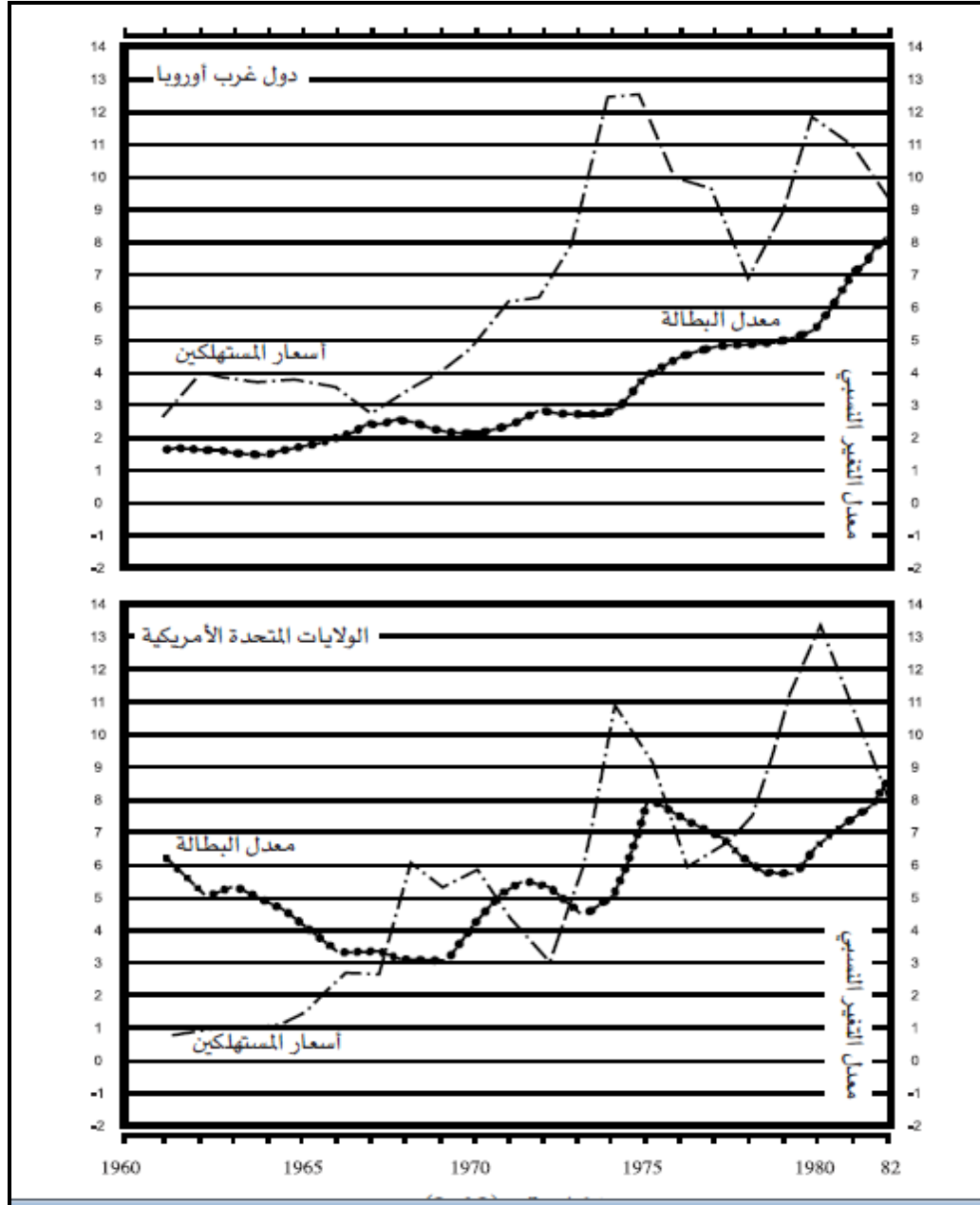
رغم ما استقبل به منحنى فيليبس من حفاوة وحماس من قبل الاقتصاديين الكينزيين وغير الكينزيين إلا أنه لم يكن وراءه تفسير نظري مقبول يوضح لماذا تتخذ العلاقة بين التضخم والبطالة هذه العلاقة السالبة (أو بتعبير رياضي: طابع غير خطي).<sup>1</sup>

ففي السبعينيات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات البطالة، وعلى نطاق واسع، وهو أمر يتعارض مع منطق منحنى فيليبس (Phillips) والشكل الموالي يوضح ذلك (ظاهرة تعاصر التضخم مع البطالة، في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية).

<sup>1</sup> رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. عالم المعرفة، العدد مئتان وستة وعشرون (226)، الكويت، أكتوبر 1998، ص. 365.

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970-)  
(2016) في إطار منحنى فيليبس.

الشكل رقم 07: تطور صورة الركود التضخمي بالولايات المتحدة ودول غرب أوروبا (1960-1982).



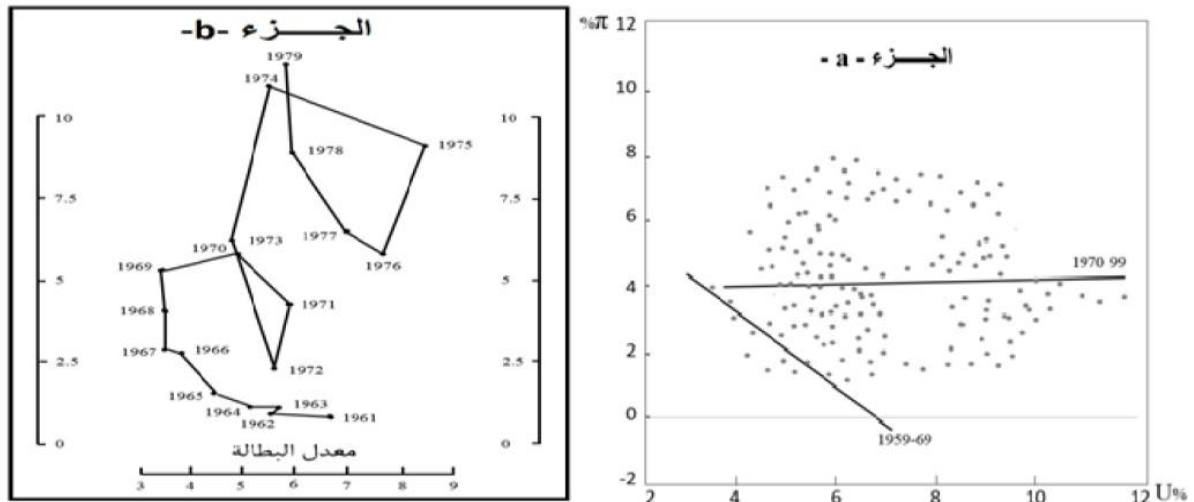
المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة-. عالم المعرفة، العدد، مئتان وستة وعشرون (226)، الكويت، أكتوبر 1998، ص. 367.

وعموما، إذا كان منحنى فيليبس (Phillips) قد عبر عن قائمة واسعة من خيارات التزواج (أو التوليفات) بين معدل البطالة ومعدل التضخم، فإن هذه القائمة قد انهارت تماما، حيث أصبح من الممكن أن يكون لمعدل معين للبطالة أكثر من معدل مرافق للتضخم، الأمر الذي يعني أن منحنى

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1990) - 2016) في إطار منحنى فيليبس.

فيليبس (Phillips) قد تحرك لأعلى وهذا هو فعلا ما حدث خلال الفترة (1968-1990) وأنذ لم يعد هناك شك في أنه لا يوجد استقرار في منحنى فيليبس وأصبحت البيانات الخاصة بالبطالة والتضخم تعكس علاقات أكثر تعقيدا من العلاقات البسيطة والسهلة التي كان يصورها منحنى فيليبس (أنظر الشكل رقم 08).<sup>1</sup> حيث تحولت هذه العلاقة إلى ما يشبه الحلقات غير المنتظمة curls كما يوضحه الجزء b خلال الفترة (1961-1979) [أنظر الشكل رقم 08]، كما أن خط الانحدار بين البطالة والتضخم خلال الفترة (1970-1999) يوضح علاقة طردية بينهما كما هو مبين في الجزء a هنا وقع الكينزيون في ورطة حيث لا يمكن تفسير هذه الوضعية على ضوء النظرية العامة لكينز، مما أدى إلى تقوية شكوك النقاد حول المنحنى، وأعطى الفرصة للنموكلاسيك بتوجيه سهام نقدتهم على هذه النظرية عبر الهجوم على منحنى فيليبس.<sup>2</sup>

شكل رقم 08: منحنى فيليبس للولايات المتحدة (1961-1979) (1970-1999).



**المصدر:** سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017، ص. 133.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص. 366-367.

<sup>2</sup> سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017، ص. 133.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

❖ وفيما يلي نعرض انتقادات ووجهات نظر لبعض الاقتصاديين:<sup>1</sup>

**1- النقديون:** يرى النقديون بأن هناك تبادل بين البطالة والتضخم في الأجل القصير، ولا يؤيدون استخدام سياسات مالية ونقدية توسعية للاحتفاظ بمعدلات للبطالة دون المعدل الطبيعي، لذلك يرفضون استخدام ترشيد الأجور والأسعار لتخفيض معدلات التضخم ويرى النقديون أنه لا توجد على المدى الطويل أي علاقة بين التضخم والبطالة وأنه لا صلة بين متوسط معدلات البطالة ومتوسط معدلات التضخم. وأن التضخم ظاهرة مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور وضغط نقابات العمال، وأن سبب البطالة في رأيهم يرجع إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي يقلل من كفاءة الأسعار في سوق العمل بمعنى آخر أن منحنى فيليبس بصورته الأصلية يصح فقط في مدة الأجل القصير حيث إن المقايضة قائمة بين البطالة والتضخم، أما في الأجل الطويل فلا توجد مثل هذه المقايضة حيث إن جميع المحاولات التي تجري لتخفيض معدل البطالة دون المعدل الطبيعي تنتهي بتضخم متسارع وعودة أخرى للمعدل الطبيعي للبطالة ويأخذ المنحنى بذلك شكله العمودي.

ويرى فريدمان (Friedman) أن تحليل فيليبس (Phillips) للعلاقة بين البطالة وتغير الأجور هو بحق (مساهمة أصيلة ومهمة ومشهودة) لكن وعلى نحو غير ملائم يحتوي هذا التحليل على خلل أساسه هو الفشل في التمييز بين الأجور بين الأجور الاسمية والأجور الحقيقية.

**2- مدرسة التوقعات الرشيدة:** ينكر أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة وجود التبادل القصير الأجل بين التضخم والبطالة حيث يعتقدون أن الزيادة في الأجور النقدية والأسعار هي نتيجة للتوقعات الخاصة في زيادة عرض النقد وليس الناتج والعمالة.

**3- اقتصاديو جانب العرض:** أما اقتصاديو جانب العرض فيرون عدم وجود علاقة بين التضخم والبطالة في الأجل القصير حيث إنهم يؤيدون الزيادة في عرض النقود وتخفيض معدلات الضريبة التي تعتبر حافزا قويا على حث الناس على زيادة العمل والادخار والاستثمار لذلك لا بد من زيادة العرض الكلي بالنسبة للطلب الكلي من أجل تخفيض كل من التضخم والبطالة.

<sup>1</sup> رجاء الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص. 61.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

❖ ويمكن تصور أسباب اختفاء منحنى فيليبس فيما يلي:

1- الزيادة في أسعار البترول في أوروبا والولايات المتحدة في السبعينات، هذه الزيادة في تكلفة الإنتاج غير الأجرية دفعت المؤسسات إلى رفع أسعارها عند أجور محددة (إحداث زيادة في هامش الربح مما يؤدي لارتفاع الأسعار)؛

2- تغيير الشركاء الاجتماعيين الطريقة التي يكونون بها توقعاتهم نتيجة تغير ظاهرة التضخم ذاتها فانطلاقا من سنة 1960 بالولايات المتحدة و1968 بفرنسا تغير معدل التضخم بشكل واضح حيث أصبح موجبا بشكل دائم. ففي حين كان متوسط التضخم مساويا للصفر خلال النصفية الأولى من القرن العشرين أصبح أكثر حدة وعليه تضخم قوي لسنة معينة يكون أكثر عرضة بأن يستتبع بتضخم مماثل في السنة الموالية.<sup>1</sup>

### ثانيا: تعريف ظاهرة التضخم الركودي (الركود التضخمي):

هي ظاهرة نقدية حديثة العهد ظهرت في الدول الصناعية المتقدمة في أوائل السبعينات من القرن الماضي، فحواها أن النشاط الاقتصادي يعاني بموجب هذه الظاهرة من ارتفاع حاد في معدلات التضخم وتباطؤ في معدل الناتج الحقيقي، والذي يترتب عليه ارتفاع في معدلات البطالة.<sup>2</sup> كما تحدث هذه المشكلة أو الظاهرة أيضا عندما يزداد حجم الطلب على السلع والخدمات في الوقت الذي ينخفض حجم توظيف عنصر العمل.<sup>3</sup> فهي ظاهرة جمعت بين مساوئ كل من التضخم والركود الاقتصادي في آن واحد.<sup>4</sup>

ويمكن توضيح هذه العلاقة الطردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم أو ما تعرف بظاهرة الركود التضخمي (التضخم الركودي) في الشكل الموالي حيث يكون المنحنى الممثل لهذه العلاقة موجب الميل.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 133-134.

<sup>2</sup> عبد الله الطاهر، موفق على الخليل، النقد والنموك والمؤسسات المالية. مركز يزيد للنشر، مؤتة، الطبعة الثانية، 2006، ص. 153.

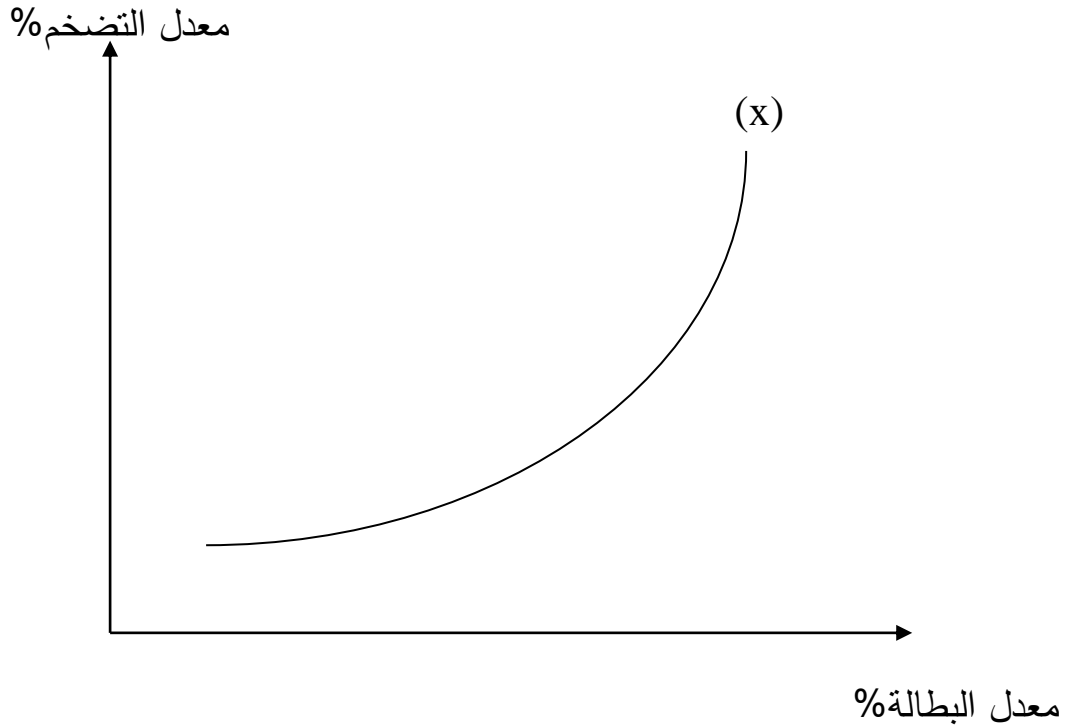
<sup>3</sup> سعيد هتمات، مرجع سبق ذكره، ص. 82.

<sup>4</sup> عبد الله الطاهر، موفق على الخليل، مرجع سبق ذكره، ص. 153.

<sup>5</sup> السيد محمد السريشي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية. دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص ص. 311-312.

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)  
في إطار منحنى فيليبس.

الشكل رقم 09 : ظاهرة الركود التضخمي (التضخم الركودي).



المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية. الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008، ص. 312.

ثالثاً: تفسير التضخم الركودي (الركود التضخمي):

لقد ثار الجدل بين النيوكلاسيك والكينزيون فيما يتعلق بتفسير هذه الظاهرة، حيث أرجعه فريدمان (Friedman) إلى السياسات النقدية النشطة، بعدما اعتبر أن النظم الاقتصادية الرأسمالية مستقرة بطبيعتها، وأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يفسد عمل اقتصاد السوق ويحدث أزمات. وحسب فريدمان فإن التضخم ذو المصدر النقدي يؤدي إلى إختلالات في النظام الاقتصادي والتي بدورها تؤدي إلى قرارات وتوقعات خاطئة، ومنه فإن تصحيح هذه الأخطاء بتطبيق سياسة نقدية تقييدية تهدف إلى منع الوصول إلى اتجاهات تضخمية جامحة، تعد أساساً لتفسير عملية تخفيض الإنتاج والتشغيل مع استمرار ارتفاع الأسعار.

ويرجع الكينزيون السبب الأساسي في حدوث التضخم الركودي إلى عدم التدخل الكافي للدولة تارة وتارة أخرى إلى نوعية السياسات التقديرية للحكومة، أما بالنسبة للنيكيزيون فيتم هذا النوع من التضخم على

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970-

2016) في إطار منحنى فيليبس.

مستوى الإنتاج للمشروعات أكثر منه على مستوى الطلب المفرط على السلع والخدمات من جانب الأفراد وهو تفسير يستند إلى التصرفات الحقيقية للأفراد .

وقد برزت ظاهرة التضخم الركودي في مطلع السبعينات لتقوي من تلك الشكوك التي أثّرت حول عدم صحة منحنى فيليبس، عندما بدأت البلدان الغربية تعاني من مرض جديد يتزامن فيه ارتفاع نسبة البطالة مع عدم انخفاض التضخم. وأمثلة ذلك الولايات المتحدة وفرنسا، وهناك وقع الكينزيون في ورطة شديدة فلم يعد ممكنا تفسير هذه الوضعية على ضوء النظرية العامة لكينز، فقام النيوكلاسيك بانتقاد منحنى فيليبس واقترحوا السياسة النقدية الرشيدة كعلاج جوهري للتضخم الركودي.<sup>1</sup>

### رابعا: علاج ظاهرة التضخم الركودي (الركود التضخمي):

بعد معرفة أسباب الظاهرة أمكن معالجتها إلى حد ما، فقد قامت الدول الصناعية بتخفيض الضرائب التصاعدية حسب فكرة "لافر"، حيث اعتبر هذا الإجراء أحد الأسباب التي أدت إلى تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج ومن ثم استيعاب عدد أكبر من العمال العاطلين. بالإضافة إلى اعتماد قاعدة واسعة لنشر المعلومات عن فرص العمل، وربط البلد بشبكة من الاتصالات السريعة والقليلة التكلفة وإتباع سياسات نقدية ومالية مناسبة ساعدت على التخلص من هذه المشكلة، والجدير بالذكر بأن الدول النامية قد تضررت إلى درجة كبيرة سواء أثناء هذه الأزمة أو من خلال معالجتها.<sup>2</sup>

وقد تباينت وجهات النظر بين الاقتصاديين النقديين والنيوكنزيين فيما يتعلق بتفسير أسباب ظاهرة التضخم الركودي وطرق علاجه.

**1- وجهة نظر النقديين:** يعتبر التضخم الركودي نتاج السياسات النقدية النشطة، فحسب فريدمان الذي يتبنى إيديولوجية السوق الحر فان إتباع السلطات النقدية للسياسات النقدية النشطة الناجمة عن توقعات خاطئة تؤدي إلى حدوث تضخم نقدي (لأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة حسب رأيه) وبغية تصحيح هذه الوضعية من خلال إتباع سياسات نقدية تقييدية فان حجم الإنتاج والتوظيف ينخفض (ارتفاع معدل البطالة) ويصاحب ذلك ارتفاعات مستمرة في الأسعار، ولمعالجة هذه الظاهرة يرى فريدمان أن

<sup>1</sup> سعيد هنتات، مرجع سبق ذكره، ص. 82.

<sup>2</sup> عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، ص ص. 157-158 و ص. 163.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970)

(2016) في إطار منحنى فيليبس.

التركيز على الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين عرض النقود ونمو الناتج يتأتى بتطبيق سياسة نقدية تقييدية رشيدة والإعلان عن السياسة المنتهجة مسبقا لتفادي الوقوع في أخطاء متعلقة بالتوقعات وتحقيق الاستقرار في الأسعار وزيادة التوظيف<sup>1</sup>.

وبصفة عامة يمكن تلخيص البرنامج المقترح من جانب النيوكلاسيك لتحقيق الاستقرار النقدي في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- تحديد معيار كمي لتطور الكميات النقدية، وعدم الحياد عنها مهما كانت التغيرات في أسعار الفائدة؛

- ضمان توازن الميزانية بقدر الإمكان في كافة الأحوال؛

- الإعلان عن تصميم وعزم السلطات على تطبيق هذه السياسة التي تستهدف مقاومة التضخم.

ولكي تكتمل السياسة ينبغي إضافة إجراء أو تدبير يتعلق بالمبادلات الخارجية ويتمثل في عدم التحكم في سعر الصرف.

**2- وجهة نظر النيوكينزيين:** وفقا للنيوكينزيين، لا يمكن التخلص من المشاكل التي تواجه الدول الرأسمالية في الوقت الحاضر بالالتجاء إلى المبادرة الخاصة وآليات السوق فقط، وإنما ينبغي أن تدعم بآليات السياسة الاقتصادية. فالسياسة النقدية التي تعد في نظرهم سبب الركود التضخمي كما ذكرنا نظرا لعدم ملاءمتها، يمكنها إذا ما استخدمت بطريقة سليمة، أن تصبح بمثابة وسيلة مساعدة إذا استخدمت بطريقة متناسقة مع أدوات الحكومة يمكن أن تسمح بإعادة النمو المتوازن (وهذا يعني بالنسبة للنيوكينزيين أنه ينبغي عدم تجديد الخطأ المرتكب بواسطة معظم الحكومات، والتي تعتقد أنه في الإمكان استخدام السياسة النقدية التقييدية لكبح التضخم في حين أن هذا التضخم قد لا يكون تضخما نقديا.

بالإضافة إلى السياسة النقدية ينبغي الالتجاء إلى سياسة مالية نشطة للتخلص من الركود في نفس الوقت الذي يتم فيه احتواء التضخم بفضل سياسة للأسعار والدخول.

<sup>1</sup> خديجة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص. 32.

<sup>2</sup> نوة بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص. 82.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) - 2016) في إطار منحنى فيليبس.

ومعنى هذا أنه فقط عن طريق العودة إلى الخليط من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي سبق عرضها من جانب كينز يمكن للدولة أن تأمل في الخروج من الركود التضخمي الحالي<sup>1</sup>.

### خامسا: نموذج فيليبس وصحة العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم:

يمكن وصف العلاقة الموجودة في منحنى فيليبس بالعلاقة الجبرية التالية<sup>2</sup>:

$$g_w = \frac{W - W_{-1}}{W_{-1}}$$

حيث أن:

$g_w$ : تشير إلى معدل تضخم الأجور؛

$W$ : تشير إلى الأجور في فترة زمنية معينة؛

$W_{-1}$ : تشير إلى الأجور في فترة زمنية سابقة.

وتوصل فيليبس إلى شكل النموذج<sup>3</sup>:

$$\frac{w^*}{w} = f\left(u_t, \frac{u_t^*}{u_t}, \frac{p^*}{p}\right)$$

حيث:  $\frac{w^*}{w}$ : معدل نمو الأجور الاسمية.

$\frac{u_t^*}{u_t}$ : معدل نمو البطالة.

$\frac{p^*}{p}$ : معدل نمو الأسعار. (الفرق بين التضخم المستورد والتضخم المحلي).

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص. 83

<sup>2</sup> نور الدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص. 651.

<sup>3</sup> علي الحسن محمد نور زروق، دراسة تطبيقية لمنحنى فيليبس في السودان للفترة (1984-2000). مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد الثالث عشر (13)، السودان، ديسمبر 2014، ص. 155.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

وإستخدم في ذلك الانحدار الخطي عن طريق استخدام المتوسطات:

$$\frac{w^*}{w} = \alpha + \beta u_t$$

وبتقدير الدالة بعد تحويل الشكل الأول إلى دالة خطية باستخدام اللوغاريتم أصبحت النتيجة:

$$\log \frac{w^*}{w} = 0.98 - 1.39 \log u_t$$

هذه النتيجة تشهد على صحة العلاقة العكسية بين البطالة والأجور.

### المطلب الثالث: منحنى فيليبس والتوقعات الرشيدة.

عرف منحنى فيليبس تحت تأثير التفسير النقدي بمسميات أخرى مثل: منحنى فيليبس المعضد بالتوقعات، وعرف في أحيان أخرى بمنحنى فيليبس المعدل وأطلق عليه كذلك بمنحنى فيليبس المتسارع التضخم.

ولا ريب أن هذه المسميات ليست إلا انعكاسا لتفسير النقديين حول طبيعة وشكل منحنى فيليبس الذي كان مغايرا بطبيعة الحال للرؤية الكينزية، فقد تحدى فريدمان (Friedman) بقوة فكرة علاقة المفاضلة المستمرة بين معدلي التضخم والبطالة، وقد بين بأن المبادلة موجودة في الأجل القصير فقط لخضوع العمال للخداع النقدي، لأنهم يهملون أثر تغير الأسعار في تحديد أجورهم النقدية وهذا يتنافى مع الواقع بحيث لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات.<sup>1</sup>

وعليه فإن أثر إدخال متغير التضخم المتوقع في تحليل فيليبس (Phillips) بمعلمة مساوية للواحد تعكس الفرضية بأن هناك غياب للخداع النقدي، فالأفراد يكونون مهتمين بالقوة مهتمين بالقوة الشرائية الحقيقية المتوقعة للنقود التي يدفعونها أو يحصلون عليها، وهي تلك التي تأخذ التضخم المتوقعة للنقود التي يدفعونها أو يحصلونها عليها، وهي تلك التي تأخذ التضخم المتوقع بالحسبان.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة). الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، الطبعة الأولى، 2012، (الكتاب منشور)، ص ص. 476-477.

<sup>2</sup> سعيد هنتات، مرجع سبق ذكره، ص. 83.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970)

2016) في إطار منحنى فيليبس.

وقد استعان النقادون بفكرة التوقعات السعريّة القائمة على فرضية التوقعات التكيّفية لتفسير انتقال منحنى فيليبس إلى أعلى عبر الزمن ليأخذ شكله الرأسي في الأجل الطويل.<sup>1</sup>

### أولاً: تعريف نظرية التوقعات المتكيفة (التكيّفية):

تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار كل من الأحداث السابقة والخطأ المرتكب على الفترة السابقة بالإضافة لاعتمادها على فكرة مفادها أن الأفراد يعدلون توقعاتهم ببطء وتدرجياً.<sup>2</sup>

فيرى فريدمان (Friedman) أن المفاوضات حول الأجور لا تفسر فقط بحالة السوق، وإنما تأخذ بعين الاعتبار توقعات التضخم وأن معادلة الأجر تكتب من الشكل:

$$w^* = a_0 - a_1 u_t + \pi^e$$

حيث:  $\pi^e$  هو معدل التضخم المتوقع،  $w^*$  معدل نمو الأجور،  $a_0$  ثابت يحدد موقع منحنى فيليبس  $a_1$  انحدار (ميل) منحنى فيليبس،  $u_t$  معدل البطالة.

كما يرى أن توقع التضخم يكون من خلال تتبع الاتجاهات التضخمية المرتبطة بالسياسات المنتهجة في الماضي على أساس أن التضخم الحادث في الماضي يمثل المعلومة الوحيدة المتوفرة والتي يمكن استخدامها من أجل تشكيل توقعات التضخم، وعليه أي تغيير في السياسة التي تتبعها السلطات لا يتم ملاحظته فوراً، ولا يلاحظ إلى إلا في الفترة الموالية عندما يتابع العمال مستوى التضخم المحقق فعلياً. ولذلك يطلق على هذا النوع من التوقعات بالتكيّفية.<sup>3</sup>

انتقد رواد المدرسة الكلاسيكية الحديثة وعلى رأسهم "روبرت لوكاس" (Robert Lucas) أفكار "فريدمان" (Friedman) الخاصة بالتوقعات المكيفة، حيث يستمر العمال في التقدير الخاطئ للتضخم إلى الحد الذي تستقر فيه الأسعار لفترة طويلة نسبياً من الزمن، عندها يتساوى معدل التضخم المتوقع والفعلي. وعلى هذا الأساس يرى لوكاس (Lucas) أن العمال لا يستمرون في بناء توقعات خاطئة بشكل منتظم

<sup>1</sup> محمد أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص. 476.

<sup>2</sup> بن يخلف كمال، السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم حالة الاقتصاد الجزائري. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص. 55.

<sup>3</sup> سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص. 135.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970-

2016) في إطار منحنى فيليبس.

وخلال فترة زمنية طويلة، ويفترض أن أفراد المجتمع يبحثون عن المعلومات اللازمة للوصول إلى النموذج الصحيح الذي يفسر سلوك الأسعار وبناء على ذلك ورغبة منهم في إحكام التوقع وضبط التنبؤ بالمتغير سعري على أسس سليمة، سيسعى هؤلاء إلى تقدير فائض الطلب على العمل الذي تسبب في التقدير الخاطئ للتضخم المتوقع، على أساس من المعلومات المتوفرة لديهم في نهاية الفترة السابقة  $(t-1)$ <sup>1</sup> وهو ما يوصلنا إلى نظرية التوقعات الرشيدة.

### ثانيا: نظرية التوقعات الرشيدة:

أول من تحدث عن التوقعات الرشيدة هو "جان تمبرجن" (Jan.Timbergen) في إطار نموذجه للسياسة الاقتصادية سنة 1930، إلا أن (J.Muth) هو الذي صاغ فرضية التوقعات الرشيدة وأعطاهما التسمية الحالية سنة 1961 في بحث قدمه بعنوان: "Rational Expectations and the Theory of Movements". (التوقعات الرشيدة ونظرية حركة الأسعار)، حيث رأى أن التوقعات الرشيدة يتم صياغتها على أساس النموذج الهيكلي الصحيح للاقتصاد.

ومع بداية السبعينات ظهرت النظرية بوضوح في الأدبيات الاقتصادية بعد أن تم تبنيها من قبل فريق من الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاديات الكلية من أمثال: "سارجنت" (L.R.Sargent)، "والاس" (Wallace) و"روبرت لوكاس" (Robert Lucas) وغيرهم، حيث قاموا بتطوير إطار نظري عام من أجل الوصول إلى سياسة اقتصادية ملائمة تنسجم في إطارها النظري مع الفكر الكلاسيكي، الذي سبق بحثه من ناحية تأكيده على دور الأسعار والأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب. ولكنها تضيف سمة جديدة لهذا التحليل، ألا وهي سمة التوقعات الرشيدة للوحدات الاقتصادية (أفراد ومؤسسات).<sup>2</sup>

حيث تنطلق فرضية التوقعات الرشيدة من القناعة بكفاءة وقدرة الوحدات الاقتصادية (القطاع الخاص) على الاستخدام الأمثل للمعلومات المتوفرة والمتاحة في بناء التوقعات، ومن أن هذه الوحدات لها مصلحة معتبرة في الحصول على المعلومات المتوفرة واستخدامها في بناء النموذج الصحيح.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> خديجة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص. 30.

<sup>2</sup> نوة بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص. 59.

<sup>3</sup> محمد أحمد الأندلي، مرجع سبق ذكره، ص. 483.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970-

2016) في إطار منحنى فيليبس.

تقتض هذه النظرية المنافسة الكاملة للأسواق والمرونة التامة للأسعار والأجور، بالإضافة إلى عقلانية الوكلاء الاقتصاديين الذين يسعون دوماً إلى تعظيم منافعهم وأرباحهم، ومضمونها أن الأفراد يعتمدون في تشكيلهم لتوقعاتهم بالإضافة إلى القيم السابقة للتضخم، على كل المعلومات الوثيقة الصلة بالعملية التضخمية، بالإضافة إلى كل تجاربهم الشخصية المرتبطة بالتضخم، كما أنهم قادرون على التفاعل مع السياسات المنتهجة من قبل السلطات بمراجعة توقعاتهم باستمرار مع تغير محيطهم وبالتالي لا يتأثرون بها، ويمكن القول أن التوقع رشيد عندما يتوافق مع التوقع الرياضي الشرطي من الشكل:

$$p_t^e = E\left(\frac{p_t}{I_{t-1}}\right)$$

حيث  $p_t^e$  تمثل توقعات الأسعار،  $p_t$  مستويات الأسعار،  $E$  معامل التوقع، و  $I_{t-1}$  تمثل كل المعلومات المتوفرة للفترة  $(t-1)$ .

وبذلك فإن العمال نتيجة لرشادتهم الاقتصادية لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع الأجور، بل يتوقعون مسبقاً نسبة الارتفاع ويحددون سلوكهم بناء على هذه التوقعات، ففي حال سياسة توسعية يطالب الأفراد بشكل فوري برفع الأجور بنفس نسبة ارتفاع الأسعار، مما يمنع الأجور الحقيقية من الانخفاض وبذلك يبقى معدل البطالة عند معدله الطبيعي، ويكون منحنى فيليبس عمودياً عند معدل البطالة الطبيعي سواء في الأجل القصير أو الطويل.<sup>1</sup>

### رؤية فرضية التوقعات الرشيدة لمنحنى فيليبس (المدرسة الكلاسيكية الحديثة):

انتهى اقتصاديو التوقعات إلى الجزم بانهيار المقايضة (المبادلة) بين التضخم والبطالة في الأجل القصير، ولعل هذه النهاية في التحليل هو ما جعل هذه المدرسة تختلف عن المدرسة النقدية والكينزية معاً، عندما انتهت إلى مقولة لا جدوى السياسات (Ineffective policies) أو بعبارة مماثلة عدم جدوى منحنى فيليبس مما يعني عقم السياسات النقدية في التأثير على المتغيرات الحقيقية وبالتالي بقاء معدل البطالة عند مستواه الطبيعي. وثمة استدراك مهم في تحليل التوقعات الرشيدة حيث لا يمكن التسليم بعقم منحنى فيليبس ما لم يكن مسنوداً بما يعتقد أنه أنصار هذه المدرسة عن حالة الأسواق، فهم يسلّمون بفرضية

<sup>1</sup> سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 149-150.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970-

2016) في إطار منحنى فيليبس.

توازن الأسواق وسريان حالة التوازن العام وأن هذا التوازن يتم بوتيرة أسرع، مما يضمن حالة التشغيل الكامل بصورة مستمرة. وهم كذلك يعتقدون بفرضية مرونة الأجور والأسعار وفقا للتوقعات العقلانية (الرشيدة).

ومع كل ذلك فما زال هناك نوع من الغموض ينطوي عليه تحليل مؤيدي التوقعات فإذا كانت هناك مفاوضة عندما تكون السياسات مبالغتها فإن هذا يعني أن تحليلهم لا يختلف (أو أنه شبيهها) عن تحليل النقديين. لكن أنصار التوقعات يحاولون النأي بتحليلهم عن شبهة التشابه بالقول (لوكاس Lucas)، أن توقع التضخم عند مستواه الفعلي سيتم بوتيرة أسرع مما يجعل انتقال منحنى فيليبس إلى وضعه الرأسي في الأجل الطويل يتم بوتيرة أسرع أيضا مقارنة بالانتقال التدريجي الذي يراه النقديون، فالانتقال السريع للمنحنى يكون مضمونا لأنه يتكئ على نموذج في بناء التوقعات يتسم بالعقلانية والرشد ولأنه يستوعب كل المعلومات المتاحة ولا يتوقف عند السلوك التاريخي للأسعار القائم على نموذج تكيف الأسعار الذي اعتمده النقديون.<sup>1</sup>

### تطبيق التوقعات الرشيدة على نموذج Friedman-Phelps:

استنادا على علاقة المفاضلة بين البطالة والتضخم للنقديين:

$$\pi_t = \pi_t^e - B(u - u^*)$$

حيث  $\pi_t$  معدل التضخم،  $\pi_t^e$  معدل التضخم المتوقع،  $B$  معدل النمو المستقبلي للنقود.

يتحدد التضخم على أنه زيادة في الأسعار مقارنة بالسنة الماضية، أما التضخم المتوقع فيتحدد على أساس مستوى السعر المشاهد في السنة الماضية:

$$p_t - p_{t-1} = p_t^e - p_{t-1} - B(u - u^*)$$

$$\implies u = u^* - \left(\frac{1}{B}\right) (p_t - p_t^e)$$

<sup>1</sup> محمد أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص. 484.

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

بإضافة صدمات العرض العشوائية  $\varepsilon_t^O$  تصبح المعادلة كالتالي:

$$u = u^* - \left(\frac{1}{B}\right) (p_t - p_t^e) + \varepsilon_t^O \dots \dots \dots 1$$

بافتراض أن المستوى العام للأسعار متناسب مع الكمية المتداولة من النقود  $M_t$ ، وصدمة الطلب العشوائية  $\varepsilon_t^D$ :

$$p_t = \alpha M_t + \varepsilon_t^D \dots \dots \dots 2$$

$$M_t = B_0 + B_1(u_{t-1} - u_1) + \varepsilon_t^M \dots \dots \dots 3$$

حيث:  $B_0$  معدل النمو الابتدائي المستقل للنقود؛

$B_1$  أثر الفرق بين البطالة المرغوبة وقيمتها السابقة على الكتلة النقدية؛

$\varepsilon_t^M$  متغيرة عشوائية تمثل التدخل العشوائي للسلطة النقدية.

بفعل التوقع الرشيد فإن توقع مستوى السعر يكون متناسب مع مكونات الكتلة النقدية:  $p_t^e = M_t^e$

$$p_t^e = E[\alpha[B_0 + B_1(u_{t-1} - u_1)] + \varepsilon_t^D + \alpha\varepsilon_t^M] \dots \dots \dots 4$$

ب طرح المعادلة 4 من المعادلة 2 نجد:

$$p_t - p_t^e = \varepsilon_t^M + \varepsilon_t^D \dots \dots \dots 5$$

بتعويض المعادلة 5 في المعادلة 1 نجد أن انحراف البطالة عن مستواها الطبيعي يتوقف على الصدمات العشوائية وليس السياسة الاقتصادية المنتظمة وفقا للمعادلة:

$$u = u^* - \left(\frac{1}{B}\right) (\varepsilon_t^M + \varepsilon_t^D) + \varepsilon_t^O$$

حيث:  $\varepsilon_t^O$  صدمة عرض عشوائية (التغير في الإنتاجية نتيجة لتغير التكنولوجيا)؛

$\varepsilon_t^D$  صدمة طلب عشوائية (تغير أذواق المستهلكين)؛

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

$\varepsilon_t^M$  صدمة عشوائية في الكتلة النقدية (التغير العشوائي غير المتوقع في الكتلة النقدية).

وعليه لا ينحرف معدل البطالة عن معدله الطبيعي إلا بتغيرات عشوائية وأثر السياسات النقدية أو المالية المنتظمة لا يظهر على مستوى التوظيف وبالتالي فهي غير فعالة سواء في الأمد القصير أو الطويل.<sup>1</sup>

### نقد نظرية التوقعات الرشيدة:

رغم أن الأفكار التي جاء بها "لوكاس" (Lucas) مؤثرة لدى العديد من الاقتصاديين، إلا أن التحليل النيوكلاسيكي القائم على فرضية التوقعات الرشيدة، تعرض لمجموعة من الانتقادات نذكر منها:

- إن نقطة الضعف الأساسية للنيوكلاسيك هي فرضية توازن السوق المستمر، وأن الأسعار والأجور مرنة، لكن الواقع يختلف عن هذا التصور، فمعظم الأسواق يكون فيها البائعون محددون للسعر (price makers) والأسعار والأجور لا تتحدد بالضرورة لتحقيق التوازن في الأسواق. ومعظم الاقتصاديون الكليون يرفضون مقترح الكلاسيك الجدد بالتصحيح الذاتي وعدم فعالية السياسات الحكومية، ويؤكدون أن الأجور ليست مرنة خاصة في الاتجاه للأسفل وأن السياسات المالية والنقدية قد نحتاجها لتحريك الاقتصاد من الكساد.

- هناك قصور جدية في فرضية التوقعات الرشيدة، إحدى هذه القصور أنها تتطلب بأن يعرف الأفراد الكثير عن كيفية عمل الاقتصاد وأهمية المعلومات المتولدة، فليس من الضروري أن يتوفر للأفراد المعرفة لتشكيل التوقعات الرشيدة، كما أن المعلومات ليست سلعة مجانية، بل هي مكلفة. كما لا يمكن الافتراض أن التوقعات تتعدل بما فيه الكفاية لتأخذ في عين الاعتبار العناصر الجديدة في كل حالة.

- يرى البعض أن فرضية التوقعات الرشيدة يصعب تقييمها بطريقة موضوعية أو تحديد مصداقيتها على مستوى الاقتصاد الكلي، والسبب أنه لا يوجد معيار موضوعي لمستوى الأسعار المتوقعة في الاقتصاد.<sup>2</sup>

### المطلب الرابع: منحنى فيليبس في المدى الطويل.

<sup>1</sup> سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 156-157.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص. 157-158.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970)

(2016) في إطار منحنى فيليبس.

إن فشل العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم قد دفعت بالعديد من الاقتصاديين من بينهم "ميلتون فريدمان" (M. Friedman) و"أدموند فلبس" (E.phelps) إلى تطوير نماذج متقدمة في القياس الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات (Expectations) عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة بحيث مكنت تلك النماذج من إخضاع منحنى فيليبس إلى القياس والتجربة، وبشكل لم يكن متاحاً عمله في السابق، وقد بدا واضحاً من نتائج تلك الاختبارات القياسية أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم التي يقوم عليها منحنى فيليبس، لا أساس لها من الصحة أو الثبات والاستقرار على المدى الزمني الطويل.<sup>1</sup>

حيث وصف فريدمان (Friedman) في نقد الشهير لمنحنى فيليبس بأنه مضلل تماماً، لأن المحور الرئيسي (الرأسي) فيه يشير إلى معدل الأجر الاسمي بدلا من معدل الأجر الحقيقي، حيث يعتقد فريدمان أن سبب ذلك هو أخذ فيليبس بالافتراض الكينزي الذي ينص على التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون متساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية.

رفض فريدمان (Friedman) هذا الافتراض واقترح أن يشير المحور الرئيسي (الرأسي) في منحنى فيليبس إلى معدل التغير في الأجور الاسمية مطروحا منه المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار، وبالتالي فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية، وكان هذا أهم انتقاد وجه لفيليبس Phillips.<sup>2</sup>

ولهذا فإنه إذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فيليبس Phillips هي:

$$W = f(u)$$

فإن معادلة الأجور عند فريدمان (Friedman) هي:

$$W = f(u) + p^e$$

حيث:  $W$  الأجور،  $u$  البطالة،  $p^e$  المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار.

<sup>1</sup> أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص. 266.

<sup>2</sup> سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص. 37-38.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970-

2016) في إطار منحنى فيليبس.

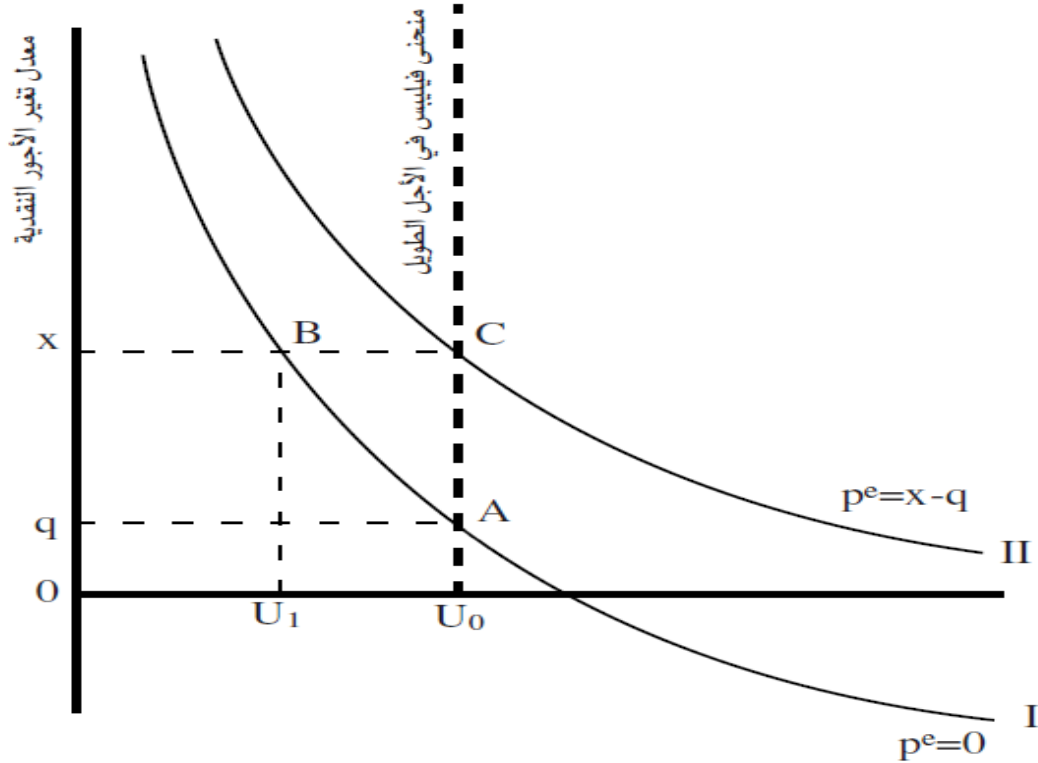
ولا يخفى أن إدخال التوقعات التضخمية Inflationary Expectations في التحليل يجعلنا نتصور أن هناك عدة منحنيات لمنحنى فيليبس، بحيث يعبر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة، وكل منحنى منها يعبر عن أجل قصير معين. ومن الثابت، أنه منذ أواخر عقد الستينات وطوال عقد السبعينات حدثت عدة صدمات مؤثرة على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، مما كان له تأثير بليغ في حركة الأسعار والأجور ومن ثم التوقعات التضخمية في البلدان الرأسمالية الصناعية. من هذه الصدمات نذكر على سبيل المثال: صدمة زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الأمريكي إبان حرب الفيتنام، والصدمة النفطية الأولى في 1974/1973، الصدمة النفطية الثانية 1980/1979، حرب الخليج الأولى 1989/1980 وحرب الخليج الثانية 1991/1990.

ومهما يكن من أمر، فإن إدخال التوقعات التضخمية في الصورة قد انتهى بعدد كبير من الاقتصاديين إلى إنكار وجود أي علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل، حيث حاولوا أن يثبتوا أن منحنى فيليبس يأخذ شكلا عموديا (أو: رأسيا) في الأجل الطويل، ويمكن الوقوف على وجهة نظرهم في هذا الخصوص من خلال الشكل الموالي (شكل رقم 10) الذي يشير فيه المحور الرأسي إلى نسبة التغير السنوي في الأجور النقدية، في حين يشير المحور الأفقي إلى معدل البطالة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 396-370.

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

شكل 10: منحنى فيليبس في الأجل الطويل.



**المصدر:** رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. عالم المعرفة، العدد مئتان وستة وعشرون (226)، الكويت، أكتوبر 1998، ص. 371.

يمثل الشكل السابق منحنى فيليبس في الأجل الطويل، حيث يفترض في البداية أن منحنى فيليبس الأصلي يكون عند المعدل الفعلي والمعدل المتوقع لتغيير الأسعار مساويين للصفر ( $p^e = 0$ ) وعند النقطة A التي تمثل نقطة التوازن.

وهو ما يعني أنه: لا توجد مفاجآت تتعلق بجانب العرض والطلب الكليين، كلفة وحدة العمل ثابتة، معدل الأجر النقدي والحقيقي يتزايدان بنفس معدل زيادة الإنتاجية  $O_q$ ، ومعدل البطالة يساوي  $O_u$  وهو معدل البطالة الطبيعي، وهو المعدل الذي تكون فيه التوقعات متطابقة مع يحدث فعلا مما يعني عدم أو لا توجد ضغوطات لأعلى أو لأسفل على معدل التضخم، ويسميه الاقتصاديون بـ: NAIRU (Non-accelerating Inflation Rate of Unemployment).

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970-

2016) في إطار منحنى فيليبس.

لنفترض الآن توسعا اقتصاديا قد حدث لسبب من الأسباب، أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى المستوى  $Ou_1$ ، وفي مثل هذه الحالة، فإن حالة الرواج وانخفاض معدل البطالة سيدفعان رجال الأعمال إلى التسابق على توظيف عمالة إضافية أكثر، وتشغيل طاقاتهم الإنتاجية عند مستويات مرتفعة، الأمر الذي يدفع معدل الأجر النقدي إلى الارتفاع إلى المستوى  $Ox$ ، وبذلك يكون الاقتصاد الوطني قد تحرك على منحنى فيليبس قصير الأجل لينتقل إلى نقطة جديدة  $B$ ، ونظرا لأن الأجور تتزايد بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاجية، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ونفترض ارتفاعه بمقدار  $(X - P)$  كنسبة مئوية في السنة، ونجد في هذه الحالة منحنى فيليبس قديما ( $p^e = 0$ ) لم يعد منطبقا على الحالة الجديدة للاقتصاد الوطني.<sup>1</sup>

وحيثما تبدأ التوقعات التضخمية الجديدة تتكيف مع معدل التضخم الساعد فإن منحنى فيليبس سوف ينتقل بكامله إلى أعلى إذا حدثت مثل هذه التوقعات، وسيكون لدينا منحنى فيليبس جديد عند الوضع ( $p^e = x - q$ ) وهو لا يمثل وضعها مستقرا، ذلك أنه إذا ظل معدل البطالة في الاقتصاد الوطني أقل من معدل البطالة الطبيعي فإن الأجور سوف تواصل ارتفاعها بمعدل أكبر من ( $Ox$ )، وسوف يستمر التضخم في التزايد، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير المعدل المتوقع للتضخم. وما دام المعدل المتوقع للتضخم سيتغير فإن منحنى فيليبس سيواصل تغييره بالانتقال إلى الأعلى ولا يمكن الوصول إلى نقطة التوازن على منحنى فيليبس الجديد، ما لم يعد معدل البطالة إلى المستوى القديم، وعنده يتساوى المعدل المتوقع لتغيير الأسعار مع المعدل الفعلي لتغيير الأسعار وهو ما توضحه النقطة  $C$  التي تمثل الوضع التوازني الجديد. وإذا كان معدل التضخم المتسق مع معدل البطالة الطبيعي غير التضخمي أعلى من اللازم، فإنه من الممكن في هذه الحالة تخفيضه عن طريق السماح بزيادة معدل البطالة، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض الأجور الاسمية، وعندئذ تبدأ التغييرات السابقة في العمل بالاتجاه العكسي.

<sup>1</sup> سنوسي علي، بن البار امحمد، العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2013). مجلة العلوم الاقتصادية، العدد، العدد السابع (07)، الجزائر، ص. 62.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970)

(2016) في إطار منحنى فيليبس.

وهكذا يتضح أنه يوجد فقط تبادل بين البطالة والتضخم في الأجل القصير وأن معدل البطالة سوف يعادل المعدل الطبيعي في الأجل الطويل بصرف النظر عن معدل التضخم، وهو ما يعني أن منحنى فيليبس في الأجل الطويل يتخذ شكلا عموديا، وهو ما يشير إليه الخط العمودي  $(U_0.A.C)$ .<sup>1</sup>

وخلاصة ذلك أن منحنى فيليبس في الأجل الطويل يأخذ خطأ عموديا عند معدل البطالة الطبيعي. وبالتالي لا تكون هناك أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأجل الطويل كما هو موضح في الشكل السابق (شكل رقم 10). ومن هنا نجد أن وجهة نظر فريدمان تتفق مع الفكر الكلاسيكي وهو أنه لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وأن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التوظيف الكامل، لكن التوازن عند فريدمان يكون عند مستوى التوظيف الكامل غير التضخمي.<sup>2</sup>

### المعدل الطبيعي للبطالة NAIRU (معدل التضخم غير المستثير للبطالة) :

رغبة منهم في شرح التحركات اللولبية لمنحنى فيليبس والاتجاهات نحو الداخل والخارج، من خلال التغيرات في المعدل المتوقع للتضخم [أنظر الشكل رقم 08] قام الاقتصاديون بتعديل التوجه الأصلي لنظرية فيليبس (Phillips). فمن خلال الارتكاز على الأفكار النظرية لكل من ميلتون فريدمان (Milton Friedman) وإدموند فلبس (Edmund Phelps) مع الاستعانة بالاختبارات الإحصائية للتاريخ الفعلي ميزت النظرية المعدلة بين منحنى فيليبس (Phillips) قصير الأمد ومنحناه طويل الأمد، وفي ظل التوجه الذي نحن بصدهه ينطبق منحنى فيليبس (Phillips) المائل إلى الأسفل [أنظر الشكل رقم 06] على المدى القصير فحسب، أما على المدى البعيد فيظهر حد أدنى من معدل البطالة يتوافق مع التضخم المستقر، وهذا ما يعرف بالتضخم غير المستثير للبطالة أو (NAIRU) وفي ظل هذه الرؤية الحديثة يتخذ منحنى فيليبس وضعا رأسيا عند NAIRU.

وعليه يمكن تعريف المعدل الطبيعي للبطالة أو معدل التضخم غير المستثير للبطالة (Non - NAIRU) Accelerating Inflation Rate of Unemployment هو: معدل البطالة الذي يتوافق مع معدل

<sup>1</sup> عبد الرزاق جباري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 101 - 102.

<sup>2</sup> قنوني حبيب، بن عدة محمد، ربيغي مليكة، البطالة والتضخم في الجزائر (دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد الحادي عشر (11)، جامعة معسكر، الجزائر، 2014، ص ص. 119 - 120.

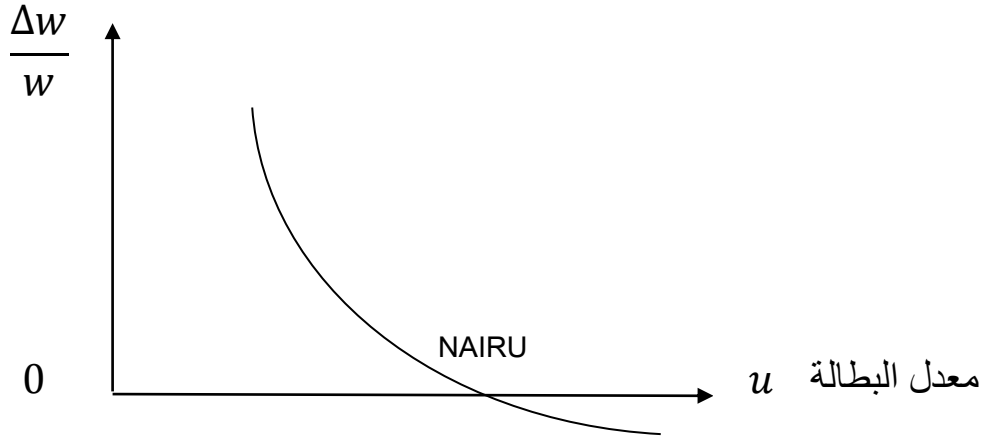
## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970-

2016) في إطار منحنى فيليبس.

ثابت للتضخم وعند بلوغ الـ NAIURU تتوازن كل من القوى التصاعدية والتنازلية على تضخم السعر والأجر، الأمر الذي يسفر عن معدل غير متغير للتضخم، ويعتبر الـ NAIURU هو المعدل الأكثر انخفاضا للبطالة والذي يمكن استمراره دون إثارة ضغط تصاعدي على التضخم.<sup>1</sup>

والشكل التالي (شكل رقم 11) يوضح منحنى فيليبس Phillips في الحالة العامة:

الشكل رقم 11: منحنى فيليبس العام ونقطة الـ NAIURU.



**المصدر:** محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق (الجزء الأول). دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص. 204.

يظهر جليا من الشكل أعلاه نقطة جوهرية وهي نقطة تقاطع المنحنى مع محور البطالة، هذه النقطة تعرف بالـ NAIURU والتي تعني النقطة التي يكون فيها معدل البطالة مساويا لذلك الذي لا يسارع الأجور الاسمية. فمن خلال الشكل نلاحظ أنه عند قراءة منحنى فيليبس من اليمين إلى اليسار، فميل هذا الأخير يكون سالب، بمعنى أن الأجور الاسمية تكون في حالة تقهقر، إلى أن نصل إلى نقطة NAIURU حيث تكون فيها الأجور مستقرة لكن عن يسار النقطة NAIURU يبدأ تسارع الأجور نحو الارتفاع، لذلك فنقطة NAIURU هي نقطة تحكمية حيث أن كل نقطة بجانبها من اليمين أو اليسار تعني تباطؤ أو تسارع الأجور.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سامولسون، نورد هاوس، مرجع سبق ذكره، ص. 116.

<sup>2</sup> محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق (الجزء الأول). دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص. 204.

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

تقدير المعدل الطبيعي للبطالة NAIRU:

على الرغم من اعتماد معظم اقتصاديات الدول الغربية على مفهوم معدل البطالة الطبيعية أو البطالة التوازنية بشكل واسع إلا التقديرات القياسية الميدانية لهذا الأخير بقيت تتغير من 4% في عقد الستينيات، إلى 6% في الثمانينيات، وإلى 5.5% في عقد التسعينيات، و تحسب هذه المعدلات في ظل توازن سوق العمل مع السماح بوجود احتكاك في قوى العمل عند مستوى معين هو ما يسمى بالمعدل الطبيعي للبطالة. ويعتمد تقدير هذا المعدل على معادلة يمكن أن تكتب في أبسط أشكالها من النوع:

$$U^* = W_1U^*_1 + W_2U^*_2 + \dots + W_nU^*_n$$

بحيث أن البطالة الطبيعية يكون عبارة عن متوسط مرجح لمعدلات البطالة الطبيعية للمجموعات الجزئية المختلفة لقوة العمل.

حيث يشير:  $W_1$  إلى التغيرات التي تحدث في مكونة قوى العمل، و  $U^*_1$  إلى معدلات البطالة الطبيعية للفئات المختلفة.

فالتغيرات في تركيبة قوة العمل تأخذ بالحسبان التغيرات الناتجة عن الزيادة في وزن المراهقين والنساء في قوة العمل وتدهور مساهمة الرجال كبار السن والذين يظهر معدل بطالتهم الطبيعي منخفضاً<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص. 368.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) - 2016) في إطار منحنى فيليبس.

### المبحث الثاني: دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر.

وضح الاقتصادي فيليبس (Phillips) في عام 1958 من خلال دراسة تطبيقية على الاقتصاد البريطاني خلال عقد من الزمن تقريبا (1861-1957) أن العلاقة بين معدل التغير في الأجور الكلية ومعدل البطالة تكون عكسية.

وعليه سنقوم في هذا المبحث بدراسة منحنى فيليبس (Phillips) في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في الفترة (1970-2016)، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)؛

المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)؛

المطلب الثالث: تقدير العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)؛

المطلب الرابع: نتائج تقدير العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016).

### المطلب الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2016).

واجه الاقتصاد الجزائري خلال سنوات كثيرة من الفترة محل الدراسة ضغوط تضخمية شديدة، وعليه سنقوم بدراسة تطور التضخم خلال فترة الدراسة (1970-2016) وذلك من خلال تقسيمها إلى 3 فترات حسب التطورات التي حدثت في الاقتصاد، ما بعد الاستقلال ثم فترة التحول إلى اقتصاد السوق ثم الفترة الإنعاش الاقتصادي. وهي:

الفترة الأولى: (1970-1989) فترة ما بعد الاستقلال؛

الفترة الثانية (1990-2000) فترة التحول إلى اقتصاد السوق؛

الفترة الثالثة: (2001-2016) فترة الإنعاش الاقتصادي.

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970)  
2016) في إطار منحنى فيليبس.

الفترة الأولى (1970-1989) فترة ما بعد الاستقلال: والجدول الموالي يوضح تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 02: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)

السنوات (سنة الأساس 2001)	معدل التضخم% (INF)
1970	4.8
1971	2.8
1972	4
1973	6.9
1974	2.8
1975	8.6
1976	8.3
1977	11
1978	15.6
1979	10.4
1980	9.2
1981	14.7
1982	6.2
1983	6
1984	8.2
1985	10.5
1986	12.4
1987	7.4
1988	5.9
1989	9.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

بعد الاستقلال مباشرة تبنت الجزائر المنهج الاشتراكي للتنمية والذي يركز على التخطيط المركزي وقد تميز هذا المنهج بإنشاء مؤسسات عمومية كبيرة بأغلب القطاعات الاقتصادية كالخدمات والصناعة. وحددت الأسعار مسبقا وذلك عن طريق نظام ضبط ونظام استغلال الموارد المحددة سابقا والذي أبقى اصطناعيا التضخم في مستوى معقول مما سمح باستمرار القدرة الشرائية للمجتمع. وقد أديرت الأسعار من خلال ثلاث مستويات<sup>1</sup>:

1- أسعار السلع المستوردة ؛

2- أسعار السلع الصناعية والخدمات المحلية ؛

3- الأسعار الفلاحية .

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن متوسط معدل التضخم بلغ أعلى نسبة له خلال الفترة 1975 - 1979 نتيجة للالزمة النفطية سنة 1973 وما انجر عنها من ارتفاع في أسعار الواردات ليعود للانخفاض خلال الفترة 1980-1984 ليرتفع بشكل طفيف خلال الفترة 1985-1989 وهي الفترة التي قامت فيها السلطات النقدية بتعديل أسعار الفائدة الاسمية على القروض إبتداءا من سنة 1986 حيث ارتفع متوسط سعر الفائدة إلى نسبة 7 % سنة 1989<sup>2</sup>.

**الفترة الثانية (1990-2000) فترة التحول إلى اقتصاد السوق:** والجدول الموالي يوضح تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة:

**الجدول رقم 03: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)**

السنوات (سنة الأساس 2001)	معدل التضخم % (INF)
1990	16.6

<sup>1</sup> مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص. 64.

<sup>2</sup> خديجة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص. 39.

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحى فيليبس.

25.9	1991
31.7	1992
20.5	1993
29	1994
29.8	1995
18.7	1996
5.7	1997
5	1998
2.6	1999
0.3	2000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

عرف التضخم في هذه الفترة تزايدا مستمرا من سنة 1990 بمعدل 16.6% ليصل إلى 31.7% سنة 1992، ثم انخفض بعد ذلك سنة 1993 إلى 20.5% وعاد إلى الارتفاع مجددا حتى وصل سنة 1995 إلى 29.8%.

عرفت هذه الفترة ازدياد تفهقر الحالة الاقتصادية، وظهرت الاختلالات على المستوى الكلي وذلك لعدة أسباب منها:<sup>1</sup>

تخفيض قيمة الدينار في 1994، التوسع النقدي والتمتالي فقد عرفت سنة 1992 تلاشيا تاما للانضباط النقدي، وارتفاع معدلات السيولة، إضافة إلى تزايد حجم الطلب مع الركود في مستويات الطلب، وتعديل سعر الصرف دون أن نهمل الاستمرار في تحرير الأسعار الداخلية المسجلة في برنامج التعديل الهيكلي الذي بدأ منذ 1989 والذي كان سريعا خاصة عام 1993.

<sup>1</sup> نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص. 205.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) 2016) في إطار منحنى فيليبس.

أما في السنوات اللاحقة لـ 1995 فقد شهدت انخفاض مستمر وسريع لمعدل التضخم من 18.7% سنة 1996 إلى 0.3% سنة 2000، وذلك بسبب<sup>1</sup>:

أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم وتحرير الأسعار بالإضافة إلى تطبيق الحكومة لسياسة مالية ونقدية صارمة، كذلك التحكم في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي، وتدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة، وتراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة.

**الفترة الثالثة (2001-2016) فترة الإنعاش الاقتصادي:** والجدول التالي تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة:

**جدول رقم 04: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال (2001-2016).**

السنوات	معدل التضخم (INF)%
2001	4.2
2002	1.4
2003	2.6
2004	3.6
2005	1.6
2006	2.5
2007	3.5
2008	4.8
2009	5.7
2010	3.9
2011	4.5

<sup>1</sup> مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص. 66-67.

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)  
2016) في إطار منحنى فيليبس.

8.5	2012
3.3	2013
2.9	2014
4.8	2015
6.4	2016

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

في هذه الفترة ومقارنة بسنة 2000 (0.3%) عاد معدل التضخم سريعا إلى الارتفاع حيث سجل سنة 2001 معدل 4.2%، ثم تراجع من جديد ليقتصر على 1.42% سنة 2002، ثم ارتفع إلى 2.58% سنة 2003. ويعود هذا إلى قيام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% من أجل الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية واستمرار السيولة المفرطة في السوق النقدية، بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الائتمانية والودائع عند الطلب مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب.<sup>1</sup>

أما في سنة 2004 التي كانت تمثل نهاية المخطط الخماسي فقد شهدت ارتفاع في معدل التضخم إلى 3.56% بسبب التوسع في الإنفاق العمومي ثم عرف انخفاض نسبي بين سنتي 2005 و 2006 بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية ليستقر في حدود 2.53% سنة 2006 مما يعني استقرار الأسعار وعرفت سنة 2005 فترة نوعية في مجال تخصيص غلاف مالي كبير في إطار دعم النمو أدى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المعني لسياسة نقدية توسعية وظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوسة سنة 2007 و 2008، حيث تم تسجيل معدل تضخم 3.5% و 4.8% على التوالي ثم استمر هذا التضخم إلى 2009 (5.7%) وهذا راجع إلى ارتفاع التضخم المستورد منذ سنة 2008، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر الصرف الأورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال العشرية 2000-2010 كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص. 67-68.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970)

### 2016) في إطار منحنى فيليبس.

أما عن سنتي 2013-2014 فقد تراجع معدل التضخم مقارنة بنسبة 2012 (8.9%) حيث سجل فيها 3.2% و 2.9% على التوالي ويعكس هذا التراجع للتوجه الجديد للسياسة النقدية للجزائر التي أصبح هدفها هو استهداف التضخم والمعدل المستهدف هو 3%<sup>1</sup>.

وقد واصل التضخم تباطؤه إلى سنة 2014 بمعدل 2.9% وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول وهو سيقبل حدة الصعوبات المالية للجزائر.

أما سنة 2015 وبانخفاض أسعار البترول واستمرار هذا الانخفاض الذي وصل في نهاية 2015 إلى 35 دولار للبرميل أي أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 وهو 37 دولار للبرميل سيعرض الجزائر لضرر بسبب انخفاض سعر النفط أقل من السعر المرجعي من جهة، واقترب السعر المرتقب من سعر تكلفة الاستخراج من جهة أخرى، مما سيزيد العجز أكثر في الميزانية. فلهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق في قيمة العملة الوطنية خاصة وأن الحكومة عمدت لتخفيض هذه القيمة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر.

هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، وهو ما حدث حيث ارتفع معدل التضخم في 2015 إلى 4.8%، ومع دخول قانون المالية لـ 2016 حيز التنفيذ والذي تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد أهمها الوقود والذي انعكس على أسعار كل السلع والخدمات تقريبا، فقد وصل معدل التضخم في 2016 إلى 6.4%<sup>2</sup>.

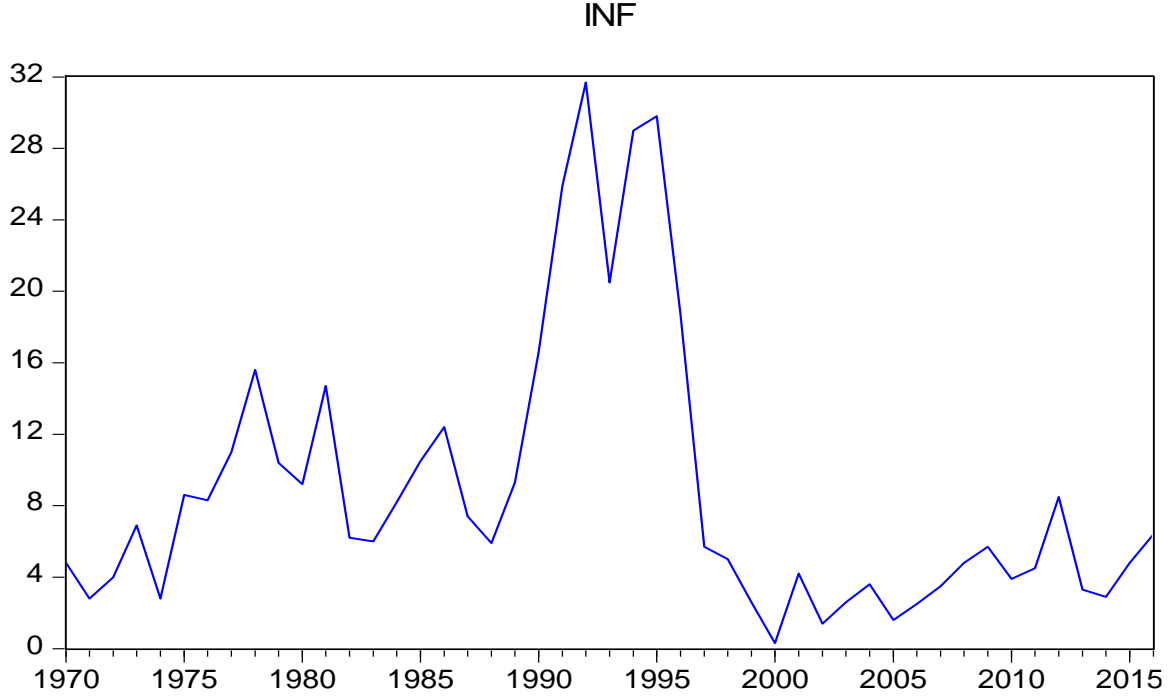
❖ من خلال ما سبق نلاحظ أن معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970-2016) في تذبذب أحيانا يكون في ارتفاع وأحيانا في انخفاض، هذا التذبذب كان دائما موجب وهو ما يعني أن المستوى العام للأسعار في تزايد مستمر دائما، وهو ما لاحظناه إذا ما قارنا بين سنة 1970 و 2016 والشكل الموالي يوضح تطور معدلات التضخم السنوية في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970-2016) من خلال منحنى بياني.

<sup>1</sup> عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية (1994-2013). مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ص. 163.

<sup>2</sup> سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص. 189-190.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) - 2016) في إطار منحنى فيليبس.

الشكل رقم 12: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2016).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول (04-03-02) وبرنامج EVIEWS7.

### المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016).

لغرض تتبع تطور البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970-2016) سنقوم أيضا بتقسيم

هذه الفترة إلى ثلاثة (03) فترات كما في حالة التضخم كالتالي:

- الفترة الأولى: (1970-1989) فترة ما بعد الاستقلال؛

- الفترة الثانية: (1990-2000) فترة التحول إلى اقتصاد السوق؛

- الفترة الثالثة: (2001-2016) فترة الإنعاش الاقتصادي.

**الفترة الأولى (1970-1989) فترة ما بعد الاستقلال:** والجدول التالي يوضح تطور معدل

البطالة خلال هذه الفترة:

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970-  
2016) في إطار منحنى فيليبس.

جدول رقم 5: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).

السنوات	معدل البطالة (UN) %
1970	22.05
1971	23.01
1972	23.25
1973	23.59
1974	21
1975	20.05
1976	19.02
1977	20.87
1978	18.94
1979	16.30
1980	15.79
1981	15.39
1982	15.00
1983	14.29
1984	16.54
1985	16.90
1986	18.36
1987	20.06
1988	21.80
1989	20.68

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

شهدت هذه الفترة معدلات بطالة مرتفعة حيث سجل سنة 1970 معدل بطالة قدر بـ: 22.05% وأخذت في الارتفاع حتى وصلت عام 1973 إلى 23.59%. ثم انخفضت قليلا وأخذت في التذبذب إلى غاية 1983 وصلت إلى 14.29%، ثم عادت إلى الارتفاع حتى وصلت إلى معدل 21.80% و20.68% في سنتي 1988 و1989 على التوالي.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970-

2016) في إطار منحنى فيليبس.

فخلال هذه الفترة حاولت الدولة الجزائرية إصلاح القطاعين الصناعي والزراعي من خلال تبني برامج اقتصادية ثلاثية ورباعية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي والتحكم في معدلات البطالة، كما سعت بعد ذلك إلى إحداث إصلاحات هيكلية خلال الفترة بعد الأزمة النفطية عام 1986، التي أظهرت الهشاشة الكبيرة التي تميز الاقتصاد الجزائري وارتباطه الكبير بقطاع المحروقات. ورغم هذه الجهود المبذولة من قبل الدولة بهدف التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة خلال هذه الفترة، إلا أن مستوى معدلات البطالة في الجزائر بقي مرتفع حيث يتراوح بين 23.59% و 14.29%. وتعتبر هذه المعدلات مرتفعة مقارنة بحجم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تراجع كبير في حجم الاستثمارات، وانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل<sup>1</sup>.

**الفترة الثانية (1990-2000) فترة التحول إلى اقتصاد السوق:** والجدول التالي يوضح تطور

معدل البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة:

**جدول رقم 06: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).**

السنوات	معدل البطالة (UN) %
1990	19.76
1991	20.26
1992	21.37
1993	23.15
1994	24.36
1995	28.11
1996	27.99

<sup>1</sup> نور الدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص. 653.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970)

2016) في إطار منحنى فيليبس.

27.96	1997
28.02	1998
29.29	1999
29.50	2000

**المصدر:** من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

عرفت الجزائر في هذه الفترة تزايدا مستمرا في معدل البطالة، حيث انتقل من 19.76% سنة 1990 إلى 29.50% سنة 2000 ويفسر هذا التصاعد بانخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار البترول، أضف إلى ذلك عجز المؤسسات العمومية بسبب انخفاض الدينار، بحيث عرف نسبة انخفاض بـ 27.8% في سنة 1994 مثلا، و6% في سنة 1995، ما أدى إلى غلق هذه المؤسسات أو خوصصتها، فنتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال وارتفاع معدلات البطالة.

بالإضافة إلى الأسباب السابقة فإن الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة كان لها الأثر الكبير في زيادة معدلات البطالة، فلقد أدى اللجوء الاضطراري إلى صندوق النقد الدولي من أجل طلب القروض إلى قبول جملة من الشروط المملة من هذا الأخير تتمثل أهمها في ما يلي:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- التقليل من عجز الموازنة العامة وذلك بتخفيض النفقات العامة.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

لقد كان الشرط المتعلق بتخفيض الإنفاق العام من أهم الشروط التي ركز عليها صندوق النقد الدولي ونحن نعلم أهمية الإنفاق في رفع معدلات الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص التشغيل، خاصة في مثل حالات الركود الاقتصادي التي كانت سائدة في تلك الفترة<sup>1</sup>.

**الفترة الثالثة (2001-2016) فترة الإنعاش الاقتصادي:** والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة خلال هذه الفترة:

**جدول رقم 07: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2016).**

السنوات	معدل البطالة (UN) %
2001	27.31
2002	25.66
2003	23.72
2004	17.66
2005	15.27
2006	12.51
2007	13.79
2008	11.33
2009	10.17
2010	9.96
2011	9.97
2012	11.00
2013	9.83
2014	10.60
2015	11.76
2016	10.50

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS.

<sup>1</sup> حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص. 105 - 106.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970)

### 2016) في إطار منحنى فيليبس.

في هذه الفترة عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا حيث انتقلت من 27.31% سنة 2001 لتصل إلى 9.83% سنة 2013 وهو مؤشر ايجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية.

كما سمحت كذلك برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، حيث تم إنشاء أكثر من 728000 منصب عمل خلال الفترة 2000-2004 (فترة برامج الإنعاش الاقتصادي)، كما ارتفع حجم العمالة خلال الفترة 2005-2010 (فترة برامج دعم النمو الاقتصادي) بحوالي 12.5%<sup>1</sup>.

أما في سنة 2014 فقد ارتفعت نسبة البطالة قليلا وقدرت بـ 10.60% مقارنة بسنة 2013، ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا ومعاهد التكوين المهني.

ونظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط وانخفاض قيمة العملة الوطنية قامت أغلب الوزارات بتجميد التوظيف مما يؤثر على معدلات البطالة، حيث بلغ معدل البطالة سنة 2015 نسبة 11.76% مسجلا ارتفاعا مقارنة بـ 2014<sup>2</sup>.

أما سنة 2016 فقد شهد معدل التضخم انخفاضا طفيفا وقدر بـ 10.5% ونرجح سبب هذا الانخفاض إلى مسابقات التوظيف التي أجريت في قطاع التعليم والتي حسب رأيي ساهمت في امتصاص نسبة لا بأس بها من البطالة في الجزائر.

❖ من خلال ما سبق نلاحظ أن معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970-2016) كان مرتفعا جدا في بداية فترة الدراسة التي تعتبر فترة عقب الاستقلال والتي تميزت ببطالة هيكلية واسعة النطاق، حيث كانت اليد العاملة آنذاك غير مؤهلة ومركزة بشكل كبير في الأرياف، ومع بداية النزوح الريفي نحو المدن تفاقمت البطالة بشكل كبير جدا وهو ما أثر بشكل كبير ولمدة طويلة على سوق العمل وسياسات التوظيف المتبعة في الجزائر.

<sup>1</sup> الطاهر جليط، مرجع سبق ذكره، ص. 209.

<sup>2</sup> سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص. 250-251.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970-

2016) في إطار منحنى فيليبس.

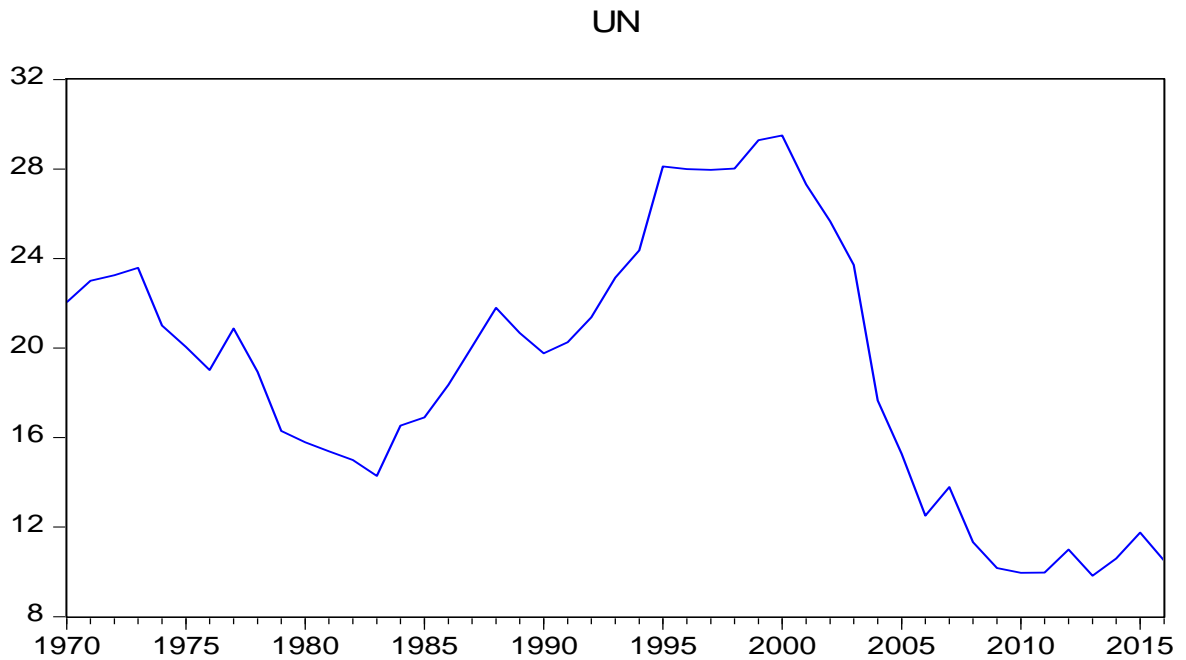
ومع حلول عقد الثمانينات من القرن العشرين شهد الاقتصاد الجزائري توجها جديدا اعتمد على إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة وإعطاء الأولوية لإنجاز ما تبقى من المشاريع التنموية المقررة، مما أنتج زيادة في فرص العمل وأدى إلى انخفاض معدل البطالة، غير أن أزمة النفط منذ 1985 أعادت شبح البطالة إلى الظهور والارتفاع من جديد.

ومع انتعاش أسعار البترول بدأت البطالة في التراجع بفضل السياسات والإجراءات التي قامت بها الدولة لإنعاش الاقتصاد الجزائري. وهذا ما تم توضيحه في الفصل الثاني في سياسات علاج البطالة في الجزائر.

لكن ورغم كل هذه الجهود المبذولة للقضاء على البطالة والحد منها إلا أنها تبقى تسجل معدلات مرتفعة لأسباب عديدة منها: طول المرحلة الانتقالية لخصخصة المؤسسات العمومية، نقص الاستثمارات، عدم تشجيع الاستثمار الخاص وعدم توفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

والمنحنى الموالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970-2016):

شكل رقم 13: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول (07-06-05) وبرنامج EVIEWS7.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970) - (2016) في إطار منحنى فيليبس.

### المطلب الثالث: تقدير العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970-2016).

سنقوم في هذا المطلب بتقدير العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970-2016) ، وذلك بالاعتماد على علاقة فيليبس وتطبيقها على الجزائر .

وعليه وقبل القيام بالدراسة القياسية يجب أولاً الوقوف على أهم التعاريف الإجرائية لمتغيرات الدراسة.

#### أولاً: التعاريف الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

- **معدل البطالة (Unemployment) (UN):** يعبر عن نسبة عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة، فإذا كان هذا المعدل صغيراً فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل، وإذا كان كبيراً معناه أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم الاستقرار<sup>1</sup>.

- **معدل التضخم (Inflation) (INF):** وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار من فترة إلى أخرى، وينعكس عنه آثار تهمس كل مستويات الدولة فعلى مستوى المستهلكين يؤثر التضخم على قدراتهم الشرائية مما ينعكس سلباً على مستوى معيشتهم، وبالمثل الشركات الصناعية حيث ترتفع أسعار المواد الخام كذلك على مستوى الدولة حيث تتخفف القوة الشرائية لعملائها أمام العملات الأخرى. أو هو الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج الحقيقي<sup>2</sup>.

#### ثانياً: تقدير دالة منحنى فيليبس<sup>3</sup>:

تفترض الدالة وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، إذ يستخدم الانحدار غير الخطي البسيط في قياس علاقة غير خطية بين متغيرين أحدهما تابع  $Y$  والآخر مستقل  $X$ ، ومن الممكن استخدام ما يسمى محولات بوكس-كوكس Box-Cox Transformations لتحديد الصيغ المختلفة التي

<sup>1</sup> نور الدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص. 660.

<sup>2</sup> نادية علي عايد، دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد التاسع (09)، العدد السادس والثلاثون (36)، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإحصاء، البصرة، العراق، جويلية 2014، ص. 165.

<sup>3</sup> نور الدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص. 652-653.

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-1970-

2016) في إطار منحنى فيليبس.

يمكن أن تأخذها العلاقة غير الخطية البسيطة بين  $Y$  و  $X$ . ولتوضيح ذلك نفترض أن الصيغة العامة للعلاقة بين  $X$  و  $Y$  كما يلي:

$$Y^{\lambda_1} = a_0 + bX^{\lambda_2} + u$$

حيث أن:

$$Y^{\lambda_1} = \begin{cases} \frac{Y^{\lambda_1-1}}{\lambda_1} & \text{for } \lambda_1 \neq 0 \\ \text{Ln } Y & \text{for } \lambda_1 = 0 \end{cases}$$

$$X^{\lambda_2} = \begin{cases} \frac{X^{\lambda_2-1}}{\lambda_2} & \text{for } \lambda_2 \neq 0 \\ \text{Ln } X & \text{for } \lambda_2 = 0 \end{cases}$$

ومن ثم فإن هناك حالات كثيرة تصف العلاقة بين  $X$  و  $Y$  وفقا للمحولين السابقين.

فبالنسبة للعلاقة الخطية نجد أنها تحدث عندما  $\lambda_1 = \lambda_2 = 1$ ، وبتعويض القيمتين في محولي

بوكس-كوكس نجد أن العلاقة بين  $X$  و  $Y$  تأخذ الصيغة التالية:

$$Y = \alpha + \beta X + u$$

أما إذا كانت  $\lambda_1 = 1$  و  $\lambda_2 = -1$ ، وبالتعويض في محولي بوكس كوكس نحصل على المعادلة

السابقة في الصورة التالية والمسماة علاقة التحويل لمقلوب:

$$Y = \alpha + \beta \left( \frac{1}{X} \right) + u \dots \dots \dots 1$$

ومع إهمال الحد العشوائي  $u$  يتضح أن ميل هذه العلاقة متغير وليس ثابتا، ومن ثم فهي تعبر عن علاقة

غير خطية حيث:

$$\frac{dY}{dX} = -\frac{\beta}{X^2}$$

ويمكن تقدير الصيغة 1 عن طريق القيام:

- أولا بالحصول على مقلوب قيم المتغير المستقل حيث:  $X^* = 1/X$  ؛

- ثم استخدام الصيغة التالية في التقدير:

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

$$\hat{\beta} = \frac{\sum yx^*}{\sum x^{*2}}$$

$$\hat{\alpha} = \bar{Y} - \hat{\beta}\bar{X}^*$$

ثالثا: نموذج الدراسة<sup>1</sup>:

إعتمدنا في استنتاج نموذج الدراسة على الصيغة العامة لمنحنى فيليبس (حيث:  $x$  هي  $INF$ ، و  $y$  هي  $UN$ ) والتي تأخذ الشكل التالي:

$$UN^{\lambda_1} = \alpha + \beta INF^{\lambda_2} + u$$

إذ أن:

$$UN^{\lambda_1} = \begin{cases} \frac{UN^{\lambda_1} - 1}{\lambda_1} & \text{for } \lambda_1 \neq 0 \\ \text{Ln} UN & \text{for } \lambda_1 = 0 \end{cases}$$

$$INF^{\lambda_2} = \begin{cases} \frac{INF^{\lambda_2} - 1}{\lambda_2} & \text{for } \lambda_2 \neq 0 \\ \text{Ln} INF & \text{for } \lambda_2 = 0 \end{cases}$$

بالنسبة للعلاقة الخطية نجد أنها تحدث عندما  $\lambda_1 = \lambda_2 = 1$ ، وبتعويض القيمتين في محلي بوكس-كوكس نجد أن العلاقة بين  $UN$  و  $INF$  تأخذ الصيغة التالية:

$$UN = \alpha + \beta INF + u$$

أما إذا كانت  $\lambda_1 = 1$  و  $\lambda_2 = -1$ ، وبالتعويض في محلي بوكس-كوكس نحصل على المعادلة السابقة في الصورة التالية والمسماة علاقة التحويل لمقلوب:

$$UN = \alpha + \beta \left( \frac{1}{INF} \right) + u \dots \dots \dots 2$$

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص. 659-660.

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)  
في إطار منحنى فيليبس.

ومع إهمال الحد العشوائي  $u$  يتضح أن ميل هذه العلاقة متغير وليس ثابتا، ومن ثم فهي تعبر عن علاقة غير خطية حيث:

$$\frac{dUN}{dINF} = -\frac{\beta}{INF^2}$$

ويمكن تقدير الصيغة 2 عن طريق القيام ب:

- بالحصول على مقلوب قيم المتغير المستقل حيث:

$$INF^* = \frac{1}{INF}$$

- ثم استخدام الصيغة التالية في التقدير:

$$\hat{\beta} = \frac{\sum uninf^*}{\sum inf^{*2}}$$

$$\hat{\alpha} = \overline{UN} - \hat{\beta}\overline{INF^*}$$

المطلب الرابع: نتائج تقدير العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016).

من خلال المعطيات الخاصة بالتضخم والبطالة، وباستخدام الصيغ المتوصل إليها في نموذج الدراسة، وبالاستعانة ببرنامج (7 EIEWS) يمكننا الوصول الى نتائج تقدير العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة وتفسيرها.

أولا: حساب معامل الارتباط بين التضخم والبطالة  $R_{UN INF}^*$ :

بالاستعانة ببرنامج (7 EIEWS) وباستخدام التطبيق CORRELATION، تحصلنا على

النتيجة التالية:

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)  
 (2016) في إطار منحنى فيليبس.

الجدول رقم 08: مصفوفة الارتباط بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

	UN	INF
UN	1	-0.014552
INF	-0.014552	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EViews7.

أي أن معامل الارتباط بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر هو:

$$R_{UN\ INF}^* = -0.014552$$

أي أن العلاقة بين متغيرات الدراسة علاقة عكسية، وبالتالي فإن منحنى فيليبس يتحقق للفترة المدروسة في الجزائر، والصيغة الملائمة لتقدير هذه العلاقة هي صيغة التحويلات للمقلوب السابقة.

ثانيا: حساب منحنى فيليبس في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970-2016):

والجدول الاتي يبين نتائج حساب منحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2016):

الجدول رقم 09: حسابات منحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2016).

السنوات	UN	INF	INF* = 1/INF	un = UN - UN	inf* = INF* - INF*	un inf*	inf* <sup>2</sup>
1970	22.05	4.8	0.21	3.04	-0.05	-0.152	0.0025
1971	23.01	2.8	0.36	4	0.1	0.4	0.01
1972	23.25	4	0.25	4.24	-0.01	-0.0424	0.0001
1973	23.59	6.9	0.14	4.58	-0.12	-0.5496	0.0144
1974	21	2.8	0.36	1.99	0.1	0.199	0.01
1975	20.05	8.6	0.11	1.04	-0.15	-0.156	0.0225
1976	19.02	8.3	0.12	0.01	-0.14	-0.0014	0.0196

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)  
 في إطار منحنى فيليبس.

1977	20.87	11	0.09	1.86	-0.17	-0.3162	0.0289
1978	18.94	15.6	0.06	-0.07	-0.2	0.014	0.04
1979	16.30	10.4	0.09	-2.71	-0.17	0.4607	0.0289
1980	15.79	9.2	0.10	-3.22	-0.16	0.5152	0.0256
1981	15.39	14.7	0.06	-3.62	-0.2	0.724	0.04
1982	15.00	6.2	0.16	-4.01	-0.1	0.401	0.01
1983	14.29	6	0.17	-4.72	-0.09	0.4248	0.0081
1984	16.54	8.2	0,12	-2.47	-0.14	0.3458	0.0196
1985	16.90	10.5	0.09	-2.11	-0.17	0.3587	0.0289
1986	18.36	12.4	0.08	-0.65	-0.18	0.117	0.0324
1987	20.06	7.4	0.13	1.05	-0.13	-0.1365	0.0169
1988	21.80	5.9	0,17	2.79	-0.09	-0.2511	0.0081
1989	20.68	9.3	0,10	1.67	-0.16	-0.2672	0.0256
1990	19.76	16.6	0,06	0.75	-0.2	-0.15	0.04
1991	20.26	25.9	0.04	1.25	-0.22	-0.275	0.0484
1992	21.37	31.7	0.03	2.36	-0.23	-0.5428	0.0529
1993	23.15	20.5	0.05	4.14	-0.21	-0.8694	0.0441
1994	24.36	29	0.03	5.35	-0.23	-1.2305	0.0529
1995	28.11	29.8	0.03	9.1	-0.23	-2.093	0.0529
1996	27.99	18.7	0.05	8.98	-0.21	-1.8858	0.0441
1997	27.96	5.7	0.17	8.95	-0.09	-0.8055	0.0081
1998	28.02	5	0.2	9.01	-0.06	-0.5406	0.0036
1999	29.29	2.6	0.38	10.28	0.12	1.2336	0.0144
2000	29.50	0.3	3.33	10.49	3.07	32.2043	9.4249

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)  
 (2016) في إطار منحني فيليبس.

2001	27.31	4.2	0.24	8.3	-0.02	-0.166	0.0004
2002	25.66	1.4	0.71	6.65	0.45	2.9925	0.2025
2003	23.72	2.6	0.38	4.71	0.12	0.5652	0.0144
2004	17.66	3.6	0.27	-1.35	0.01	-0.0135	0.0001
2005	15.27	1.6	0.62	-3.74	0.36	-1.3464	0.1296
2006	12.51	2.5	0.4	-6.5	0.14	-0.91	0.0196
2007	13.79	3.5	0.28	-5.22	0.02	-0.1044	0.0004
2008	11.33	4.8	0.21	-7.68	-0.05	0.384	0.0025
2009	10.17	5.7	0.17	-8.84	-0.09	0.7956	0.0081
2010	9.96	3.9	0.25	-9.05	-0.01	0.0905	0.0001
2011	9.97	4.5	0.22	-9.04	-0.04	0.3616	0.0016
2012	11.00	8.5	0.11	-8.01	-0.15	1.2015	0.0225
2013	9.83	3.3	0.30	-9.18	0.04	-0.3672	0.0016
2014	10.60	2.9	0.34	-8.41	0.08	-0.6728	0.0064
2015	11.76	4.8	0.21	-7.25	-0.05	0.3625	0.0025
2016	10.5	6.4	0.16	-8.51	-0.1	0.851	0.01
	$\overline{UN}$ $= \sum UN / n$ $= 19.01$	$\overline{INF}$ $= \sum INF / n$ $= 8.83$	$\overline{INF^*}$ $= \sum INF^* / n$ $= 0.26$			$\sum un inf^*$ $= 31.1572$	$\sum inf^{*2}$ $= 10.6007$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجداول رقم (02-03-04-05-06-07).

حيث:

$$\hat{\beta} = \sum uninf^* / \sum inf^{*2} = 31.1572 / 10.6007 = 2.9392$$

$$\hat{\alpha} = \overline{UN} - \hat{\beta} \overline{INF^*} = 19.01 - 2.9392 \times 0.26 = 18.24$$

الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)  
2016) في إطار منحى فيليبس.

ومنه نتحصل على العلاقة المقدرة كما يلي:

$$UN = 18.24 + 2.9392 \left( \frac{1}{INF} \right)$$

وهذه العلاقة تمثل تقدير دالة منحى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، إذ من خلالها يمكن حساب ما يلي:

- مرونة البطالة بالنسبة للتضخم وهي:

$$E_{UN INF} = - \frac{\beta}{UN INF} = - \frac{2.9392}{19.01 \times 8.83} = -0.0175$$

- ميل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم كما يلي:

$$\frac{dUN}{dINF} = - \frac{\beta}{INF^2} = - \frac{\beta}{(8.83)^2} = -0.0376$$

### ثالثا: تفسير النتائج:

- العلاقة بين معدل التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2016) هي علاقة عكسية.
- يمكن تطبيق منحى فيليبس في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970 - 2016).
- الحد الأدنى الذي لا ينخفض دونه معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2016) هو: **18.24** مهما ارتفع معدل التضخم.
- الانخفاض في معدل البطالة بـ: **0.0376** نقطة في المتوسط، يصاحبه ارتفاع في معدل التضخم بنقطة واحدة في المتوسط.
- كما أن انخفاض معدل البطالة بـ: **0.175** % في المتوسط يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ: **10%**.

### خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها في هذا الفصل والتي تم فيها معالجة منحنى فيليبس حيث لاحظ الاقتصادي فيليبس Philips وجود علاقة إحصائية سالبة بين معدل التغيير في الأجور الاسمية ومعدل البطالة، وتم تطوير هذه الدراسة من قبل كل من "بول سامويلسون" و"روبرت سولو" من خلال تعويض معدل الأجر الاسمي بمعدل التضخم، وأصبحت هذه العلاقة العكسية معروفة على نطاق واسع بإسم "منحنى فيليبس" الذي أصبح من أهم الأدوات المستخدمة في السياسات الاقتصادية وسلاح بيد الحكومات لمواجهة أي من الظاهرتين. وعليه تكون مشكلة السياسات الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية في كيفية الوصول إلى "التوليفة المثلى" بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل.

غير أن هذه العلاقة تعرضت للتشكيك في مصداقيتها من قبل أتباع المدرسة النقدية في نهاية الستينات. وقد برزت ظاهرة التضخم الركودي في السبعينات في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة لتقوي تلك الشكوك التي أثرت حول عدم صحة منحنى فيليبس والتي لم يكن ممكنا في ضوء النظرية العامة لكيّنز تفسيرها. مما أعطى الفرصة للنيوكلاسيك بتوجيه سهام نقدهم لهذه النظرية عبر الهجوم على منحنى فيليبس، وقد وضع التضخم الركودي الاقتصاديين أمام تحدٍ فقد كان على عاتقهم تفسير ظهوره، وكذلك تبرير صحة علاقة منحنى فيليبس في الفترات السابقة.

أما فريدمان (Friedman) فقد تحدى بقوة فكرة العلاقة المفاضلة المستمرة بين التضخم والبطالة، وقد بين بأن المبادلة موجودة في الأجل القصير فقط لخضوع العمال للخداع النقدي لأنهم يهملون أثر تغيير الأسعار في تحديد أجورهم النقدية وهذا يتنافى مع الواقع، بحيث لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات. فإدخال التوقعات التضخمية على منحنى فيليبس سواء تكيفية أو عقلانية يعني أن التضخم في هذه الحالة يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل البطالة وطردية مع التضخم المتوقع الذي يؤدي إلى انتقال منحنى فيليبس لليمين واليسار. أما على المدى الطويل لا يتاح للحكومات الاختيار بين البطالة أو التضخم وهو ما يعكس لمنحنى فيليبس توليفات وخيارات جد معقدة.

وقد قمنا أيضا بدراسة منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة من خلال تحليل تطور الظاهرتين وتقدير دالة منحنى فيليبس في الجزائر، وتوصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم

## الفصل الثالث: دراسة قياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار منحنى فيليبس.

---

والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك باستخدام برنامج EVIEWS7، طريقة مصفوفة الارتباط Correlation وحساب معامل الارتباط والذي وجناه سالبا، واستعنا كذلك بصيغة التحويلات للمقلوب أو ما يسمى بمحولات بوكس-كوكس (Box-Cox Transformations)، بإعتبارها الصيغة الملائمة لتقدير هذه العلاقة.

خاتمة

### خاتمة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري، حيث قمنا بدراسة كل واحدة على حدى من خلال دراستها نظريا وتشخيص واقعهما في الاقتصاد الجزائري ثم انتقلنا في الفصل الأخير إلى دراسة العلاقة بينهما في الاقتصاد الجزائري من خلال اختبار إمكانية تطبيق علاقة فيليبس (Phillips) على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2016).

فالاقتصاد الجزائري يعاني منذ فترة طويلة من هاتين الأزميتين، فآثارهما السلبية أدت إلى عرقلة عجلة النمو والتنمية الاقتصادية مما جعل الجزائر تدق ناقوس الخطر باعتبارهما من القضايا الملحة والحاسمة التي لا تقبل بأي حال من الأحوال التأخر أو التأخير. وعلى ضوء ما جاء في هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

### نتائج الدراسة:

- يعد التضخم والبطالة من أهم المشكلات التي تعاني منها الاقتصاد العالمي والجزائري بشكل خاص؛
- اختلف الاقتصاديون في تفسير الظاهرتين وذلك لاختلاف ظرف حدوثهما، والأسباب المؤدية إليهما؛
- انتهجت الجزائر العديد من الآليات والسياسات لعلاج أو على الأقل الحد من مخاطرها لكن لا تزال تسجل معدلات مرتفعة؛
- أثبتت نتائج الدراسة القياسية باستخدام برنامج EViews7 وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970-2016)، حيث وجدنا معامل الارتباط يساوي:  $R_{UN\ INF}^* = -0.014552$  وهو ما يسمح بتطبيق منحنى فيليبس في الجزائر، وقد توصلنا أن علاقة فيليبس محققة في الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يثبت صحة الفرضيتين الثانية والثالثة؛
- تم استخدام صيغة التحويلات للمقلوب (محولات بوكس-كوس) باعتبارها الصيغة الملائمة لتقدير العلاقة بين التضخم والبطالة؛

## خاتمة:

- تم التوصل إلى تقدير العلاقة المقدرة لدالة منحني فيليبس في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) كالتالي:  $UN = 18.24 + 2.9392 \left( \frac{1}{INF} \right)$
- من خلال العلاقة المقدرة لمنحني فيليبس في الجزائر نجد أن الحد الأدنى الذي لا ينخفض دونه معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) هو: 18.24 مهما ارتفع معدل التضخم؛
- باستخدام العلاقة المقدرة لمنحني فيليبس في الجزائر خلال فترة الدراسة تمكنا من حساب:
  - ميل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم:  $\frac{dUN}{dINF} = -0.0376$  حيث أن الانخفاض في معدل البطالة بـ: 0.0376 نقطة في المتوسط، يصاحبه ارتفاع في معدل التضخم بنقطة واحدة في المتوسط؛
  - مرونة البطالة بالنسبة للتضخم:  $E_{UN INF} = -0.0175$  حيث أن انخفاض معدل البطالة بـ: 0.175 % في المتوسط يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ: 10 %.
- يعتبر مشكل المعطيات الإحصائية في الجزائر أكبر هاجس يواجه المختصين في مجال القياس الاقتصادي، وذلك لصعوبة الوصول إلى الإحصائيات الصحيحة التي تعكس الواقع فعلا.

من خلال نتائج الدراسة يمكن وضع الاقتراحات التالية:

### الاقتراحات:

- ترشيد الإنفاق الحكومي على نحو يؤدي إلى توفير المزيد من فرص العمل لامتناس العمالة الزائدة؛
- تشجيع الاستثمار المحلي والمقاولاتية والابتعاد عن الاستيراد الخارجي المؤدي إلى التضخم والقضاء على المنتج المحلي وزيادة البطالة؛
- العمل على تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة المتاحة، وعدم ترك المجال لظهور الضغوط التضخمية؛

## خاتمة:

- توجيه الإنفاق الحكومي إلى المشاريع الاستثمارية المربحة، والعمل على تمويل هذا الإنفاق الاستثماري عن طريق المدخرات الخاصة، وهذا للحيلولة دون توجيهها لتمويل الإنفاق الاستهلاكي المستثير للتضخم؛
- مراجعة السياسات المالية والنقدية في الجزائر بما يكفل ترشيد الإنفاق الحكومي وبالضبط الاستهلاكي منه، وجعل العرض النقدي يتماشى مع العرض السلعي الحقيقي، وذلك لكبح جماح التضخم؛
- معالجة الإختلالات الهيكلية الاقتصادية والرفع من درجة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لتوفير مناصب الشغل الجديدة؛
- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي الهادف لتوفير مناصب شغل جديدة ودفع عجلة التنمية في البلاد؛
- العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة لتقليل المخاطر الداخلية والخارجية، خاصة وأن القطاع الزراعي هو المسئول عن ظاهرة التضخم في الكثير من الدول النامية؛
- ضرورة التنسيق بين الجامعات ومعاهد البحث العلمي مع وكالات التشغيل من أجل توفير مناصب عمل لحاملي الشهادات الجدد، وتوجيههم نحو التخصصات التي تحتاج إلى اليد العاملة؛
- الاهتمام والاستفادة من تجارب الدول الأخرى للخروج من أزمة البطالة والتضخم من خلال تكييفها مع الاقتصاد الجزائري؛
- وضع خطط برامج محكمة لمحاربة الفساد الإداري والمالي والمحسوبية في المؤسسات الحكومية؛
- توفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عن البطالة والتضخم في الجزائر وهذا للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة والرشيطة.

### آفاق الدراسة:

في الأخير نستطيع القول أن هذه الدراسة هي محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع، وهي تفتح مجالاً للبحث في بعض المواضيع الأخرى مثل:

- دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي؛
- دراسة التضخم الركودي في الجزائر.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### قائمة المراجع:

#### أولاً: الكتب:

- 1- إبراهيم طلعت، الوسيط في علم الاقتصاد البطالة والجريمة دراسات في الاقتصاد الاجتماعي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.
- 2- أحمد سليمان خصاونة، اقتصاديات العمل والبطالة-حالة الأردن (1973 - 2009). دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- 3- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية)، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 4- إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك. الناشر المكتب العربي الحديث، مصر، 2005.
- 5- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق. دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 6- إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي). دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- 7- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي. دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2009.
- 8- بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلّي. دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
- 9- بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي. دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
- 10- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 11- ج.دن ورسك (G.D.N. (Worswik)، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية تحليل للتجربة والتوقعات البريطانية. نقله إلى العربية محمد عزيز، محمد سالم كعيبية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الأولى، 1997.

## قائمة المراجع

- 12- جمال خريس، أيمن أبو حضير، عماد خصاونة، النقود والبنوك. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
- 13- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 14- حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 15- حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
- 16- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، أزمة الشباب والبطالة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.
- 17- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة التاسعة، 2008.
- 18- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي. دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 19- سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك. دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- 20- سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
- 21- سامويلسون، نوردهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
- 22- سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد النقدي والمصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005.
- 23- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك. دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- 24- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

## قائمة المراجع

- 25- السيد محمد السريشي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية. الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2008.
- 26- صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2013.
- 27- صالح خصاونة، أحمد زهير شامية، محمد ظافر محبك، مبادئ الاقتصاد (2). الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر، الطبعة التاسعة، 2008.
- 28- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد (الجزء 2). ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.
- 29- ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010.
- 30- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- 31- عبد الله الطاهر، موفق على الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية. مركز يزيد للنشر، مؤتة، الطبعة الثانية، 2006.
- 32- عبد المجيد قدي، مدخل السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية). ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
- 33- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات). الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 34- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسيات. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
- 35- عيسى خليفي، التغيرات في قيمة النقود والآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي. دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 36- غازي حسين عناية، التضخم المالي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 37- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي. جدارا للكتاب العالمي عمان، الأردن، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

## قائمة المراجع

- 38- فليح حسن خلف، النقود والبنوك. جدارا للكتاب العالمي عمان، الأردن، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 39- لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية قياسية لآثار الاقتصادية. مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
- 40- لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
- 41- محفوظ بن عصمان، مدخل في الاقتصاد. دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2010.
- 42- محمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة). الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، الطبعة الأولى، 2012، (الكتاب منشور).
- 43- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006.
- 44- محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعقد (الجزء الأول). دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 45- محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية. إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 46- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.
- 47- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 48- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 49- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية). دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

## قائمة المراجع

- 50- ميشيل ب. تودارو (Michael.P.Todaro)، (التنمية الاقتصادية)، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 51- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
- 52- هيكل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 53- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد (الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي). دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

### ثانياً: الرسائل الجامعية:

- 1- إسلام عبد الله علي حسين، محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014) باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي)، كلية الدراسات العليا، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.
- 2- بن يخلف كمال، السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم حالة الاقتصاد الجزائري. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- 3- جميلة وجدي، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة: 1990-2014. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.
- 4- حلقوم الحاج، دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض-سطيف. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

## قائمة المراجع

- 5- حميد مقراني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012). مذكرة ماجستير، كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015.
- 6- خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأحور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
- 7- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006.
- 8- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر. مذكرة ماجستير في علوم التسيير- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.
- 9- سمية بلقاسمي، اشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017.
- 10- صلاح الدين كروش، البحث عن متلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكادور- محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016.
- 11- عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر - 1990-2009. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.
- 12- عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012. مذكرة ماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية لعلوم

## قائمة المراجع

- الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2015.
- 13- عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.
- 14- عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية (1994-2013). مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.
- 15- فتيحة مزارشي، تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم - دراسة حالة الجزائر -. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والنقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007.
- 16- ليلي بن عاشور، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة (دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة). مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، فرع سبر الآراء والتحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
- 17- محمد دمان ذبيح، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة. مذكرة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، فرع اقتصاد إسلامي، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
- 18- مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-2003). مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.
- 19- مسعود ميهوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين: (1990-2015). أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم

## قائمة المراجع

- تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
- 20- نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
- 21- نوال بن فايزة، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2005) حالة الوكالة الوطنية للتشغيل "ANEM". مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
- 22- نوة بن يوسف، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.
- 23- هاجر رماش، اتفاق الشراكة الأوروبية وجزائرية وسوق العمل في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013.
- 24- وسيلة دموش، أزمة البطالة في الجزائر وأفاقها: دراسة تحليلية للعشيرة الأخيرة. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه اقتصاد ومناجمنت، شعبة مناجمنت، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2010.

### ثالثا: المجالات:

- 1- بوالكور نور الدين، تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار منحنى فليبس. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017، سكيكدة، الجزائر، 2017.

## قائمة المراجع

- 2- جنان سليم هلال، نبيل مهدي الجنائي، طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحني (Phillips). مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني عشر (12)، العدد الثاني (02)، 2010.
- 3- دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمن، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008)، مجلة الباحث، العدد العاشر (10)، ورقلة، الجزائر، 2012.
- 4- رمزي زكري، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. عالم المعرفة، العدد مئتان وستة وعشرون (226)، الكويت، أكتوبر 1998.
- 5- سميرة العابد، زهية عبا، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات. مجلة الباحث، العدد الحادي عشر (11)، باتنة، الجزائر، 2012.
- 6- سنوسي علي، بن البار امحمد، العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2013). مجلة العلوم الاقتصادية، العدد، العدد السابع (07)، الجزائر.
- 7- طارق قندوز، إبراهيم بلحيمر، السعيد قاسمي، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثلوث الفساد والتضخم والبطالة. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية الصادرة عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، العدد الرابع، المدية، الجزائر، سبتمبر 2015.
- 8- الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر الفترة 1980-2014. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية؛ العدد السادس (6)، الجزائر، ديسمبر، 2016.
- 9- علي الحسن محمد نور زروق، دراسة تطبيقية لمنحني فلبس في السودان للفترة (1984-2000). مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد الثالث عشر (13)، السودان، ديسمبر 2014.
- 10- علي الحسن محمد نور زروق، دراسة تطبيقية لمنحني فلبس في السودان للفترة (1984-2000). مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد الثالث عشر (13)، السودان، ديسمبر 2014.
- 11- عمر شريف، العياشي زرزار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد واحد وعشرون (21)، السداسي الأول، 2013، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الأبيار، الجزائر، 2013.

## قائمة المراجع

- 12- قنوني حبيب، بن عدة محمد، ربيغي مليكة، البطالة والتضخم في الجزائر (دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد الحادي عشر (11)، جامعة معسكر، الجزائر، 2014.
- 13- كمال بن دقفل، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر (من وجهة نظر النمذجة الغير هيكلية). مجلة العلوم الإحصائية، العدد السابع (7)، تيارت، الجزائر.
- 14- محمد بن عبد الله البكر، البطالة والآثار النفسية دراسة ميدانية تحليلية. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد السادس والعشرون (26)، العدد الواحد وخمسون (51).
- 15- نادية علي عايد، دراسة قياسية لمنحنى فليبس في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد التاسع (09)، العدد السادس والثلاثون (36)، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد- قسم الإحصاء، البصرة، العراق، جويلية 2014.
- 16- نجاة قاضي، دور التعليم في تنمية الرأس المال الشري من أجل الحد من البطالة في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الحادي عشر (11)، المجلد الثاني (02)، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014.
- 17- ندوة هلال جودة، رجاء عبد الله عيسى، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda-yamamoto. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني عشر (12)، العدد الثالث، البصرة، العراق، 2010.
- 18- جميل أحمد محمود خضر، مصطفى شلابي محمد غانم، متولي عبد المؤمن محمد المرسي، البطالة الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات (دراسة حالة المملكة العربية السعودية). منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية (المجلة العربية للإدارة) مصر، 2013.

### رابعاً: الملتقيات:

- 1- صفية بوزار، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، يومي: 08-09 ديسمبر 2014.

## قائمة المراجع

---

خامسا: مواقع إلكترونية:

1- الديوان الوطني للإحصاء ONS.

2- فاطمة عبدلي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة وعلاقتها بحركة السكان "دراسة البطالة عند خريجي الجامعات". جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص. 16.

<http://www.univ-chlef.dz/ed/wp-content/uploads/2017/02/Article-13->

[N6.pdf](#)→21/04/2018→ 13:55.

سابعاً: قوانين:

1- المادة، 76-77 من قانون النقد والقرض 10/90.